

أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره :
إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم
(الأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم نموذجاً)

إعداد

عماد أحمد سليمان زين

المشرف

الدكتور ياسين عايش خليل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تشرين الثاني - ٢٠٠٦

ب

الجامعة الأردنية

نموذج تفويض

أنا عماد أحمد سليمان زين ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع :

التاريخ :

The University Of Jordan Authorization Form

I, Emad Ahmad Suliman Zabin , authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request .

Signature :

Date :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) وأجيزت بتاريخ: ٢٩/١٠/٢٠٢٠م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً

الدكتور ياسين عايش خليل

أستاذ مشارك في الأدب العباسي

عضواً

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

أستاذ النحو العربي

عضواً

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

أستاذ النحو العربي

عضواً

الدكتور عيسى عودة برهومة

أستاذ مساعد في اللسانيات العربية في
الجامعة الهاشمية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: ٢٩/١٠/٢٠٢٠م

الإهداء

إلى أرواح علمائنا القومّة على ثقافتنا، الذين بنوا صرح تراث عظيم، ما زلنا نسلك بانبلاج
نوره سبل العلم، وتشمخ به صوى الأمانيّ في نفوسنا.

إلى ذكرى المفسّر الإمام أبي السعود، الذي كان آصرة المحبة مع هذا التراث العظيم، والذي
وطأ لي سبيل الولوج في رحابه، والذي به تعاضم انتمائي إلى هذا التراث.

إلى زوجتي التي أنمت فيّ أهلة الأمل حتى أبدرت، والتي اندغمت في طموحي، فأضاءت
سبيلي بإصرارها وعزمها، والتي كانت ابتسامة ترتسم على المحيّا كلّما ألحّ اليأس.

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي جهدي المتواضع، تقديراً واعترافاً بالفضل

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى وحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، أجد من البرّ لأهل الفضل علي أن أشكر جهودهم التي كان لها الأثر البارز في توطئة المسالك وإضاءة الحوالمك في أثناء عملي، الذين كانوا لي مورداً عذبا أنتجعه وأعبّ منه ماء زلالاً غديفاً، فأشكر أستاذي الدكتور ياسين عايش خليل الذي أشرف على رسالتي، وأحاطني برعاية أهل العلم، ومنحني من وقته وعلمه وصبره وحسن متابعته ودقيق توجيهاته ما أفادني الفائدة الجليّ في عملي.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور عيسى برهومة على موفور أدبهم وتلطفهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، أخذوا بعين الاعتبار والكلاءة كل ملاحظة يتفضلون بها.

كما أشكر أخي الشيخ سعيد عبد اللطيف فودة الذي فتح لي قلبه وعقله ومكتبته، ولم يرضنّ عليّ بعلمه وخبرته.

إلى كل هؤلاء الأكارم أقدم شكري وامتناني، ولا زالوا بالخير موصولين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	إهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	ملخص الرسالة باللغة العربية
١	المقدمة
١٩-٤	التمهيد: أهمية علم النحو في التفسير
٥	نشأة علم النحو وارتباطها بالقرآن الكريم:
٩	أنواع التفسير:
١٤	كتب المعاني والإعراب وعلاقتها بتفسير القرآن الكريم:
٢١٤٩-	الفصل الأول: أبو السَّعود: حياته وعلمه
٢١	أ- حياته:
٢١	١- اسمه ونشأته ووظائفه.
٢٣	٢- منزلته وثناء العلماء عليه.
٢٦	٣- أخلاقه وحيثته.
٣٠	٤- وفاته.
٣١	ب- علمه:
٣١	١- العلوم التي برع فيها.
٣٥	٢- شعره.
٣٧	٣- شيوخه.
٤٠	٤- تلاميذه.
٤٤	٥- مصنفاًته وآثاره.
٨-٥٠٨	الفصل الثاني: في أصول النحو
٥١	أولاً: الاحتجاج

الصفحة	الموضوع
٥٢	(أ) الاحتجاج بالقراءات القرآنية:
٦٥	(ب) الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:
٧٢	(ج) الشواهد الشعرية
٧٨	علة النحوية ثانياً: العلل النحوية في تفسير أبي السعود:
١٣٨-٩٠	الفصل الثالث: أثر النحو في تفسير أبي السعود
٩٠	المبحث الأول: الإعراب
٩١	منهج أبي السعود في إعراب النصوص القرآنية
٩٥	بين الإعراب والمعنى
٩٩	المبحث الثاني: تطبيق الإعراب: النحو والمسائل الشرعية في تفسير أبي السعود
١٠٠	المسائل الأصلية:
١٠٩	المسائل الشرعية الفرعية:
١٢٠	المبحث الثالث: مسائل نحوية في تفسير أبي السعود
١٢٠	التعلقات:
١٢٠	أولاً: العطف
١٢٣	ثانياً: تعلقات حروف الجر:
١٢٧	ثالثاً: عود الضمير:
١٣٠	الأدوات والحروف:
١٣٣	مسائل متفرقة:
١٨٦-١٤٠	الفصل الرابع: المصادر والآراء
١٤٠	المبحث الأول: مصادر أبي السعود في النحو
١٤٠	أولاً: مصادره في النحو.
١٤٥	ثانياً: منهج أبي السعود في الأخذ من المصادر
١٤٧	ثالثاً: موافقه من الزمخشري والبيضاوي
١٥٣	رابعاً: موافقه من المذاهب النحوية:
١٥٨	مظاهر النزعة البصرية عند أبي السعود:

الصفحة	الموضوع
١٦٣	المبحث الثاني: المصطلحات والاختيارات:
١٦٣	أولاً: المصطلحات النحوية في تفسير أبي السعود:
١٦٣	(أ) المصطلحات النحوية التي استخدمها أبو السعود:
١٦٦	(ب) منهج أبي السعود في استخدام هذه المصطلحات:
١٦٨	(ج) إطلاقه لفظ الزائد في القرآن الكريم:
١٦٩	ثانياً: الترجمات النحوية في تفسير أبي السعود
١٧٠	(أ) منهج أبي السعود في الترجمات النحوية:
١٧٢	(ب) الأسس التي يعتمد عليها أبو السعود في ترجماته:
١٧٤	(ج) عرض نماذج من ترجمات أبي السعود واختياراته في النحو:
١٨٧	الخاتمة:
١٨٩	المصادر والمراجع
٢٠٥	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

ط

أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره:
إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم
(الأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم نموذجاً)

إعداد

عماد أحمد سليمان زين

المشرف

الدكتور ياسين عايش خليل

الملخص

تناولت هذه الدراسة تفسيراً مشهوراً ومتداولاً من تفاسير القرآن الكريم، وهو تفسير أبي السعود، وحاولت الدراسة تجلية المنهج النحوي كما يبدو في هذا التفسير، مقتصرة على الأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم؛ لأنها تعدّ مثلاً صادقاً للملامح المنهجية في تفسيره كاملاً، وبعد تقرّي المادة النحوية في هذا التفسير، تبيّن للباحث أنّه يشتمل على مسائل وتدقيقات وتحقيقات نحوية؛ تستحقّ الدراسة والتحليل، لا سيّما أنّ هذه المسائل والتطبيقات تبرز أثر علم النحو في توجيه المعنى، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من جهتين، الأولى: أنها تمثّل أنموذجاً تطبيقياً لفهم النصوص عن طريق القواعد النحوية المطّردة، والثانية: أنها تتناول تفسيراً متداولاً بين أهل العلم؛ يتّخذ من النحو الآلة الرئيسة في تحليل النصّ القرآني، ولم يحظ بعناية أو دراسة سابقة من الجهة النحوية، في حدود اطلاع الباحث، لذلك ابتنى الباحث على وفق هذا المنطلق عدداً من الأهداف تنظّم تسيار الدراسة، وتضيء سبيلها وهي:

١. ترجمة أبي السعود، وتجلية ما يتصل بموضوع الدراسة في نشأته العلمية وبنيته الفكرية، وتحقيق المسائل التي تحتاج إلى توقّف في هذه الترجمة.
 ٢. إعداد ثبّت بتأليف أبي السعود بين مطبوع ومخطوط، و تعرّف مواضع حفظ المخطوط منها، ما أمكن ذلك.
 ٣. تجلية منهج أبي السعود في الاحتجاج، والكشف عن بصائره في الأصول النحوية، وتبيان موافقه من القراءات القرآنية، ورواية الحديث النبويّ، والشعر العربيّ.
 ٤. الكشف عن وجوه التعليل، وأنواع العلل، ومنهج أبي السعود في التعليل، من خلال استقراء العلل في تفسيره.
 ٥. تبيان القسّمات المنهجية النحوية في تفسير أبي السعود، من خلال التطبيق النحوي في تفسيره.
 ٦. تبيان الأصول التي اعتمد أبو السعود عليها في تأسيس منهجه النحوي.
 ٧. تقرير مواقف أبي السعود من المذاهب النحوية، وعرض لأهمّ اختياراته وترجيحاته في هذا المجال، الأمر الذي يساعد على تبيين سمات منهجه النحوي.
- واتّبع الباحث في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ما تقرّر في المنهج العلمي من خطوات، فجمع المادة من مظانها، ثمّ قام بدراستها وتصنيفها ؛ بقصد استنتاج السمات المنهجية منها.
- وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، أمّا التمهيد فتناول علاقة النحو بالتفسير ؛ فالنحو من أبرز مبادئ علم التفسير، وكثير من أصول التفسير تبنى على المعرفة النحوية، وأمّا الفصل الأول فتناول ترجمة أبي السعود وأهمّ مصنّفاته وآثاره، ثمّ بدأت في الفصل الثاني بتقرير منهج أبي السعود في الأصول ؛ فتناول هذا الفصل منهجه في الاحتجاج، ومنهجه في العلة والتعليل، ثمّ خصّصت الفصل الثالث لأثر النحو في تفسير أبي السعود، فكان الاهتمام في هذا الفصل بالجانب التطبيقي ؛ لا سيّما تطبيق مقتضيات النحو في معالجة القضايا الشرعية، ثمّ كشف الفصل الرابع عن مصادره وآرائه ومصطلحاته النحوية، وعن موافقه من المذاهب النحوية.

أمّا الخاتمة، فاشتملت على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكان من أهمّها:

١. أبو السعود من العلماء الذين يتبعون المنهج المعياري في تطبيقاته النحوية، وهذا من جراء تأثره بالمذهب البصري، لذلك فهو ينتقد القراءات القرآنية، ويحكم بالشذوذ على كل ما يخالف الكليات النحوية، ويعمد إلى اعتبار اليقين في تقرير هذه الكليات؛ لذلك فهو لا يعتمد على رواية الحديث النبوي في التخريج النحوي.
٢. ومن عناصر التأثير بالمذهب البصري؛ تأثر أبي السعود بالمذهب الكلامي، وتخرجه الوجيه على وفق أصول المنطقة في كثير من تطبيقاته، إذ يبدو هذا جلياً في معالجة مسائل التعليل، والاهتمام بالعلل الجدلية، والحرص على تقريرها.
٣. أبو السعود يتبع مذهباً في التفسير؛ يعتمد على جملة من علوم الآلة؛ ومن أبرزها علم النحو، ومن أشهر أعلام هذا المذهب: الزمخشري والبيضاوي؛ لذلك فقد أسس أبو السعود تفسيره من الناحية النحوية على تفسيريهما؛ لكن ذلك لا ينفى استقلاله في كثير من المواقف النحوية، ولا ينفى استقلاله في كثير من الآراء الذاتية، التي ابتناها على تحقيقه وبحثه الخاص، كما ثبت في الدراسة.
٤. اشتمل تفسير أبي السعود على كثير من الترجيحات والاختيارات النحوية التي تحتاج إلى دراسة مستقلة جادة؛ لذلك نتج عن هذه الدراسة توصية بالاهتمام بهذا الجانب في تفسيره؛ إذ يستحق الأمر، بتقدير الباحث، العناية والجد في تجليله ودراسته.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه المبين، هدى ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

أما بعد:

فبعد تقرّي المادة النحوية في تفسير أبي السعود، آثرت أن أبحث في المنهج، لا سيما أن المادة العلمية في هذا التفسير، شأن باقي التفسير، مترامية الأطراف، فكان لا بدّ من جمع شعنها في قسّمات منهجية ثابتة، وأصر شاردها في أرومة واحدة. والمنهج اللائق بهذا الشأن هو الذي يعنى بتقرير أسس التفكير، وأدوات القرار، والوسائل المفضية إلى الغايات، هو أصول، إلا يكن البحث العلمي بها لا يكن بغيرها، و يمكن أن تنتظمها عبارة: طريقة التفكير النحوي.

ولما كانت الأجزاء العشرة الأولى من القرآن الكريم، تضمّ العدد الأكبر من آيات الأحكام المصرّح بها، التي تمثل رقعة التطبيق النحوي عند المفسرين؛ فإنني آثرت الاقتصار عليها؛ حصرا للمادة المترامية المتكررة من جهة، ولصدق تعبير هذه الأجزاء عن المنهج من جهة أخرى، فما يثبت من سمات منهجية في هذه الأجزاء التي تمثل رقعة التطبيق النحوي، يطرد في باقي الأجزاء التي هي أقلّ حاجة إلى هذا التطبيق.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى كونها تتناول تفسيراً نفيساً ومدتاولاً بين أهل العلم، يعتمد على النحو في كثير من تخريجاته وتقريراته، ويضمّ تطبيقات نحوية تبرز أثر علم النحو في توجيه المعنى، ويعدّ نموذجاً لفهم النص القرآني عن طريق قواعد ثابتة، وموجّهات كلية للفهم؛ الأمر الذي يضمن الحفاظ على ثبات الدلالة القرآنية.

وقد حرصت في أثناء عملي على أن ألتزم حدود المنهج العلمي، على قدر طاقتي وعلمي، فجمعت مادة بحثي، والتزمت الرجوع إلى مصدر المادة، ثم قمت بدراسة هذه المادة وتصنيفها بقصد استنتاج السمات المنهجية منها، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تصنّف في تمهيد وأربعة فصول: فصل في ترجمة أبي السعود؛ فإن ترجمته بحاجة إلى تحقيق وتجلية، لا سيما أن تقرير بعض سمات منهجه النحوي يتوقف على الإحاطة ببنيته العلمية، ونشأته الثقافية، والعلوم التي برع فيها، وفصل

في تقرير الأصول، ويعنى هذا القسم بتقرير منهج أبي السعود في الاحتجاج من جهة، وفي التعليل من جهة أخرى؛ لما للتعليل من حضور بارز في منهجيته، و فصل في التطبيق، ويعنى بطريقته في تطبيق القواعد النحوية من أجل الوصول إلى غايات شرعية، ويعنى كذلك بعرض بعض المسائل النحوية التي استوقفت أبا السعود، فعالجها بمنهجه وطريقته، وفصل يعنى بعرض آرائه ومواقفه واختياراته التي ابتناها على وفق منهجه النحوي، وفي هذا الفصل من الدراسة اقتضى المنهج العلمي أن أبني ما يشبه الدراسة الموازنة، الأمر الذي حداني على قراءة ما تتطلبه الدراسة من تفسيري الزمخشري والبيضاوي، بقصد حصر المواقف الخاصة بأبي السعود، وحصر آرائه الناتجة عن بحثه الذاتي.

وحرصت كذلك على تخريج الآيات والأحاديث النبوية من مظانها، أمّا الشواهد الشعرية، فقد رأيت بعض كتب التخريج قد استوفى تخريج أكثرها، فأثرت أن أحيل إليها، وأثرت كذلك أن أشارك في التخريج بما هو أكثر من مجرد العزو؛ فرحت أتتبع أكثر هذه الشواهد في مظانها، وأسجل الاختلافات في رواياتها، أو الاختلاف في أسماء قائلها، وكذلك حرصت على نسبة الأقوال إلى قائلها، والمصنقات إلى أصحابها، وترجمت الأعلام التي تحتاج إلى ترجمة، وتركت ترجمة المشهورين؛ إذ لا حاجة إلى ذلك.

أما مصادر هذا البحث فكثيرة ومتنوعة، وأقدر أنّها، على كثرتها، كانت وثيقة الاتصال بالبحث، لا معدى عن تطلابها والتوكؤ عليها، ويمكن أن أقسمها ستة أقسام:

أولاً: كتب تفسير القرآن الكريم وعلومه، فقد استفدت من كتب تفسير القرآن الكريم بشتى مناهجها، وحرصت على القراءة في التفاسير التي تقوم على الرأي؛ إذ إنّ دراستي تعتمد على هذا النوع من التفاسير، فقرأت في تفاسير: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت٥٤٦هـ)، والفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، والبيضاوي (ت٦٩١هـ)، والآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، وغيرهم.

ثانياً: كتب النحو، وضمّ هذا القسم مجموعة من كتب المتقدمين والمتأخّرين، بحسب حاجة الدراسة، وتنوّعت مشارب مؤلّفي هذه الكتب بحسب ما تقتضيه طبيعة البحث.

ثالثاً: كتب معاني القرآن وإعرابه، وضمّ هذا القسم مجموعة من كتب المتقدمين، كالفراء (ت٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ)، والأخفش (ت٢١٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، والنحاس

(ت٣٣٨هـ)، والعكبري (ت٦١٦هـ)، وغيرهم. وقد أفدت من هذه المصادر، في تخريج الوجوه النحوية، وردّ ما ينقله أبو السعود إلى مظائه.

رابعاً: كتب القراءات القرآنية، عوّلت الدراسة على هذه المصادر في تخريج القراءات القرآنية من جهة، وتعليل هذه القراءات، والاحتجاج لها من جهة أخرى؛ لذلك ضمّ هذا القسم أيضاً كتباً في إعراب القراءات، وفي شواذها، ويبرز في هذا القسم كتب: ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، والعكبري (ت٦١٦هـ)، وغيرهم.

خامساً: كتب الشرعيّات من الفقه وأصوله، والحديث، وعلم الكلام، وقد استفدت من هذه المصادر في التخريج من جهة، وفي قسم التطبيق النحوي في تفسير أبي السعود من جهة أخرى.

سادساً: كتب التراجم والتاريخ والرجال، وقد حرصت على الرجوع إلى المصادر في التراجم والتاريخ، فإذا رجعت في الترجمة إلى مرجع حديث؛ فلأنه مصدر لما أخذ منه.

هذا إلى جانب بعض الدراسات النحوية الحديثة، والرسائل الجامعية، والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية. وقد يجدر بي أن أشير هنا إلى دراسة حديثة، وهي: أثر النحو في تفسير القرطبي، لمحمد لطفي دحلان، رسالة دكتوراة، وهذه الدراسة من المراجع المهمة التي اعتمدت عليها في بعض التقسيمات المنهجية؛ والحقّ أنني في بعض ما قدمت في بحثي هذا، كنت أزورّ في نفسي قسّمات منهجية معيّنة، ثمّ أجدها في دراسة محمد دحلان، فأعزو إليها؛ فهو بالسبق حاز التفضيل.

أما بعد، فهذا جهد المقلّ، حاولت فيه أن أخدم العلم والقوّة عليه، وأجلب الحقائق العلمية، وأملت أن يستضيء به طلاب العلم؛ لاستنكاه المزيد من جهود علمائنا، وأملت أن يكون نقطة ريّ، تروي غصنا يهدى لروض تراثنا العظيم، أو تنكي فرعا في سبيل السالكين إلى هذا الروض الأنف، فهل يكون؟! ما ذلك على الله تعالى بعزیز، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد

أهمية علم النحو في التفسير

أهمية علم النحو في التفسير

يرتبط علم النحو بالتفسير ارتباطاً وثيقاً، فعلم النحو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، ويمكن أن نقف على العلاقة بين علم النحو والتفسير من خلال المحاور الآتية^(١):

نشأة علم النحو وارتباطها بالقرآن الكريم:

تعددت الروايات في نشأة علم النحو، والناظر في هذه الروايات يلحظ أنها تشترك في أمرين:

الأول: شيوع اللحن: كان العرب ينطقون بالسليقة، فكانت لغتهم سليمة، وألسنتهم مستقيمة، وهكذا حتى انتشر الإسلام، وزادت رقعته، ودخل الناس من الأجناس كافة في دين الله، فاختلفت الألسنة وانتشر اللحن، حتى صار ظاهرة يخشى من شيوعها.

جاء في (نزهة الألباء): "وسبب وضع (علي رضي الله عنه) لهذا العلم، ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه"^(٢). وفي (أخبار النحويين البصريين): "أنّ أبا الأسود الدؤلي" جاء إلى زياد بالبصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت

(١) أغلب من بحث في مسألة العلاقة بين علم النحو والتفسير، بحثها من خلال هذه المحاور، ينظر مثال ذلك في: رفيده، إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، ط١، المنشأة الشعبية للنشر، ليبيا، ١٩٨٠م. ج١، ص١٣٦، ودحلان، محمد لطفي، (١٩٩٢م). أثر النحو في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراة، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٧.

(٢) الأنباري، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط١، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٤.

الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون، أو يقيمون به كلامهم؟ قال: لا: قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنونا، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا؟ ادع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم^(١). والأدهى أن يتسرب اللحن إلى قراءة القرآن الكريم، جاء في (نزهة الألباء): أن علياً (رضي الله عنه) سمع أعرابياً يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين)^(٢) فوضع النحو^(٣). وفي الكتاب نفسه: "قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). فقال من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على محمد (صلى الله عليه وسلم)؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله)^(٤) بالجر، فقال الأعرابي: أوقد بريء الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبراً منه، فبلغ عمر (رضي الله عنه) مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) فقلت: أوقد بريء الله تعالى من رسوله؟! إن يكن بريء من رسوله فأنا أبراً منه. فقال له عمر (رضي الله عنه): ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبراً ممن بريء الله ورسوله منه. فأمر عمر (رضي الله عنه) ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ). أخبار النحويين البصريين، ط ١، (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م. ص ٣٥-٣٦.

وزياد المعروف بابن أبيه، مختلف في اسم أبيه، فقيل: زياد بن عبيد الثقفي، وقيل: زياد بن أبي سفيان، كان كاتباً بليغاً، وخطيباً مفوهاً، وكريماً ألباً، استلحقه معاوية وولاه العراق، عُرف بالحزم والفتك والشدة، توفي سنة (٥٣هـ) بالطاعون، ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء، ط ١١، (تحقيق: محمد نعيم ومأمون صاعرجي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٤٩٤.

(٢) الصواب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ الحاقة/ ٣٧.

(٣) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٧.

(٤) التوبة/ ٣.

النحو" (١).

وهذه الروايات التي عرضت بعضها منها، بغض النظر عن صحة كل رواية منفردة، تدل بمجموعها على ارتباط نشأة علم النحو بشيوع ظاهرة اللحن، والخوف على كتاب الله من هذه الظاهرة المستنكرة، فدعت الحاجة إلى وضع كليّات وقوانين تحكم اللسان، وتصون القرآن من عادية اللحن التي قد تحرّف دلالة النص القرآني، وظاهرة اللحن وإن لم تكن في قراءة القرآن فقط، فإنّ تسرّبها إلى قراءة القرآن نبّه على هذا الخطر الداهم، فغدت الحاجة ماسة إلى وضع قوانين ترد الألسنة التي اعوجت إلى اللسان العربي المستقيم (٢).

القرآن رقعة العمل:

بعد الحاجة إلى وضع قوانين تضبط اللسان، وتصون قراءة القرآن، انطلق العلماء إلى بناء هذا العلم، وكان القرآن الكريم رقعة العمل. وتشير أغلب الروايات إلى سبق أبي الأسود الدؤلي إلى بناء هذا العلم. يقول ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ): "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها (٣)، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي (٤). وليس يهمني هنا التحقق من صحة سبق أبي

(١) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٧-١٨.

(٢) عرف ابن جني: (ت ٣٩٢هـ) علم النحو بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالنتبية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها ردّ به إليها" الخصائص، ط ٢، (تحقيق: محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ج ١، ص ٣٤.

(٣) أنهج سبيلها: وضّحها وبيّنها. ينظر ابن القوطية، محمد بن عمر الأندلسي (ت ٣٦٧هـ)، كتاب الأفعال، ط ٣، (تحقيق: علي فودة)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٠٧.

(٤) الجمحي، محمد بن سلام (ت ٢٣٢هـ). طبقات فحول الشعراء، (قرأه: محمود محمد شاكر)، دار المدني، جدة، د.ت، ج ١، ص ١٢.

الأسود إلى نشأة علم النحو^(١)، ولكن يهمني تلمس نقاط الارتباط بين القرآن وعلم النحو، ولذا يلزمي أن أفق عند القصة الآتية:

بعد شيوع اللحن على ألسنة بعض قراء القرآن الكريم، طلب أبو الأسود الدؤلي من الأمير زياد كاتباً، فلما ارتضى أبو الأسود الكاتب، قال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غثّة، فاجعل مكان النقطة نقطتين فهذا نقط أبي الأسود"^(٢).

نستفيد من هذه القصة أنّ أبا الأسود بدأ عمله في القرآن الكريم، وارتبط نحوه به، صحيح أنه لم يكن من غرض أبي الأسود أن يسوق كلاماً نظرياً في بنية اللغة^(٣)، أو أن يضع أسس النظرية النحوية عند العرب، لكن عمله كان المنطلق لتأسيس النظرية النحوية التي قامت من بعد على خطوات لاحقة، فكان هذا النتاج العلمي الزاخر.

ولا غرو أن يكون هذا العلم الذي نشأ وترعرع في محاضن القرآن الكريم، الأداة البارزة في فهم النص القرآني، والوسيلة الموضحة لمدلولاته، لا سيما بعد أن اختلطت الألسنة، إذ كان الأوائل لا يحتاجون إلى كثير من هذه العلوم، فالقرآن نزل بلغتهم، "وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه"^(٤)، وعليه فقد احتيج إلى علم النحو في التفسير

(١) ينظر لذلك: الحلواني، محمد خير. المفصل في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م، ج١، ص٣٩-٦١.

(٢) ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص٣٤-٣٥.

(٣) ينظر: الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ج١، ص١١٠.

(٤) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ). المقدمة، (تحقيق: حجر عاصي)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م، ص٢٧٩.

وقال أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ): "وقالوا: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، ومصدق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)، فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، أن يسألوا عن معانيه، لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه". ينظر: مجاز القرآن، (تحقيق: محمد فؤاد سزكين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ج١، ص٨.

بعد فساد الألسنة، وذلك حاصل لتكاثر العجم، ودخول الأجناس كافة في دين الله، فقالت الملكات الصافية التي يرجعون إليها، فصاروا ينتجعون هذه التأليف في العلوم كافة، يستعينون بها على فهم تراكيب القرآن ودلالاته. يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، "كانت تأليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة، ونقل سبب، ونسخ، وقصص، لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب وبلسان العرب، فلما فسد اللسان وكثرت العجم، ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلفو الألسنة، والناقصو الإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرائب التراكيب، وانتزاع المعاني، وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها، ولا عنصره يحركه إليها"^(١).

ولا يهمني هنا أن أحدد تاريخ اعتبار النحو من مصادر التفسير، ولكن ما يهمني ارتباط ذلك بأمرين:

الأول: الحاجة التي أشار إليها أبو حيان الأندلسي، بعد فساد الألسنة وتغيير السلائق.

الثاني: توافر التأليف في علوم اللسان، بعد أن صارت علوم اللسان صناعية. ويشرح ابن خلدون (٨٠٨هـ) الأمر الثاني بقوله: "ثم صارت علوم اللسان صناعية من الكلام في موضوعات اللغة وأحكام الإعراب والبلاغة في التراكيب، فوضعت الدواوين في ذلك بعد أن كانت ملكات للعرب لا يرجع فيها إلى نقل ولا كتاب، فتنوسي ذلك وصارت تتلقى من كتب أهل اللسان، فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن، لأنه بلسان العرب، وعلى منهاج بلاغتهم"^(٢).

أنواع التفسير:

عرفنا مما مضى أن علم النحو دخل التفسير بعد فساد الألسنة، وبعد أن صارت العلوم اللسانية صناعية، ودونت وكثرت تواليها، ويبقى هنا أن نسأل: ما أنواع التفسير؟ وما دور النحو في كل نوع؟

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). البحر المحيط، (بعناية: صدقي محمد جميل)، دار الفكر، بيروت،

١٩٩٢م، ج ١، ص ٢٥، وينظر: دحلان، أثر النحو في تفسير القرطبي، ص ١١.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٧٩. وينظر كذلك: دحلان، أثر النحو في تفسير القرطبي، ص ١٢.

يقسم العلماء التفسير قسمين: تفسير يرجع إلى النقل، ويعتمد على المأثور من القرآن والسنة وأقوال الصحابة، وتفسير يرجع إلى الاجتهاد والرأي، على وفق أصول دوتها علماء التفسير، وضوابط يجب أن يعتمد عليها كل من رام تفسير كتاب الله، ويحسن هنا أن أتكلم على النوعين بإيجاز:

١ - التفسير بالمأثور:

وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه^(١)، وهذا النوع من التفسير يعتمد على النقل، ويقوم على تفسير القرآن بالقرآن، أو القرآن بالسنة بقيد كونها ثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)^(٢)، أو المنقول الثابت عن الصحابة، وهذا هو المرجع الثالث في التفسير بالمأثور، وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء^(٣)، وقد نشط تابعو التابعين وألّفوا تفاسير كثيرة من هذا النوع، جمعت أقوال الصحابة والتابعين، ثم ألف ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تفسيره المشهور، وجمع كثيراً من تفاسير من سبقه^(٤).

وليس في هذه التفاسير إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين، فهي، كما أسلفت غير مرة، تعتمد على نقل المأثور. ودور علم النحو في هذا النوع من التفسير قليل، وأثره ضئيل، إذ يُعتمد هنا على النقل عن وصفوا بسلامة اللغة، وقلة احتياجهم إلى غير السليقة في فهم معاني كتاب الله، لكنني لا أستطيع أن أنفي مطلق الاحتياج إلى علم النحو في تأليف هذا النوع من التفسير، على قلة

(١) ينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت ١٩٤٨م). مناهل العرفان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق: بديع السيد اللحام)، دار قتيبة، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ١٧.

(٢) قال الإمام الشافعي: "كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن"، ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ). مقدمة في أصول التفسير، دار ومكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٣٩.

(٣) منهم من عده من المأثور، لأنهم إنما ينقلون التفسير عن الصحابة، فهم يتخرجون أن يقولوا في كتاب الله بمحض آرائهم، ومنهم من عده من التفسير بالرأي. ينظر لذلك: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٤٤، والزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ١٧-١٩.

(٤) مثل تفسير وكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)، وغيرهما مما ذكر الزرقاني في مناهل العرفان، ج ٢، ص ٣٦.

هذا الاحتياج، فهذا تفسير ابن جرير الطبري، الذي وصفه الزرقاني، بأجلّ تفاسير المأثور^(١)، يوجه الأقوال، ويذكر الإعراب والاستنباط، وقد يرجح وجهاً إعرابياً على آخر، لا سيما عند الكلام على القراءات^(٢).

٢- التفسير بالرأي:

ويقصد به التفسير المعتمد على الاجتهاد، لا على مجرد النقل. والاجتهاد عند العلماء هو: "بذل المجهود على قدر الوسع والإمكان، والتفكر في معنى النص في المنصوص عليه، لإدراك المقصود، وهو نيل الحكم به"^(٣). وبذل المجهود والتفكر يحتاجان إلى أصول وضوابط وأدوات فكرية للوصول إلى الإدراك، واستخراج الأحكام. إذن، فهناك رأي معتد به، قائم على هذه الأصول والضوابط، ورأي فاسد مذموم، حاد عنها، وعلى هذا الأخير يُحمل النهي عن تفسير القرآن بالرأي، فقد حمل العلماء حديث "من تكلم في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"^(٤)، على عدة معان، منها التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير^(٥).

فما الأصول التي يجب مراعاتها عند التفسير بالرأي؟ الجواب عند الزرقاني، فقد عدّ أربعة أصول، وهي^(٦):

- (١) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج٢، ص٣٦.
- (٢) الزرقاني، مناهل العرفان، ج٢، ص٣٧. وينظر لذلك: الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ). جامع البيان عن تأويل القرآن، (تحقيق: محمود محمد شاكر)، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج١، ص١٨٠-١٨١، وج٣، ص٣٥١-٣٥٢، ج٤، ص٢٨٧-٢٨٨.
- (٣) الأبيدي، شهاب الدين (ت٨٦٠هـ). بيان كشف الألفاظ، ط١، (تحقيق: خالد فهمي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٣٠.
- (٤) خرّجه: الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ). السنن، (تحقيق: كمال الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٥، ص١٨٣، رقم الحديث (٢٩٥٠).
- (٥) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ). الإتيان في علوم القرآن، ط٣، (تقديم: مصطفى البغا)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٦م، ج٢، ص١٢١٥.
- (٦) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ج٢، ص٥٩-٦٠. وقال: "فمن فسّر القرآن برأيه -أي بالاجتهاد- ملتزماً الوقوف عند هذه المآخذ، معتمداً عليها فيما يرى من معاني كتاب الله، كان تفسيره سائغاً جائزاً، خليقاً بأن يسمّى

١. النقل عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) مع التحرّز والتثبيت من صحة المنقول.
 ٢. الأخذ بقول الصحابي، إن وجد و صحّ.
 ٣. الأخذ بمطلق اللغة، والاحتراز عن صرف الآيات إلا بدليل.
 ٤. الأخذ بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع.
- والملاحظ أن ما ذكره الزرقاني يربط هذا النوع من التفسير بالنوع الأول، وكأنّ التفسير بالرأي فرع التفسير بالمأثور، إذ التفسير النقلي هو المقصود بالذات^(١).

وما يهمني هو دور علم النحو في هذا النوع من التفسير، فقد تقرّر سابقاً أنّ التفسير بالرأي الجائز، يحتاج إلى أصول وضوابط، بوصفها أدوات يوظفها للكشف عن المراد من النص، ومن المقرّر أن علم النحو من أبرز هذه الأصول وهذه الأدوات، التي يحتاج إليها المفسر في اجتهاده، ونلمس هذا في تقسيم ابن خلدون التفسير قسمين: التفسير النقلي، والتفسير الذي يرجع إلى اللسان، وقال عن الأخير: "والصنف الآخر من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب"^(٢). وجعل هذا النوع من التفسير معتمداً على علوم اللسان، يجلي منزلة علم النحو فيه.

ومن مظاهر منزلة علم النحو في هذا التفسير، اشتراط العلماء في المفسر معرفة النحو، إذ جعلوا علوم اللغة والنحو والصرف والبلاغة، من أبرز العلوم التي يحتاج إليها المفسر، لأنّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب^(٣)، فلا غرو بعد الذي سبق، أن يكون علم النحو من أبرز العمد

(التفسير الجائز) أو التفسير المحمود، ومن حاد عن هذه الأصول، وفسر القرآن غير معتمد عليها، كان تفسيره ساقطاً مردولاً خليفاً بأن يسمى التفسير غير الجائز، أو التفسير المذموم".

(١) ينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٣) ينظر لذلك: السيوطي، الإتقان، ج ٢، ص ١٢٠٩، والزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٦١، وقال الزركشي: "وأما الإعراب، فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه؛ ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم؛ وليسلم القارئ من اللحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا

التي يقوم عليها تعريف التفسير. وهاك تعريفين للتفسير يجليان الارتباط الوثيق بين علم النحو والتفسير:

قال أبو حيان الأندلسي: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب"^(١). وأنت خبير بأنّ الكلام على الأحكام الإفرادية والتركيبية يشمل فيما يشمل الإعراب.

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم)، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات"^(٢). فعلم النحو من مصادر التفسير على وفق هذا التعريف، ووسيلة فهم كتاب الله، واستخراج معانيه وأحكامه.

يجب على المفسر، ليتوصل (كذا) إلى المقصود دونه، على أنّ جهله نقص في حق الجميع". البرهان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م، ج ٢، ص ١٠٧.

وقد جعل أبو حيان الأندلسي كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) مأب علماء التفسير ومعتكفهم، فقال: "فجدير لمن تآقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعولّ عليه، والمستند في حل المشكلات إليه"، البحر المحيط، ج ١، ص ١١.

(١) البحر المحيط، ج ١، ص ٢٦.

(٢) البرهان، ج ١، ص ٢٧.

كتب المعاني والإعراب وعلاقتها بتفسير القرآن الكريم:

من أهم مظاهر العلاقة بين علم النحو والتفسير، اختصاص بعض اللغويين والتحويين بتأليف خاصة بالقرآن، ذات منهج خاص، وهي كتب المعاني وكتب الإعراب، وسأتحدث عنها بإيجاز لتكتمل صورة العلاقة التي تجمع بين علمي النحو والتفسير، ولإظهار أثر علم النحو في التفسير:

كتب المعاني:

تعتمد هذه الكتب إلى الكلام على لغة القرآن، وبيان وجوه إعرابه، والوقوف عند مشكله وتجلية معانيه، وترتبط بما يُشكّل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناية في فهمه^(١)، فهذه الكتب تمثل صورة من صور التفسير اللغوي، وفيها يتضح أثر علم النحو واللغة في التفسير. وقد كثر المؤلفون في هذا الميدان من المتقدمين، وشاع هذا العنوان رداً من الزمن، وتوقر على الكتابة فيه جلة علماء العربية في زمانهم. وسأعرض بعض الأمثلة على هذا النوع من التأليف توضيحاً له:

١- كتاب مجاز القرآن

ألف هذا الكتاب أبو عبيدة، معمر بن المثنى^(٢) (ت ٢٠٩هـ)، وهو من أقدم ما وصل إلينا في هذا الفن، وقد عدّ بعض الباحثين أبا عبيدة، أول من صنف في معاني القرآن من أهل اللغة^(٣)،

(١) ينظر: الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ). معاني القرآن، ط ٢، (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١١. مقدمة التحقيق. وينظر: رفيده، النحو وكتب التفسير، ج ١، ص ١١٧.

(٢) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، نسبة إلى تيم قريش، ولد سنة عشر ومائة للهجرة، من كبار علماء العربية. قال الجاحظ فيه: "لم يكن في الأرض خارجي ولا إجماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة" استقدمه الرشيد إلى بغداد، وقرأ عليه أشياء من كتبه، كان يبغض العرب، وصنّف في مثالبهم. له (نقائض جرير والفرزدق) و(مجاز القرآن) و(أيام العرب) وغيرها كثير. توفي في البصرة سنة تسع ومائتين. ينظر: الأنباري، نزهة الألباء، ص ٩٥، والعمري، أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (تحقيق: محمد عبد القادر خريسات وعصام عقلة ويوسف بني ياسين)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية، ٢٠٠١م، ج ٧، ص ٢٠.

(٣) ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ). معاني القرآن، ط ٢، (تحقيق فائز فارس)، المحقق، ١٩٨١م، ج ١، ص ٥٥، مقدمة التحقيق.

وكلمة المجاز في عنوان هذا الكتاب لا تُحمل على المعنى الاصطلاحي عند علماء البلاغة، بل يريد بها الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته^(١) فهو يذكر الآية ثم يقول: ومجازه. يريد: معناه^(٢).

وأبو عبيدة في كتابه يقدم تفسيراً لغوياً، يقوم على قدر من الحرية، ولا يتقيد بقوانين المذهبين الثَّويين، البصري والكوفي، إذ كانا في دور التكوين^(٣)، وهو يعنى بالشواهد الشعرية لتوضيح الآيات القرآنية عناية بالغة، وقد صرف وُكده إلى الجانب اللغوي، فشغله ذلك عن متابعة القصص القرآني وأسباب النزول، إلا إذا اقتضى فهم النص ذلك^(٤)، ويمتاز منهجه باليسر والقرب، فهو يحتكم إلى الفهم والذوق اللغوي، ويرجع إلى كلام العرب^(٥).

٢- كتاب معاني القرآن:

ألفه الفراء (٢٠٧هـ)^(٦)، وهو كتاب يعرض فيه الفراء الآية، ثم يتناولها بالتحليل اللغوي والثَّوي^(٧)، وهو يعتمد على لغات العرب التي يحيط بها في توجيه المعنى، كما يعتمد على القراءات، وهو ضالع فيها، مطلع عليها اطلاقاً واسعاً، وهو ينتقد القراءة بعرضها على قراءات أخرى والترجيح بينهما من خلال توجيه المعنى^(٨).

(١) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص١٩، مقدمة التحقيق.

(٢) المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ج١، ص٢.

(٣) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص١٩، مقدمة التحقيق.

(٤) المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ج١، ص١٩.

(٥) ينظر: الموسى، نهاد. أبو عبيدة معمر بن المثنى، ط١، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٥م، ص٤٩٥.

(٦) أبو زكريا، يحيى بن زياد الديلمي الثَّوي الكوفي، من كبار أئمة النحو واللغة، لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام، أي يصلحه، ولد في الكوفة، وأخذ عن الكسائي ويونس، وكان يتصل بالأعراب يأخذ عنهم، يعد من المجددين في أصول المذهب الكوفي، له: (معاني القرآن)، و(كتاب الحدود) وغيرهما كثير، توفي سنة (٢٠٧هـ). ينظر: الأنباري نزهة الألباء، ص٩٠، والعمري، مسالك الأبصار، ج٧، ص١١١.

(٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٣٩-٤٢.

(٨) المصدر نفسه، ج١، ص١٤٥.

والفراء في كتابه يوسع دائرة التأويل، وهو من أبرز أدواته في توجيه الإعراب^(١)، ويعتدّ بالقياس ويكثر منه^(٢)، وتظهر نظرية العامل جلية في كتاب الفراء، إذ هو المقتضي للإعراب عنده^(٣)، وهذا العرض الموجز لمنهج الكتاب يبين جلياً اهتمامه بالناحية التحويلية والتحويلية في أثناء التفسير، إذ يظهر فيه أثر النحو بوضوح، مما يجعله من كتب التفسير اللغوي التي تبرز متانة العلاقة بين علمي النحو والتفسير.

كتب الإعراب:

الإعراب في اللغة: الإبانة والإفصاح، وأعرب الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح^(٤). وفي معجم المقاييس "إعراب الكلام أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرّق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم"^(٥)، ولا تخفى الرابطة الوثيقة بين المعاني والإعراب، لذا قالوا: الإعراب فرع المعنى، ولا يتصور أن يُقدّم أحد على إعراب نص يجهل معناه، فإعراب النص تجلية لمعانيه، وكشف لأحكامه. قال السيوطي (ت ٩١١هـ) في شروط من أراد إعراب القرآن: إنّ أول واجب عليه "أن يفهم معنى ما يريد أن يعرّبه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه"^(٦). لذلك فإنّ المُعرب يزلّ إذا نظر في ظاهر اللفظ فقط،

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦. وينظر: الأنصاري، أحمد مكي. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٧٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٨٨، ج ٢، ص ٢٦٢. وينظر: الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٣٧٠.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣.

(٤) ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم المقاييس في اللغة، ط ٢، (تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٧٦٦، مادة (عرب).

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٦٦.

(٦) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٧٥٦.

ولم ينظر في موجب المعنى^(١).

وكما لاحظنا، فقد تضمنت كتب المعاني السابقة وجوه إعراب آيات القرآن الكريم، وتعرضت لذلك بالمقدار الذي يوضح دلالاته ومعانيه، ويوقف على مقاصده وأحكامه، إذن ما الذي تميزت به كتب الإعراب عن كتب المعاني؟

إن كتب المعاني التي اهتمت بالنحو وتوضيح المعاني اللغوية للكلمات والمفردات، وربما عرّجت على أسباب النزول وقصص القرآن، بمقدار حاجة البيان، هي التي ولدت هذا النوع من التأليف، وقد سار الإعراب في طريق الانفصال والتطور حتى استقلّ عن المعاني وتحولت الأخيرة إلى كتب تفسير^(٢)، وظهرت تأليف تعنى بإعراب كلمات القرآن وجمله، وانحصارها في هذه الناحية من القرآن، جعلها علماً قائماً بذاته، ثم تباينت مناهج العلماء في إعراب القرآن الكريم، فمنهم من اقتصر على إعراب المُشكّل فقط، ومنهم من عرض لإعراب غريبه، ومنهم من قصد إلى إعرابه كاملاً، ومنهم من عرّض أشكال الإعراب وجعل لكل شكل باباً، ومنهم من جمع بين أوجه القراءات والإعراب^(٣).

ولكن، متى نضج هذا الانفصال عن كتب المعاني؟ يجيب إبراهيم رفيده عن هذا السؤال^(٤) ويعدُّ كتاب إعراب القرآن لابن النحاس^(٥) (ت ٣٣٨هـ)، المحاولة التي نملك الدليل على نضجها في

(١) ينظر لذلك: ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط ٦، (مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٦٨٦.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: رفيده، النحو وكتب التفسير، ج ١، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ). التبيان في إعراب القرآن، ط ٢، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ص د. مقدمة التحقيق.

ومثل على الأول بـ(مشكل إعراب القرآن)، لمكي، وعلى الثاني بـ(البيان في إعراب غريب القرآن) لابن الأنباري، وعلى الثالث بـ (التبيان في إعراب القرآن)، للعكبري، وعلى الرابع بإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، وعلى الخامس بـ (المحتسب) لابن جني.

(٤) النحو وكتب التفسير، ج ١، ص ٤٨٣.

(٥) أحمد بن محمد المرادي المصري، المعروف بابن النحاس، نحوي وأديب، من أهل العلم، ارتحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج، ثم عاد إلى مصر، صنف كتباً كثيرة منها (إعراب القرآن)،

الفصل بين معاني القرآن وإعرابه، ويؤكد هذا مقارنة بين كتابي ابن النحاس: معاني القرآن، وإعراب القرآن. فقد جعل ابن النحاس كتابه (معاني القرآن)، كما يقول، في تفسير المعاني والغريب وأحكام القرآن والناسخ والمنسوخ^(١)، وجعل كتابه (إعراب القرآن) في إعراب القرآن والقراءات في المرتبة الأولى، وقد يذكر المعاني بمقدار الحاجة إلى ذلك^(٢).

ومن أشهر كتب إعراب القرآن التي اعتنت بالعلاقة بين النحو وفهم معاني القرآن:

١ - كتاب معاني القرآن وإعرابه:

ألف هذا الكتاب الزجاج^(٣) (ت ٣١١هـ)، وتعرض فيه للإعراب والمعاني، ويظهر هذا من قوله: "هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه"^(٤)، ويسوّغ الزجاج ذكره المعاني بما يشعر بأن قصده أصالة إعراب القرآن، فيقول: "وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير، لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين^(٥)، وهو في كتابه يثبت الآية، ثم يحلل بعض ألفاظها على طريقته في الاشتقاق اللغوي، فيذكر أصل الكلمة والمعنى اللغوي الذي تدل عليه، ثم يورد الكلمات التي تشاركها في حروفها،

و(معاني القرآن)، مات غريفا بعد أن دفعه جاهل يظن أنه يسحر النيل، سنة (٣٣٨هـ). ينظر: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (تحقيق: محمد المصري)، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٩٨٧م. ص ٦٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط٢، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م. ج ١، ص ٣٦٢.

(١) ابن النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). معاني القرآن، ط١، (تحقيق: محمد علي الصابوني)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ. ج ١، ص ٤٢.

(٢) ابن النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). إعراب القرآن، (تحقيق: زهير غازي زاهد)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م. ج ١، ص ١١٥.

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل العربية، كان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض، أخذ عن ثعلب والمبرد له (معاني القرآن)، (فعل وأفعل). توفي سنة (٣١١هـ). ينظر: الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢١٦، والفيروزآبادي، البلغة، ص ٤٥.

(٤) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ط١، (تحقيق: عبد الجليل عبده)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٣٩.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ و ص ١٨٥.

ويستشهد على رأيه بما يؤيده من كلام العرب وأشعارهم، ثم يبدأ بإعراب الآية، وهو في كل هذا يناقش التحويين الآخرين، وقد يأخذ بأرائهم أو يردّها^(١).

٢- كتاب إعراب القرآن:

ألفه ابن النحاس، وقد بين منهجه في مقدمة كتابه فقال: "هذا كتاب أذكر فيه، إن شاء الله، إعراب القرآن والقراءات التي تحتاج أن يبين إعرابها، والعلل فيها، ولا أخليه من اختلاف التحويين، وما يحتاج إليه من المعاني، وما أجازه بعضهم ومنعه بعضهم، وزيادات في المعاني وشرح لها"^(٢). فخطبته في مفتتح كتابه دالة بذاتها على هذا الارتباط الوثيق بين علم النحو، وتوجيه معاني الآيات القرآنية.

٣- كتاب التبيان في إعراب القرآن:

ألفه العكبري^(٣) (ت ٦١٦هـ)، وأعرّب فيه القرآن كاملاً، وهو يذكر وجوه القراءات، ويبين وجوه إعرابها، ولا يخلو الكتاب من إشارات إلى معنى الآية، وهو يستشهد بالشعر العربي على ما يذهب إليه، وقد يذكر أئمة النحو والتفسير الذين ينقل عنهم^(٤)، ويذكر وجوه الإعراب في الآية ولا يرجح بينها، وهذا كثير في كتابه، وربما رجح بين الوجوه بتمريض أحدها، وذلك كأن يقرر وجهاً، ثم يتبعه بكلمة قيل^(٥)، وقد يستغني عن الإعراب ببيان المعنى فقط^(٦).

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٢، مقدمة المحقق.

(٢) إعراب القرآن، ج ١، ص ١١٥.

(٣) أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، العكبري الضرير، أصله من عكبرا في العراق، قرأ النحو واللغة والأصول والحساب والخلاف والفرائض، كان نجعة أهل العلم في زمانه، وكان يتردد على الصدور والأعيان. أديب ذو معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية، أضر في صباه بسبب الجدري. له (التبيان في إعراب القرآن)، وطبع أيضاً بعنوان (إملاء ما من به الرحمن)، و (إعراب الحديث) وغيرهما. توفي سنة (٦١٦هـ). ينظر: الفيروزآبادي، البلغة، ص ١٢٢، والسيوطي، البغية، ج ٢، ص ٣٨.

(٤) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص د-هـ مقدمة المحقق.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٧.

(٦) ينظر المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٤.

الفصل الأول

أبو السَّعود: حياته وعلمه

أ- حياته:

- ١ - اسمه ونشأته ووظائفه.
- ٢ - منزلته وثناء العلماء عليه.
- ٣ - أخلاقه وحيثته.
- ٤ - وفاته.

ب- علمه:

- ١ - العلوم التي برع فيها.
- ٢ - شعره.
- ٣ - شيوخه.
- ٤ - تلاميذه.
- ٥ - مصنفاته وآثاره.

أ - حياته:

١ - اسمه ونشأته ووظائفه:

هو محمد بن محيي الدين محمد بن مصطفى العمادي الإسكليبي، المعروف باسم خوجة جلبي^(١)، من علماء الترك المستعربين، ولد في إسكليب غربي أماسية^(٢)، واشتهر بكنيته: (أبو السعود)، وهو من أكابر العلماء والقضاة، وأبرز شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية. أما تسمية العمادي، فاختلقت المصادر في سببها، فمنهم من جعلها نسبة إلى جده الأعلى عماد الدين، الذي هاجر من تركستان^(٣)، ومنهم من جعلها نسبة إلى أسرة آل العمادي، وهي أسرة عربية دمشقية، وقد جاء في (تراجم الأعيان): "والعجب أن غالب ما رأيناه من قضاة دمشق من تلامذته، وكلهم ينتسبون

(١) ينظر: منق، علي بن بالي (ت ٩٩٢هـ). العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ذيل الشقائق النعمانية)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥. ص ٤٤٠، والعيدروس، عبد القادر بن شيخ (ت ١٠٣٨هـ). النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط ١، (تحقيق: أحمد حالي ومحمود الأرنؤوط وأكرم البوشي)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١. ص ٣١٩، وسقط منه اسم والده محمد محيي الدين، وينظر: ابن العماد، عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (تحقيق: محمود الأرنؤوط)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٥٨٤، والبغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ). هدية العارفين، أعادت طباعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. ج ٢، ص ٢٥٣. وله ترجمة جيدة في: دائرة المعارف، إشراف المعلم بطرس البستاني وآخرين، بيروت، ١٩٦٢م، ج ٤، ص ٣٤٢، وكتب له أحمد صدقي شقيرات ترجمة وافية في كتابه: تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، ط ١، المؤلف، إربد، الأردن، ٢٠٠٢م. ج ١، ص ٣٨٦، إلا أنه وقعت منه بعض الأخطاء، التي أشرت إلى واحد منها في أثناء الدراسة، وجاء في كتابه: خواجه جلبي يعني سيد المعلمين.

(٢) إسكليب: بلدة تقع في شمال الأناضول، في وسط مجموعة من القلاع العثمانية التي فتحت في وقت مبكر من العهد العثماني، وتتبع اليوم قضاء جوروم، وهي بالقرب من أماسية وقسطموني. ينظر: أوزتونا، يلماز. تاريخ الدولة العثمانية، ط ١، (ترجمة عدنان محمود سليمان ومحمود الأنصاري)، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، ١٩٩٠م. ج ٢، ص ٧٥٤، وفنسك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، (ترجمة إبراهيم زكي خورشيد وآخرين)، كتاب الشعب، القاهرة، ١٩٣٣م، ج ١، ص ٤٨٩ و ج ٤، ص ٣٨٧، وشقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج ١، ص ٣٨٧.

(٣) ينظر: شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج ١، ص ٣٨٧.

إلى حضرته، ويتشرفون بنسبته، ويرجعون في المناصب إلى ملازمته^(١)، وهذا القول الثاني لم أوقف على ما يدل عليه من تاريخ الرجل إلى الآن.

وكانت ولادته سنة ثمان وتسعين وثمان مائة (٨٩٨هـ)^(٢)، نشأ في محاضن العلم، وتربى في بيت فضل وعز وعلم، مشهود له بالمنزلة الجلى، فقد كان أبوه محيي الدين أفندي من كبار العلماء، ومن المتصوفة المشهورين، وكان مقرباً من السلطان يحبه ويقرب به، حتى سمي بين الناس بشيخ السلطان^(٣)، وكانت والدته أيضاً من بيت علم وفضل^(٤). دفعه أبوه إلى حلقات العلم، فحفظ كتباً منها المفتاح، فامتاز في صغره بفصاحة العرب العرباء^(٥)، ونشأ عالماً واسع التقرير، غزير المعرفة، بدأ اشتغاله في التدريس في مدرسة كنقري، ثم نقل إلى مدرسة إسحاق باشا ببلدة إينه كول، ولما انفصل عنها قلد بعد عدة أشهر مدرسة داود باشا بمدينة قسطنطينية، وبعدها نقل إلى مدرسة علي باشا، ومنها نقل إلى مدرسة مصطفى باشا، ثم إلى مدرسة السلطان محمد بمدينة بروسه^(٦).

ثم دخل في القضاء وعلا شأنه، وبعُد صيته، فقلد قضاء برسه، ثم قضاء قسطنطينية، ثم قضاء العسكر في ولاية روم إيلي، ودام عليه ثماني سنوات^(٧)، وفي سنة (٩٥٢هـ) تقلد الإفتاء، فصار شيخ الإسلام، ومفتي الدولة العثمانية، وظل يلي هذا المنصب بقية حياته، في عهد سليمان

(١) البوريني، الحسن بن محمد (ت ١٠٢٤هـ). تراجم الأعيان من أبناء الزمان، (تحقيق: صلاح الدين المنجد)، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٩م. ج ١، ص ٢٣٩، وكذا فيه: (ما رأيناه). وينظر لذلك: شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج ١، ص ٣٨٧. ففيه أقوال أخرى في هذه النسبة.

(٢) منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠، وفي النور السافر: ولد في تاسع عشر صفر، سنة ست وتسعين وثمان مائة. ص ٣١٩. وفي الشوكاني، محمد بن إسماعيل (ت ١٢٥٠هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط ١، (تحقيق: حسين عبد الله العمري)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٨م. ص ٢٧٣: "ومولده سنة تسعمائة".

(٣) ينظر: طاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ). الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م. ص ٢٠٦. وسيأتي الكلام على ترجمة أبيه في تراجم شيوخه.

(٤) ينظر: العيدروس: النور السافر، ص ٣١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٦) منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤١، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٥٨٤.

الأول وخليفته سليم الثاني^(١)، يقول مؤلف (العقد المنظوم): إن أمر الفتوى قد اضطرب، حتى اشتغل أبو السعود بتشبيد مبانيه أحسن الاشتغال، وسيقت إليه الركائب من كل قطر وجانب، وازدحم على بابه الوفود من أصحاب المجد والجدود، ثم قال: ودام على هذه الفعلة الحسنة نحواً من ثلاثين سنة^(٢).

وظلّ مقرباً من السلطان سليمان الأول، وحصل له من المجد والإقبال والشرف ما لا يشرح بالمقال^(٣)، وصار مرجع الدولة بالإفتاء، وصاحب الحظوة في التعيين والعزل.

٢ - منزلته وثناء العلماء عليه:

ظهر مما سبق جانب من منزلة أبي السعود، فقد كان مفتي الأنام، وصاحب الحظوة في الدولة العثمانية في زمانه، وأشهر شيوخ الإسلام فيها، وظل مفتي التخت العثماني مدة ثلاثين سنة، وكان إليه المرجع في حل المشكلات، وكان صاحب المشورة الأثير عند السلطان سليمان القانوني، ومن بعد عند ولده سليم الثاني، وهذه المنزلة هي التي جعلت أبا السعود ينجح في تطوير القانون الإداري في الدولة العثمانية للشريعة الإسلامية، واستطاع بما لديه من حظوة عند السلطان سليمان أن يتم ويحكم تطوراً في البناء القضائي في الدولة، فجعل اختصاص القاضي مستمداً من مرسوم

(١) السلطان سليمان الأول (القانوني). ابن السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني، ولد سنة (٩٠٠هـ) وكان أدبياً، له ديوان شعر تركي، عني بتطبيق القوانين العثمانية، فلقب بالقانوني، بلغت مدة حكمه (٤٦ سنة) توفي في ميدان المعركة في المجر سنة (٩٧٤هـ). ينظر: البغدادي: هدية العارفين، ج ١، ص ٤٠٢، ويلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٦١-٢٦٢.

السلطان سليم الثاني، ابن السلطان سليمان الأول (القانوني) كان ولي العهد منذ مقتل أخيه الكبير مصطفى خان، ارتقى العرش وهو ابن (٤٢) سنة، وكان شهماً شجاعاً ذكياً مائلاً إلى التقوى ووجوه الخير، وكان يقرب العلماء ويكرمهم، ويحب الصالحين، عقد معاهدات مع كثير من الدول وهو الذي وضع حجر الأساس لجامع سليمية في أدرنة، وكان السلطان المترجم محل احترام أهل العلم وتقديرهم، توفي سنة (٩٨٢هـ). ينظر، دحلان، أحمد بن زيني (١٣٠٤هـ). الدولة العثمانية (من كتاب الفتوحات الإسلامية)، المكتبة الحقيقية، استانبول، ١٩٨٦م، ص ١٧٦، ويلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ج ١، ص ٣٦١.

(٢) منق، العقد المنظوم، ص ٤٤١.

(٣) ابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٥٨٤.

السلطان بتعيينه ومن ثم يجب اتباع توجيهاته في تطبيق الشريعة^(١).

ومنزلة أبي السعود مستمدة أيضاً من منزلة أبيه، فقد كان شيخاً أثيراً وكان معلماً في العلوم والهداية الربانية لحضرة السلطان أبي يزيد^(٢)، وكان يقربه حتى لقب بشيخ السلطان، كما مرّ، وكان صاحب مكانة عند العامة أيضاً، فكانوا يوقّرونه ويجلّونه وينقلون كراماته^(٣)، وقد بنى له السلطان زاوية في مدينة قسطنطينية، وكان الأكابر يذهبون إلى بابه، ويأتيه الوزراء وقضاة العسكر^(٤).

وكان أبو السّعود عالماً حافظاً، مناظراً يقطع الخصوم، وكان السلطان سليمان يجمع العلماء بمجلسه، ويأمرهم بالمناظرة، فيغلب أبو السّعود، ويفحم خصمه، ويتبين فضله، ويستحقّ التقديم^(٥).

وقد أثنى عليه العلماء ثناء عظيماً ينبئ عن منزلته الخطيرة، ومكانته الرفيعة، وسأعرض جانباً من أقوال العلماء فيه، لنستبين هذه المنزلة العالية:

§ قال الشيخ قطب الدين المفتي (ت ٩٨٨هـ)^(٦) عن أبي السعود: "وقد اجتمعتُ به في الرحلة الأولى، وهو قاضي اسطنبول، سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة، فرأيتَه فصيحاً، وفي الفن

(١) فنسك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٤٨٩.

(٢) البوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٣٩. والسلطان (أبي يزيد)، هو بآيزيد الثاني، ابن محمد الثاني، سلطان عثماني، كان والياً على أماسية، وعندما توفي أبوه، ثارت فتنة الإنكشارية، واعتلى العرش عام (٨٨٦هـ)، وقام بحملات على البوسنة والمجر، وكان يقود بعض الحملات بنفسه، وكان متصوفاً مخلصاً لمذهب الصوفية؛ حتى لقب بالولي، بنى مسجداً في الأستانة ودفن فيه ومسجداً بأدرنة، وعدة تكايا لل دراويش. ينظر: فنسك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦، ص ١٧٠-١٧٥، ويلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ج ١، ص ١٩٧.

(٣) ينظر لذلك، طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ٢٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٥) العيروس، النور السافر، ص ٣١٩.

(٦) الشيخ الإمام قطب الدين، محمد بن أحمد المكي النَّهْرَوَالِي الحنفي، مؤرخ عالم، أحد المدرسين بالحرم الشريف، برع بالفقه والتفسير والأصلين، وكان أديباً شاعراً، وكان يكتب الإنشاء لأشراف مكة، تعلم بمصر، ونُصّب مفتياً بمكة، له: (الإعلام بأعلام بلد الله الحرام) و(البرق اليماني في الفتح العثماني)، توفي سنة (٩٨٨هـ). ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ص ٥٧٦، وحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠١٧هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، أعادت طباعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. ج ١، ص ١٢٦.

- رجيحاً، فعجبت لتلك العربية ممن لم يسلك ديار العرب، ولا محالة أنها منح الرب"^(١).
- § وقال علي بن بالي المعروف بمنق (ت ٩٢٢هـ): "تفرد في ميدان فضله فلم يجاره أحد، وضافت عن إحاطته صدور الحصر والحد"^(٢).
- § وقال البوريني (١٠٢٤هـ): "بحيث إنه صار ابتهاجاً في وجه الدولة العثمانية، وابتساماً في ثغر السلطنة السليمانية"^(٣).
- § وقال نجم الدين الغزيّ (ت ١٠٦١هـ): "هو أعظم موالي الروم وأفضلهم، لم يكن له نظير في زمانه بالعلم والرئاسة والديانة"^(٤).
- § وقال عنه الأندروني: "هو الغاية القصوى، هو الذروة العليا، سلطان المفسرين، مقدمة جيش المتأخرين، مفتي الأنام، مفني البدع والآثام"^(٥).
- § وقال عنه الشوكاني (١٢٥٠هـ): "وكان قد تناهت عظمته في الممالك الرومية، وصار المرجع في جميع ما يتعلق بالعلم"^(٦).
- وكان من مكانته أنه يعين ويعزل في مدارس الدولة، ويستشار في ذلك^(٧)، كما كان يستشار أيضاً في السياسة الخارجية للدولة، من حروب وفتوح وعلاقات ومعاملات ومعاهدات، وسيأتي
-
- (١) العيدروس، النور السافر، ص ٣٢٠.
- (٢) العقد المنظوم، ص ٤٤٣.
- (٣) تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٣٩.
- (٤) الغزي، نجم الدين (ت ١٠٦١هـ). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، (تحقيق: جبرائيل سليمان جبور)، جامعة بيروت الأمريكية، المطبعة البولسية، بيروت، ١٩٥٩م، ج ٣، ص ٣٥.
- (٥) الأندروني، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، ط ١، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٧، ص ٣٩٨.
- (٦) البدر الطالع، ص ٢٧٣.
- (٧) جاء في (العقد المنظوم)، ص ٤١١: أنه عين المولى علاء الدين علي بن محمد حناوي زاده، في المدرسة الجامية.

الحديث عن فتواه في فتح قبرص^(١).

والناظر في صور الأسئلة التي ترد عليه، والفتاوى التي تطلب منه، يعرف حجم الرجل وقيمته من خلال منظومة من الألقاب، قد تصل أحياناً إلى حد المبالغات اللفظية، وهاك صورة سؤال ورد عليه: "ما قول مولانا وسيدنا وقدوتنا، وموضّح مشكلاتنا، وفائق رتق معضلاتنا، كعبة المجد والكمال، قانع الزبغ والضلال، نقاب العلماء الأعلام، وشيخ مشايخ الإسلام، لا زالت دعائم الشرع شارعة بيمين وجوده، وإسعاد الدين كائناً بكتائب سعوده"^(٢).

٣ - أخلاقه وحليته:

نشأ أبو السّعود، في حجر أبيه، الذي اتخذ من التصوف والسلوك منهاجاً، وجمع بين الطريقة والشريعة مع التضلع في العلوم^(٣)، فهل من هذا المعين، وكان من أكثر ورّاده إلحاحاً على العبّ منه، فكان مع ما وصل إليه في الدولة من مكانة، وما تقلده من وظائف، ومع قربه من السلاطين والولاة متواضعاً، "محافظاً على الورع والديانة، مثابراً على التقوى والأمانة"^(٤)، وكان مستقيماً في سلوكه، مثبّعاً حدود الشرع في قضائه، فحقّ له أن يكون قدوة العلماء العاملين، الحريصين على الأمة، المنافحين عن حياض الدين، المتربّصين بأعدائه، المقرّرين لأحكام الله في الدولة^(٥)، وكان خيراً، حسن المجاورة، وافر الإنصاف، سالم الفطنة، جيد القريحة، شديد التحري في فتاويه^(٦).

والتواضع من أبرز صفات أبي السّعود، وما هذا إلا لتمكّن التربية الصالحة في نفسه، فهو يعرف فضل من سبقه، ويقدر مكانتهم ويثبهم نفسه ويصغرّها إذا قيست بهم. فهذا السلطان سليمان

(١) ينظر: البكري، محمد بن أبي السرور (ت ١٠٧١هـ). المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ط ١، (تحقيق: ليلي الصباغ)، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٥م، ص ١٨٦.

(٢) منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٢.

(٣) منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠.

(٤) البوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤١.

(٥) قال العيّدروس في النور السافر، ص ٣٢٠ عن أبي السّعود: "وكان سلوكه لا عوج فيه ولا أمتاً".

(٦) ينظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥.

يسأل المولى ابن كمال باشا^(١)، لو فرض أنك كنت في زمن المحقق التفتازاني^(٢)، أو زمن المدقق السيد شريف الجرجاني^(٣)، ما كنت تكون لهما؟ فقال: لو كانا في زمني لحملا لي الغاشية^(٤)، فاستكثر السلطان منه ذلك وأنكره، ثم سأل أبا السعود ذات السؤال، فأجاب: كنت أكون تلميذاً قابلاً، فاستحسن السلطان جوابه^(٥)، وفي هذا دلالة على تواضعه، وحسن ظنه بالعلماء، وتقديره لهم، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل.

وكان أبو السعود طويل القد، خفيف العارضين، غير متكئ في الطعام واللباس^(٦)، لطيف العبارة، حلو النادرة^(٧)، وكان حليماً متمهلاً كثير التفكر والأناة صاحب تودة جسيمة، ومهابة

(١) أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي، من علماء الترك المستعربين، شيخ الإسلام، درس في أدرنة: ثم صار قاضياً فيها، ثم صار مفتياً بالأستانة إلى أن مات، كان كثير الشغل بالعلم لا يفتر، كتب قريباً من مئة رسالة. وله تصانيف كثيرة منها: (الآيات العشر في أحوال الآخرة والحشر)، و(التعريفات). توفي سنة (٩٤٠هـ).

ينظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ٢٢٦، والبغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ١٤١.

(٢) مسعود بن عمر، المعروف بالسعد التفتازاني، وصفه السيوطي (ت ٩١١هـ) بالإمام العلامة. عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها. أخذ عن جلة العلماء، وتقدم في الفنون، وطار صيته، قال ابن خلدون: "ولقد وقفت بمصر على تأليف متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان، يشهر بسعد الدين التفتازاني، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم". له (المطول)، و(المقاصد). وكتبه كلها نخب. توفي سنة (٧٩١هـ) بسمرقند.

ينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٠٢، والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٣) علي بن محمد، السيد الشريف الجرجاني، المحقق الحنفي، ولد بجرجان سنة (٧٤٠هـ)، وكان بينه وبين السعد التفتازاني مباحثات ومحاورات، وكان علامة في المعقول. له (شرح المواقف)، و(التعريفات). توفي سنة (٨١٦هـ).

ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٩٦، والبغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٧٢٨.

(٤) الغاشية: غطاء السرج. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ). لسان العرب، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ج ١٥، ص ١٢٦، المادة (غشا).

(٥) البوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٠.

(٦) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٥.

(٧) الغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥.

عظيمة، يهاب عظامُ الرجال المبادرة بخطابه والكلام بين يديه^(١).

والحديث عن أخلاق الرجل، لا بد أن يسلمنا إلى الحديث عن تهمة تناقلها مترجموه، وعول عليها ذاموه، وهي أخذهم عليه الميل إلى السلاطين وحب الرياسة، قال علي بن بابي: "غير أن فيه نوع مدهانة، واكتراث^(٢) بمدارة الناس، وفيه الميل الزائد والنعومة إلى أرباب الرياسة والحكومة"^(٣). نعم كان ثمة اتصال قوي بين أبي السعود والسلاطين سليمان وسليم، وكان محلّ توقير واحترام عندهما، وكان ناصحاً أميناً، ومفتياً مستأمناً، يحمل السلاطين على تطبيق الشريعة في الدولة العثمانية، وله إصلاحات عظيمة في النظام القضائي، كما مرّ، وهذه المنزلة هي التي جعلت أبا السعود ينجح في تطويع القانون الإداري في الدولة العثمانية للشريعة الإسلامية^(٤)، فهل استغل أبو السعود علاقته بالسلاطين لمنفعته ورغباته، وهو الذي لم يكن متكلفاً في لباس ولا طعام؟ وهل حمل أبو السعود السلاطين بهذه العلاقة على ما فيه خير الأمة أو لا؟ إذن، فما المدهانة التي يأخذها هؤلاء على الرجل؟ ولمَ لمَ يبينوا صورة من صور هذه المدهانة؟ وأنا لم أر من آثار اتصاله بالسلاطين إلا الخير، والعمل على تطبيق شرع الله في الدولة العثمانية، وهذا أساس عمله وقوام وظيفته، وهو القاضي والعالم والمفتي وشيخ الإسلام، وهل من مؤاخذه على العالم إذا اتصل بولي الأمر، فنصحته وحمله على فعل الخير، وحبّب إليه تطبيق الشرع؟ فيكون بذلك من بطانة الخير الداعية إلى الصلاح، وهل يصنع إمام الهدى إلا بطانة صالحة؟ وهل على العالم أن يجلس في الزوايا، ويترك الأمة تخبط خبط عشواء في دياجير الجهل والظلم؟ أو يقوم ناصحاً مرشداً للخاصة والعامة، ويكون بهذا عالماً عاملاً، فإن ثمرة العلوم العمل بالمعلوم.

ثم إن فتاوى أبي السعود تدلّ على استقلاله الفكري، ولا تدلّ على أنه كان يداهن الناس خاصتهم وعامتهم، ومنها فتيا القهوة المشهورة في الدولة العثمانية، فقد أفتى أبو السعود بتركها سداً للذريعة، وخوف التشبه بالكفار، وأما عن اجتماع الناس عليها في المقاهي حيث تشيع الغيبة والفسق،

(١) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٥.

(٢) كذا.

(٣) العقد المنظوم، ص ٤٤٥. وعنه نقلها ابن العماد، شذرات الذهب، ج ١، ص ٥٨٥.

(٤) ينظر: ص ٢٣ من هذا البحث.

فقد حرّمه قطعاً، هذا بعد انتشار المقاهي، وتعلق الناس بها عامتهم وخاصتهم، بل إنه تشدد في هذا الأمر حتى أمر بخرق السفن التي تحمل القهوة إلى الدولة وإغراقها^(١). فهل هذا حال من يجامل الخاصة والعامّة، ويدهن أهل الرياسة، ويميل إلى آرائهم على حساب قناعاته وعلمه؟!

وسرعان ما تأثر الناس بهذه التهمة، فصارت كل فتوى تصدر عن أبي السعود مردّها إلى مجاملة السلاطين ومداهنتهم، ومثال ذلك ما جاء في (دائرة المعارف الإسلامية) من أن أبا السعود "برر^(٢) لسليم الهجوم على قبرس خارقاً بذلك معاهدة السلام المعقودة مع البندقية"^(٣).

تصور لنا (دائرة المعارف) أبا السعود رجلاً يحمل السلطان على خرق المعاهدات ويسوغ له الهجوم على الأمنين بمعاهدات تلزم ذم المسلمين، وعند ملاحقة هذه الفتوى، نجد القصة تختلف تماماً، وسأعرض القصة كما جاءت في (المنح الرحمانية) لنقف على أمر هذه الفتوى، قال في (المنح الرحمانية):

صار أهل قبرس يعطون الجزية، ثم صاروا يقطعون البحر على المسلمين، "وإذا أخذوا سفينة من السفائن، قتلوا جميع من فيها من المسلمين، لأجل إخفاء خبرها، إلى أن كثر أذاهم، فاستفتى مولانا السلطان (رحمه الله) الملا أبا السعود (رحمه الله) في ذلك، فأفتى بأنهم غدروا ونقضوا العهد، وأنه يجوز قتالهم"^(٤).

فهل حمل أبو السعود السلطان على نقض معاهداته، أو داهنه فيما يريد؟ إن السلطان هو الذي استفتى أبا السعود في قوم غدروا وروّعوا الأمنين، وقتلوا الأبرياء من المسلمين، وعلى ذلك أفتى أبو السعود بما رآه حقاً في المسألة، وما في ذلك تسويغ للباطل، أو مجاملة على حساب الحق.

ويبدو لي أن تقلب أبي السعود في المناصب، من مدرس إلى مفتي العسكر إلى شيخ الإسلام

(١) ينظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥-٣٦، وشقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج ١، ص ٣٩٤.

(٢) كذا.

(٣) فنسنتك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٤٨٩.

(٤) البكري، المنح الرحمانية، ص ١٨٦.

ومفتي الأنام، وتقدير السلاطين له^(١)، ومنزلته عندهم، حمل بعض المترجمين له على نقده، واتهامه بالميل إلى السلاطين، إذ لم أجد مسوغاً آخر يستدعي هذا النقد.

٤ - وفاته

ظل أبو السعود في عزة ومكانة، يتقلب من فضل إلى فضل، وقد نقل الغزي: أن المفتي أبا السعود توفي بالقسطنطينية في الثالث الأخير من ليلة الأحد، خامس جمادى الأولى، سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة (٩٨٢هـ)^(٢) وقال البوريني: مات بالقسطنطينية بدار السلطنة العظمى، وكانت وفاته في سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة، كما نقل إلينا بالتواتر، (رحمه الله)، في دولة السلطان سليم، ابن السعيد الغازي السلطان سليمان^(٣). وجعله العيدروس (ت١٠٣٨هـ) من وفيات سنة (٩٥٢هـ)^(٤)، قال الزركلي: "وهو وهم، لأن صاحب الفوائد البهية يذكر أن أبا السعود عاش إلى ما بعد وفاة السلطان سليمان خان، وأن ابنه سليم خان أكرمه إكراماً عظيماً، والسلطان سليمان توفي (٩٧٤هـ)^(٥)، وأكثر من ترجم له يجعله من وفيات سنة (٩٨٢هـ)^(٦).

يقول العيدروس: "وأنتى نعيه إلى الحرم، فنودي بالصلاة عليه من أعلى زمزم، وصلي عليه صلاة الغائب"^(٧)، وخرجت له جنازة مهيبة حضرها العلماء والوزراء وسائر أرباب الديوان، وخلق لا يحصون كثرة، وشهدوا له بالرحمة والرضوان، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري (رضي الله

(١) وصل من حال هذا التقدير أن السلطان سليمان القانوني طلب أن تدفن فتاوى أبي السعود أفندي معه في قبره، وظهر هذا من خلال لوحة (منمنمة) تصور نعش السلطان سليمان القانوني في طريقه إلى القبر، ويتقدمه صندوق فتاوى أبي السعود. ينظر لذلك: شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج١، ص٤٠٢.

(٢) ينظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج٣، ص٣٦.

(٣) تراجم الأعيان، ج١، ص٢٤٤.

(٤) النور السافر، ص٣١٩.

(٥) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط١٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨م، ج٧، ص٥٩ (الحاشية).

(٦) ينظر لذلك: منق، العقد المنظوم، ص٤٤٣، والشوكاني، البدر الطالع، ص٢٧٣، والأذنروي، طبقات المفسرين، ص٣٩٩.

(٧) النور السافر، ص٣٢١.

عنه^(١)، في استانبول.

وقد رثاه جماعة وذكروا فضله، ومنهم السيد مصطفى الجنبلي^(٢)، رثاه بقصيدة مطلعها^(٣):

يا جامعَ الأموال والأسباب يا مالكاَ للخلق بالإرهاب
لا تلْهك الدنيا بحسنِ مثالها كلُّ يصير إلى فنا وذهاب

ثم قال:

أين الذي يسبي النهى بكلامه وقد انتهى في الحُسن والإعراب
شمس البلاد وصدْرُها ورئيسها مفتي الأنام وواحد الأقطاب
أعني بذاك أبا السُّعودِ الفاضلا ورئيسَ أهل العلم والأبواب

ب - علمه:

الحديث عن علم أبي السعود، يشمل خمسة محاور رئيسة. المحور الأول: الحديث عن العلوم التي برع فيها، والمحور الثاني: الحديث عن شعره، والثالث: الحديث عن شيوخه، والرابع: الحديث عن تلاميذه، والخامس: الحديث عن آثاره ومصنفاته.

١ - العلوم التي برع فيها:

كان أبو السعود صاحب اطلاع واسع، ومعرفة في كثير من العلوم، الأمر الذي أهله لتصنيف تفسيره المشهور الذي امتدحه العلماء، وجعلوه قبلة من كتب بعده في التفسير، وقد سبق أن

(١) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٣.

(٢) مصطفى بن حسن بن سنان الحسيني الهاشمي، مؤرخ حنفي، اشتهر في بلاد الترك، لزم المولى أبا السعود، حتى سمي بالسعودي نسبةً إليه، قال عنه ابن العماد: "كان إماماً محققاً مدققاً"، تولى قضاء حلب. له: (البحر الزخار)، و(جواهر الغرائب). توفي سنة (٩٩٩هـ) بآمد.

ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١١٨١، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٦٤٩. وفيه: المولى محمد بن حسن الشريف، والبغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٤٣٧، وفيه: السيد مصطفى بن السيد حسين البرسوي الرومي.

(٣) تنظر في: منق، العقد المنظوم، ص ٤٥٣-٤٥٤، وينظر: العيدروس، النور السافر، ص ٣٢١.

المفسر يحتاج إلى علوم كثيرة حتى تكتمل آله، ويدخل في مهامع التفسير، ومن أهم هذه العلوم، النحو، واللغة، والبيان، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، وعلم الكلام، والتاريخ، والسيرة، ومعرفة أسباب النزول. ومتى شهد العالم للمفسر بالإمامة، فقد شهد له بالتقدم في هذه العلوم^(١). وسأعرض لبعض هذه العلوم التي برع فيها بإيجاز:

• علم العربية:

علم أبو السعود أن علوم العربية مفتاح علوم الشريعة، وأن فهم كتاب الله، والوقوف على أحكامه لا يتأتى إلا بها، ومع أنه ليس عربياً، فقد أكبّ على دراسة علوم العربية حتى أتقنها، فقرأ على والده الشيخ شرح السيد الشريف الجرجانيّ على المفتاح مرتين^(٢). ودراسته العربية أثرت في لسانه، فكان فصيحاً، وقد عجب الشيخ قطب الدين المفتي من فصاحته، مع أنه لم يسلك ديار العرب^(٣)، وفي (النور السافر): أنه حفظ كتاب المفتاح، وامتاز في صغره بفصاحة العرب العرباء^(٤)، والناظر في تفسيره^(٥)، يقف أمام عالم متبحر في علوم العربية، من نحو وصرف ولغة وبلاغة، والتمكن من هذه العلوم أهله لتصنيف هذا التفسير الذي كثر شاكروه، وبعد صيته، وكانت علوم العربية معتمده ودعامته.

وقد ضنّت علينا كتب التراجم بذكر ما قرأه على شيوخه من علوم العربية، فلم تذكر إلا النزر اليسير، ولكنني أميل إلى أنه قرأ قدرًا من علوم العربية على مشايخه، قراءة بحث وفهم وتدقيق، أهله لأن يكون من علماء العربية في زمانه، وذلك لأمر:

-
- (١) مرّ سابقاً ثناء العلماء على أبي السعود، وسيأتي تناوهم على تفسيره، عند الكلام على آثاره.
 - (٢) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠، وشرح الجرجاني على المفتاح موسوم بـ(المصباح في شرح المفتاح)، وهو شرح لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦هـ). ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٧٢٩.
 - (٣) مرّ الخبر في ص ٢٤ من هذه الدراسة.
 - (٤) ص ٣١٩.
 - (٥) إرشاد العقل السليم، وسيأتي الكلام عليه.

أولاً: شهادة العلماء بفصاحته، وأنه امتاز بفصاحة العرب العرباء، ونقل بعضهم آراءه في النحو^(١).

ثانياً: ما في تفسيره من تدقيقات نحوية وصرفية وبلاغية، تدل على تمكنه من هذه العلوم، ودراستها على العلماء في زمانه.

ثالثاً: جودة شعره وفصاحة نثره، تدلان على معرفة تامة في علوم العربية^(٢).

• علم الكلام:

قرأ أبو السعود كثيراً من كتب الكلام على بعض شيوخه، ويذكر المؤرخ علي بن بابي أن أبا السعود قرأ على والده حاشية التجريد^(٣) للشريف الجرجاني، من أول الكتاب إلى آخره، مع جميع الحواشي المنقولة عنه، وقرأ عليه شرح المواقف^(٤) للشريف أيضاً بالتمام والكمال^(٥)، وتفسيره طافح

(١) ينظر مثال ذلك في: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط ٤، (تحقيق: عبدالسلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج ٧، ص ٢٤٠. وقال الكفوي (ت ٩٩٠هـ) عن أبي السعود: "وكان فارس ميدانه في الفصاحة، ومقدم الأقران في البلاغة"، وقال عنه: "إمام أهل اللسان"، ينظر: كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، بغداد، مخطوط المكتبة القادرية، رقم ١٢٤٢. ق ٤١٢ و ٤١٣.

(٢) وسيأتي الكلام على شعره.

(٣) أصل هذا الكتاب، تجريد العقائد للنصير الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، شرحه أبو القاسم الأصبهاني (ت ٧٤٩هـ) في كتابه تشييد القواعد، وهو ما يعرف بالشرح القديم، وقد حشاه الشريف الجرجاني، ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٧٢٨.

(٤) من أجل كتب الكلام وأوسعها، أصله كتاب المواقف للعضد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، وشرح الشريف طبع غير مرة في استانبول، والقاهرة، والهند، وعليه حواش كثيرة تنظر في: بروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العربي، (نقله إلى العربية: عمر صابر ومحمود فهمي حجازي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م، ج ٧، ص ٢٧٠.

(٥) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠، والأدنوي، طبقات المفسرين، ص ٣٩٨.

بالأنظار الكلامية الدالة على تعمقه في هذا الفن، وعلى تمكنه من دقائقه^(١).

• الفقه وأصوله:

برع أبو السَّعود في الفقه وأصوله، وليس أدلّ على ذلك من كونه مفتي التخت العثماني، وشيخ الإسلام في زمانه، وقاضي الأنام في أوانه، وكان لجدّه ونشاطه في الإفتاء، يجلس من صلاة الصبح يكتب على الأسئلة المجتمعة إلى صلاة العصر، ويكتب ما ينيف على ألف فتيا ومسألة^(٢)، وكان حنفي المذهب كثير الإحاطة بالأصول والفروع، وأما عن منزلته في المذهب، فقد بينها اللّكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في ترجمته فقال: "انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه... وكان يجتهد في بعض المسائل ويخرّج ويرجح بعض الدلائل، وله في الأصول والفروع قوة كاملة، وقدرة شاملة، وفضيلة تامة، وإحاطة عامة"^(٣)، وكثرة مؤلفاته في هذين الفنين تدل على مكانته، ورسوخ قدمه فيهما^(٤).

• علم التفسير:

شهد العلماء لأبي السَّعود بمكانته الرفيعة وإمامته في علم التفسير، وبأنه جاء في تفسيره بما لم يُسبق إليه، قال علي بن بّالي: "وقد أتى فيه بما لم تسمح به الأذهان، ولم تُقرع به الأذان، فصدق المثل السائر: كم ترك الأول للأخ"^(٥)، وقد مدحه العلماء وصار المرجع لطلاب

(١) ينظر لذلك: أبو السَّعود، محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ج ١، ص ٣٠ وص ٣٦.

(٢) العيدروس، النور السافر، ص ٣٢٠.

(٣) اللكنوي، محمد عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ). الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ط ١، (تحقيق: أحمد الزعبي)، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٤٠.

(٤) وسيأتي الكلام على آثاره ومصنفاته.

(٥) العقد المنظوم، ص ٤٤٤.

التفسير^(١)، وسأتحدث عن هذا التفسير في مكان آخر من هذه الدراسة.

٢ - شعره:

أبو السَّعود شاعر رقيق العبارة، يندلث شعره بأسلوب يشعرك بأنه ابن هذه اللغة وربيب حجرها، وله من الشعر ما يستميل الأذواق، ويستفز القرائح لتقليده ومعارضته، وما هذا إلا لرصانة شعره وفصاحته، ومن أشهر قصائده، الميمية التي منها^(٢).

أبعدَ سُلَيْمِي مَطْلَبٌ وَمَـرَامٌ	وغيرُ هواها لوعةٌ وغمَامٌ
وفوقِ حماها ملجأٌ ومُتَابَعَةٌ	ودونِ ذراها موقفٌ ومُقَامٌ
وهيهات أن يُنتَى إلى غيرِ بابها	عنانِ المطايا أو يُشدَّ حزام
هي الغايةُ القصوى فإن فات نيلها	فكل منى الدنيا علي حرام

ومنها قوله:

أنستُ بلاواءِ الزمانِ وذُلِّه	فيا عزة الدنيا عليك سلامٌ
إلى كم أعاني تيهها ودلالها	ألم يأن عنها سلوةٌ وسامٌ
طلائعُ ضعفٍ قد أغارت على القوى	وثار بميدان المِـزاجِ قتامٌ

وقد اهتم الشعراء والأدباء بهذه القصيدة اهتماما كبيرا، يقول علي بن بابي عنها:
"شهد الأساطين برصانة بنيانها، واعتنى الأفاضل بشرحها وبيانها"^(٣)، ولا أدلّ على مكانتها

(١) ينظر: العقد المنظوم، ص ٣٤٠.

(٢) تنظر في: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٥-٤٤٧، والعيديروس، النور السافر، ص ٣٢٠، والغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٥٨٥.

(٣) العقد المنظوم، ص ٤٤٥.

وقبولها من كثرة مقلديها، وقد حاولوا معارضتها والوصول إلى مرتبتها^(١).

ومن ريق شعره قوله عند قفوله من إحدى المدارس^(٢).

دنا النأي عن نجد فأصبحت قائلاً وداعاً لمن قد حلّ هذي المنازلاً

فيا حبذا تيك المعالم والربا بها كل من تهوى وما كنت أملاً

وينقل البوريني أبياتاً ذكر أن أبا السعود تمثل بها قبيل موته بساعة، ومنها: ^(٣).

ألم تر أن الدهر يومٌ وليلة يكرّان من سبت جديد إلى سبت

فقل لجديد الثوب لا بدّ من بلى وقل لاجتماع الشمل لا بد من شتّ

وله شعر كثير في المراثي وغيرها، كان محل مدح العلماء والأدباء^(٤)، وله شعر بلسان غير

(١) وممن عارضها: السيد عبد الرحيم العباس، والشيخ عز الدين عبد العزيز الزمزمي المكي، والشيخ شمس الدين محمد المصري القاضي، ومصالح الدين اللاري، والمولى علي بن عبد العزيز المشتهر بأب الولد زاده، وممن اشتغل بها وشرحها، غرس الدين أحمد بن إبراهيم، وشمس الدين محمد ابن الحنبلي الحلبي، ووسم هذا الأخير شرحه بالمنثور العودي على المنظوم السعودي، ومن الشعراء من خمّسها. ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٣٦٠ و ٤٢٠ و ٤٣٢، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٩١٩. ومن شهادات العلماء بحسنها وقوتها:

قال علي بن بالي، في ترجمة المولى مصالح الدين اللاري (ت ٩٧٩هـ): "وقصد معارضة المفتي أبي السعود في قصيدته الميمية، وكلف نفسه ما ليس في وسعه، فكان في الآخر مصداق ما قاله الشاعر:

إذا لم تستطع أمراً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع"

العقد المنظوم، ص ٤٢٠.

وقال حاجي خليفة: "والكل معترفون بالعجز عن الوصول إلى رتبة بلاغتها، والترقي إلى ذروة فصاحتها".

كشف الظنون، ج ٢، ص ١٩١٩.

(٢) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠.

(٣) تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٤.

(٤) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٣٧٨ و ٤٤٥ و ٤٥٣، والبوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٢ و ٢٤٤.

٣ - شيوخه:

تلمذ أبو السّعود لجلة من علماء عصره، وكان لهم أثر عظيم في بنيته العلمية والثقافية، إلا أن الكتب التي ترجمت له، لم تجد علينا بمعلومات كافية عن العلاقة العلمية التي جمعت بينه وبينهم، والكتب التي قرأها عليهم، ومن المعلوم أن قيمة طالب العلم ترتبط بقيمة مصادر علمه، وعلى رأس هذه المصادر شيوخه وأساتذته، لذلك وجدت من الحسن أن أترجم، باختصار لشيوخه، مبينا القيمة العلمية لهؤلاء الشيوخ، حتى يساعد هذا على تبين القيمة العلمية للشخصية التي أترجمها. وشيوخه الذين وقفت عليهم هم:

• والده الشيخ محيي الدين محمد الإسكليبي:^(٢)

قيل عنه: عالم عارف، كان أولا من طلبة العلم، ثم وصل إلى خدمة المولى علاء الدين علي ابن محمد القوشجي^(٣)، وبعد وفاة القوشجي، سلك محيي الدين مسلك الصوفية، واتصل بكثير من أهل العلم في زمانه، وجمع بين رياستي العلم والعمل، وكان السلطان بايزيد خان، أمير أماسية، يقربه حتى لقبه العامة بشيخ السلطان، وكان من تقدير السلطان له أن بنى له زاوية بمدينة قسطنطينية، ولمنزله كان الأكابر يقصدون زيارته ويقفون ببابه، ومع رياسته إلا أن حاله من الزهد والتواضع لم يتغير، وكان الصلحاء من العامة والخاصة يهابونه ويعظمونه، لأصلاحه وعلمه. ويذكر

(١) وقد نقل نماذج من شعره التركي إلى اللغة الفرنسية سيرفان دوسويني (Servande Sugny) في مجموعة الموحية العثمانية (Lamuse Ottomane). ينظر: البستاني وآخرون، دائرة المعارف، ج٤، ص٣٤٢.

(٢) تنظر ترجمته في: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص٢٠٦-٢٠٧، ومنق، العقد المنظوم، ص٤٤٠.

(٣) علي بن محمد القوشجي، أصله من سمرقند، برع في الفقه والفلك والرياضة، وعلا نجمه في علم الكلام، عالم ذائع الصيت، قرأ على الأمراء والعلماء، ومنهم الأمير ألغ بك، وهو عم زوجة المترجم (محيي الدين الإسكليبي). له: (شرح التجريد)، ويسمى بالشرح الجديد، و(شرح الكافية). توفي سنة (٨٧٩هـ).

ينظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص٩٧، والعيديروس، النور السافر، ص٣١٩، والبغدادي، هدية

العارفين، ج١، ص٧٣٦.

مترجموه كثيراً من كراماته التي تدل على رفيع منزلته عند الناس. يقول علي بن بابي عنه: "وجمع بين الشريعة والطريقة، مع التصلع من العلوم الرسمية بالحقيقة"^(١). توفي سنة (٩٢٠هـ)، ببلدة إسكليب.

قرأ أبو السّعود عليه حاشية التجريد للشريف الجرجاني، من أول الكتاب إلى آخره، مع جميع الحواشي عليه، وقرأ عليه شرح المفتاح، المسمى المصباح وشرح المواقف، وكلاهما للشريف أيضاً، وحفظ كتاب المفتاح^(٢).

وقد تأثر أبو السّعود بوالده هذا فنشأ غير متكلف في لباس أو مأكّل، وفيه تواضع، لا تغييره المكانة وقرب السلاطين، وملاطفة أصحاب الحكومة، وفيه سعة تقرير، وعمق بحث، ودقة نظر.

• عبد الرحمن بن علي بن المؤيد، المعروف بمؤيد زاده^(٣):

وصف بأنه عالم محقق، ولد سنة (٨٦٠هـ)، واشتغل بالعلم، ثم صحب السلطان بايزيدخان، وكاد به بعض المفسدين عند السلطان محمد خان، والد السلطان بايزيد، فقرر قتله، فهربه السلطان بايزيد من البلاد، فوصل إلى حلب، واشتغل فيها بالنحو، ثم اتصل بالمولى جلال الدين الدوّاني^(٤)، وقرأ عليه كثيراً. شارك في كثير من العلوم العقلية، والتفسير، والحديث، ثم رجع إلى بلاد الروم بعد تولي السلطان بايزيد، ففوضت إليه مناصب التدريس والقضاء، وكان ينظم الشعر بالعربية وغيرها، وهو من شيوخ العربية في زمانه، توفي سنة (٩٢٢هـ).

(١) العقد المنظوم، ص ٤٤٠.

(٢) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٠، والكلام على الشريف الجرجاني وكتبه مرّ في ص ٢٧.

(٣) تنتظر ترجمته في: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ١٧٦، والبغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٥٤٤، واللكنوي، الفوائد البهية، ص ١٤٠.

(٤) جلال الدين، محمد بن أسعد الدوّاني من العلماء والقضاة، ولد في دوّان، وعرف بالعلوم العقلية، وكان نجعة أهل زمانه، ومحل ارتحالهم، وتخرج به كثير من العلماء، سكن شيراز، وكان قاضياً بإقليم فارس. له: (شرح العقائد العزديّة)، و(شرح تهذيب المنطق). توفي سنة (٩٢٨هـ) وقيل غير ذلك.

ينظر: العيدروس، النور السافر، ص ١٩٠، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٢٢١.

- محيي الدين، محمد بن محمد القوّجي الحنفي^(١):

ذكره أبو السّعود في صورة إجازته للشيخ عبد الرحمن، المعروف بشيخ زاده^(٢). كان القوّجي عالماً بالتفسير والأصول والعربية والحديث وسائر العلوم الشرعية والعقلية، أخذ عن والده وعن علماء زمانه، وكان صاحب بيان، فصيح اللسان، وله إنشاء بليغ، وصفه أبو السّعود بـ"الأستاذ الماجد الخطير، والنقاب المحدثّ النحرير، ذو القدر الأتم والفخر الأشم"^(٣) وتوفي سنة (٩٣١هـ).

- سعد الله بن عيسى، جليبي أفندي^(٤).

من الشيوخ الذين لازمهم أبو السّعود^(٥)، نشأ في القسطنطينية على طلب العلم، وصار مدرساً في عدة مدارس، ثم صار قاضياً ومفتياً بمدينة القسطنطينية، كان في قضائه مرضي السيرة، محمود الطريقة، قال عنه طاشكبري زاده (ت ٩٦٨هـ): "وكان (رحمه الله تعالى) طاهر اللسان، لا يذكر أحداً إلا بخير، وكان صحيح العقيدة، حسن الطريقة، مراعياً للشرع الشريف"^(٦). وكان يصرف كل وقته للعلم، ملك كثيراً من الكتب النوادر، وكان حُفظة طُلعة، وهو الذي بنى دار القراء بالقسطنطينية. تخرج به أكابر العلماء، وتلمذ له الأساطين، توفي سنة (٩٤٥هـ).

- عبد القادر بن محمد، قادري جليبي^(٧).

من الشيوخ الذين أخذ عنهم أبو السّعود^(٨) ونهل من علمهم، كان من كبار علماء عصره، عمل مدرساً في غير مدرسة، وتقلب في مناصب القضاء، ثم صار مفتياً بمدينة القسطنطينية. كان

(١) تنظر ترجمته في: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ١٨٢، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٢٥٣.

(٢) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٣٦٤، وستأتي ترجمة شيخ زاده عند الحديث عن تلاميذ أبي السّعود.

(٣) منق، العقد المنظوم، ص ٣٦٤.

(٤) تنظر ترجمته في: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ٢٦٥، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٣٧٣، والبغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٣٨٦.

(٥) ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج ١٠، ص ٥٨٤.

(٦) الشقائق النعمانية، ص ٢٦٥.

(٧) تنظر ترجمته في: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص ٢٦٤.

(٨) ينظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥.

حسن السيرة بين الناس، كثير العفو والتجاوز عن أخطائهم. توفي سنة (٩٥٥هـ)^(١).

٤ - تلاميذه:

تلاميذ أبي السعود علماء وصلوا إلى المناصب السامية، وكانوا شيوخاً وقضاة وأهل فتياً^(٢)، وأول ما يحسن الكلام عليه هنا، أبناء أبي السعود، فهم من العلماء الذين تخرجوا به، وكانوا ثلاثة أبناء، محمد وأحمد ومصطفى.

• محمد، ابن المفتي أبي السعود^(٣):

اشتغل بالعلم مبكراً، واتصل بأكابر شيوخ زمانه، وتقلب في المناصب، وعمل مدرساً في غير مدرسة، ثم قُلت القضاء في دمشق، فكثرت فيها شاكره، ثم قُلت قضاء حلب، وكان حسن السيرة، عالماً أديباً، له اطلاع على المعارف والتواريخ، وله معرفة تامة بأحوال الخط، واطلاع على قواعد اللسان الفارسي، فكان ينظم الشعر الفارسي، توفي سنة (٩٧١هـ)^(٤).

(١) ذكر بروكلمان من شيوخه، ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، ولم يذكره أحد من الذين قرأت ترجمة أبي السعود في كتبهم، ولم يذكره أبو السعود في صورة الإجازة التي كتبها لشيخ زاده، هذا على شهرة ابن كمال باشا، وعلو منزلته، فلعل بروكلمان وقف على هذا في كتاب لم أقف عليه. ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٩، ص ٣٦٢.

وذكر الباحث أحمد صدقي شقيرات من شيوخه، الشيخ عبد الرحمن المعروف بشيخ زاده، وهذا غريب، فحقه أن يعد في طبقة تلاميذ أبي السعود، لأن أبا السعود هو الذي أجازته، وليس العكس. قال منق في (العقد المنظوم)، ص ٣٦٢ (في ترجمة عبد الرحمن الشهير بشيخ زاده): "ويكفيه يوم مباحثاته ومفاخرته ما كتبه أبو السعود في صورة إجازته". ثم ذكر الإجازة بتمامها. ينظر: شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام، ج ١، ص ٣٨٩.

(٢) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٤٣.

(٣) تنظر ترجمته في: منق، العقد المنظوم، ص ٣٦٤، والأنصاري، موسى بن يوسف (ت ١٠٠٢هـ). نزهة الخاطر وبهجة الناظر، ط ١، (تحقيق: عدنان محمد إبراهيم)، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩١م، القسم الأول، ص ١٦٩، والبوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٤) ولما كان محمد قاضياً بالشام، كتب إليه أبوه من القسطنطينية يحذره من الرشاء:

ألا خذ الحكمة مني وخلّ القيل والقالا

- أحمد، ابن المفتي أبي السعود^(١).

نعت بأنه كان غاية في العلم، طلب العلم على أبيه، ثم اتصل بعلماء زمانه، وعلى رأسهم المولى طاشكبري زاده، وصار معيداً لدرس أبيه، وتقلب في المناصب، فعمل مدرساً، ولم يصر قاضياً، وكان صاحب لسان فصيح، بارعاً في الطب والرياضيات والهندسة. توفي سنة (٩٧٠هـ).

- مصطفى، ابن المفتي أبي السعود^(٢).

كان أصغر أبناء أبي السعود، وأقلهم علماً، إلا أنه تقلب في كثير من المناصب وكانت الدولة تقدمه لمكانة أبيه، عمل قاضياً بعساكر الروم، توفي سنة (١٠٠٨هـ)^(٣).

ومن التلاميذ العلماء الملازمين للمولى أبي السعود:

- السيد حسن بن سنان^(٤):

وهو من العلماء الذين وصلوا إلى خدمة أبي السعود، فاشتغل عليه ثماني سنوات، ونال به أعلى المراتب، عمل مدرساً، ثم قلد قضاء حلب، ثم تنقل في مناصب القضاء، كان كثير العبادة، كثير المطالعة، مشاركاً في كثير من العلوم.

- عبد الرحمن ابن الشيخ جمال، شيخ زاده^(٥):

من علماء العربية والفنون الأدبية، اتصل بجملة علماء زمانه، وتميز بالحديث والتفسير والوعظ والتذكير، ثم ولي مدرسة دار الحديث، وكان له دروس في التفسير، وهو عليم فاق به

فساد الدين والدنيا قبول الحاكم المالاً

ينظر: البوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤١.

(١) تنظر ترجمته في: منق، العقد المنظوم، ص ٣٥٤، والبوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) ينظر: البوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٤٠.

(٣) وذكر منق من حفدة أبي السعود العلماء، المولى عبد الواسع بن محمد. تنظر ترجمته في: العقد المنظوم، ص ٤٩٨.

(٤) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٣٩٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

الأقران، أجازَه المولى أبو السَّعود، وذكر جملة من مناقبه في صورة إجازته.

• المولى محمد بن عبد الوهاب بن عبد الكريم^(١):

وصف بأنه سليل عزة وإقبال، كان جده المولى عبد الكريم قاضياً بالعسكر، نشأ متبحراً في العلوم والمعارف، واتصل بالأكابر من الشيوخ والعلماء، منهم المفتي أبو السَّعود، فتبحر في العلوم، وطار صيته، وجمع من الفنون قدراً عظيماً، وعمل بالتدريس، ثم تقلد قضاء حلب، ثم قضاء دمشق، ثم قضاء مصر، برع في العربية والفقه والكلام، وكان معظماً للعلم، حلو المعشر، كثير التواضع، كتب رسائل وحواشي ومقامات، توفي سنة (٩٥٥هـ).

• المولى عطا الله، معلم السلطان سليم خان^(٢):

نشأ محباً للعلم، مكباً على جلة حامله، فقرأ على المولى المفتي أبي السَّعود، وعلى كثير من علماء زمانه، وصار مدرساً، ثم عيّن لتعليم السلطان سليم خان، فعلت مكانته، وارتفع شأنه، وكان مشاركاً في كثير من العلوم، وقد كتب رسالة تشتمل على فنون خمسة، الحديث والفقه والمعاني والكلام والحكمة، ثم دالت دولة عزه فيما بعد، توفي سنة (٩٧٩هـ)، وصلى عليه المفتي شيخه أبو السَّعود.

• المولى محيي الدين، المشتهر بنكساري زاده^(٣).

دخل مجلس أبي السَّعود، فأثره هذا الأخير، حتى زوجَه ابنته، واستفاد المترجم من أبي السَّعود علماً، وصار معيداً له في المدارس، وترقى في المناصب، إلا أنه كان فيه عجب وازدراء بالناس، فمات مطعوناً، سنة (٩٨١هـ).

(١) ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٣٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٧.

• المولى محمد بن أحمد، بن بزن^(١):

ولد في إسكليب، ونشأ على طلب العلم، واشتغل على كثير من علماء زمانه، ولازم المولى أبا السعود، واستفاد منه، عمل مدرسا، وتقل في المدارس، وسُمح له بالإفتاء، وقبيل موته وقف خلاصة كتبه على المستحقين في كل زمان، توفي سنة (٩٨٣هـ).

• المولى محمود، المشتهر بمعلم زاده^(٢):

كان أبوه من أصحاب المناصب في الدولة السليمية، فنشأ في دوحة العز والإقبال، وقرأ على أبيه، ثم لازم أبا السعود، درس في مدارس كثيرة، وقد علا نجمه حتى صار موقعا في الديوان العالي، ثم عزل. كان مشاركا في العلوم، يرغب في اقتناء الكتب، حتى حصل الكثير فيها. توفي سنة (٩٨٧هـ)^(٣).

(١) منق، العقد المنظوم، ص ٤٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٥.

(٣) اقتصر على هذا القدر من تلاميذه الملازمين، وقد تلمذ له خلق كثير، للتوسع ينظر: منق، العقد المنظوم، ص ٤٨٧ و ٤٩٤ و ٥٠١، والغزي، الكواكب السائرة، ج ٣، ص ٣٥، والغزي، لطف السمر وقطف الثمر، (تحقيق: محمود الشيخ)، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ٤٨٩. والبوريني، تراجم الأعيان، ج ١، ص ٢٣٩، واللكنوي، الفوائد البهية، ص ١٤١.

٥ - مصنفاته وآثاره:

ترك أبو السَّعود مصنفات جليَّة، لا سيما في مجال الفتوى. وقد اتسمت بعض تصانيفه بالدقة البالغة، وسعة التقرير، وفصاحة العبارة، وأعربت عن معرفة تامة وإطلاع واسع، فلا عجب أن يمدحها العلماء بعد ذلك، وأن يعولَّ عليها الباحثون وطلاب العلم، غير أنه لم يصنف في جميع الفنون التي يتقنها، ولعل السبب في ذلك تقبله في المناصب، وتفرغه لأعمال القضاء مدة طويلة من عمره، يقول الكفوي (ت ٩٩٠هـ): "ولولا تخلل هذه المناصب، وحدث تعاقب النوائب من فرقة الأولاد، وحرقة الأكباد، لظهرت له سوى تفسيره الإرشاد، آثار غريبة وبدائع عجيبة، يفوق بها الأولين"^(١) وسأعرض كل ما وقفت عليه من مصنفاته وآثاره:

١ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:^(٢)

من أجل كتب التفسير بالرأي، وقد أسسه أبو السعود على تفسيري الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والبيضاوي (ت ٦٩١هـ)^(٣)، وزاد عليهما من الآراء المبتكرة ما جعله تفسيراً نفيساً ومتداولاً^(٤).

(١) كتائب أعلام الأخيار، ق ٤١٤.

(٢) وهو مطبوع متداول، طبع في بولاق في جزأين، سنة ١٢٧٥هـ و ١٢٨٥هـ، على هامش كتاب (مفاتيح الغيب) للرازي، وطبع في القاهرة سنة ١٩٢٨م، وطبع في الرياض سنة ١٩٧١م، وفي بيروت طبع غير مرة. ينظر: البستاني، دائرة المعارف، ج ٤، ص ٣٤٢، وفنديك إدوارد، اكتفاء الفروع بما هو مطبوع، (صححه: محمد علي البيلاوي)، مطبعة التأليف، مصر، ١٨٩٦م، ص ١١٩.

(٣) البيضاوي، عبد الله بن عمر، قاضي القضاة، كان إماماً عارفاً بالفقه والتفسير وأصول الدين والعربية والمنطق، وهو من علماء المذهب الشافعي، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وولي القضاء بشيراز، ثم دخل تبريز وتوفي فيها سنة (٦٨٥هـ). له أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تفسير مشهور.

ينظر: السبكي، عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ). طبقات الشافعية الكبرى، (تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلوي)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت. ج ٨، ص ١٥٧، والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٥٠.

(٤) قال محمد الفاضل ابن عاشور: "فكانت كل بلاد من البلاد العربية تستقر فيها تقاليد الدراسة على المناهج الأعجمية، بعد الفتح العثماني، يشيع فيها تفسير أبي السعود" التفسير ورجاله، دار سحنون، تونس، ١٩٩٩م، ص ١٣٠.

ويهتم أبو السعود في تفسيره بإبداء وجوه المناسبات بين الآيات، ويقلل من رواية الإسرائيليات، ويتناول ما تحتمله الآيات من وجوه الإعراب والبيان، ولا يكثر من ذكر المسائل الفقهية، وربما اكتفى بسرد ما في المذاهب، ولا يزيد على ذلك، وقد يروي عن بعض من اشتهر بالكذب، ولكنه يحترز بعبارات الشك في صدقها^(١). ويتخذ أبو السعود من النحو وباقي علوم العربية آلة لفهم المعنى، وتجليه الدلالات القرآنية، لكن عباراته يصعب أحياناً فهمها فتحتاج إلى تأمل ونظر.

وقد حرص العلماء على اقتناء هذا التفسير واستنساخه^(٢) وأثنوا عليه، قال البوريني عن أبي السعود: "ألف تفسيراً عظيماً، مقبولاً عند الخاص والعام، وعبارته غاية في الفصاحة والبلاغة، وأما محافظته على العبارات الفصيحة والمعاني البليغة المليحة، فذلك أمر قد وقع عليه الإجماع"^(٣). وقد قرّظه طاشكبري زاده عندما وقف عليه، وكتب عليه أبياتاً مطلعها^(٤):

بنفسى جناباً حاز كل فضيلة وصار لإظهار الحقيقة ضامناً

وقال الأدنروي: "وكان تفسيره من أمثال الكشاف والبيضاوي، من أكمل التفاسير"^(٥).

وقال حاجي خليفة: إنه تفسير حسن السبك، لطيف العبارة، منقول من العلماء^(٦). وقال اللكنوي عنه: "تفسير ليس بالطويل المملّ، ولا بالقصير المخلّ، متضمن لطائف ونكات، ومشمتمل

(١) ينظر لذلك: الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، ط١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦١م، ج١، ص٣٤٩-٣٥٢، وللتوسع ينظر: البوريني، تراجم الأعيان، ج١، ص٢٤١، ومحمد الفاضل، التفسير ورجاله، ص١٢٩، وعبد القادر زمامة وآخرون، معجم تفاسير القرآن الكريم، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، الدار البيضاء، ١٩٩٧م، ص١٦٦، ١٦٨.

(٢) ينظر لذلك: منق، العقد المنظوم، ص٤٩٦.

(٣) تراجم الأعيان، ج١، ص٢٤١.

(٤) تنظر في منق، العقد المنظوم، ص٣٤٠.

(٥) طبقات المفسرين، ص٣٩٨.

(٦) كشف الظنون، ج١، ص٦٥.

على فوائد وإشارات^(١)، وقال الشوكاني: "وهو من أجلّ التفاسير وأحسنها وأكثرها تحقيقاً وتدقيقاً"^(٢)، وقال محمد الذهبي: "والحق أنّ هذا التفسير غاية في بابه، ونهاية في حسن الصوغ وجمال التعبير، وكشف فيه صاحبه عن أسرار البلاغة القرآنية بما لم يسبقه أحد إليه، ومن أجل ذلك ذاعت شهرة هذا التفسير"^(٣).

ومما يؤكد مكانة هذا التفسير، توفر كثير من العلماء على شرح بعض أجزاءه، والتعليق على مواضع منه، وكتابة بعض الحواشي عليه^(٤).

٢ - بضاعة القاضي في الصكوك^(٥).

٣ - تحفة الطلاب في المناظرة^(٦): منظومة في اثنين وخمسين بيت رجز.

٤ - تهافت الأمجاد على كتاب الجهاد^(٧): رسالة على كتاب الجهاد، من كتاب الهداية، في فروع

(١) الفوائد البهية، ص ١٤١

(٢) البدر الطالع، ص ٢٧٣.

(٣) التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٤٧

(٤) توفر على شرح ديباجته، محمد بن محمد الحسيني المدعو بزيرك زاده، وعلق على بعض مواضعه الشيخ أحمد الرومي الأقفصاري (ت ١٠٤١هـ)، من سورة الروم إلى الدخان، وللشيخ رضي الدين بن يوسف المقدسي (ت ١٠٦٦هـ) تعليقة عليه إلى قريب من النصف، ومن الحواشي عليه: حاشية الشيخ إبراهيم بن علي السقا (ت ١٢٩٨هـ)، وحاشية محمد بن أحمد زيتونة (ت ١١٣٨هـ)، الموسومة بمطالع السعود على تفسير أبي السعود.

ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٦٥، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٩، ص ٣٦٣، ورفيدة، النحو وكتب التفسير، ج ٢، ص ١٠٥٢.

(٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٢٤٧، والبغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٦) ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٩، ص ٣٦٤.

(٧) مخطوط، من محفوظات مكتبة كوبرلي برقم (مجموعة ٥:٧٠٦)، ينظر: ششن، رمضان وإيزكي، جواد وأفيكار، جميل. فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي، (تقديم: أكمل الدين إحسان)، مطبعة رنكلر، استانبول، ١٩٨٦م، ج ٣، ص ٣٣٤. وسماه البغدادي في (هدية العارفين)، ج ٢، ص ٢٥٤: نهاية الأمجاد. وكتاب الهداية،

الحنفية.

- ٥- ثواقب الأنظار في أوائل منار الأنوار^(١): شرح في أصول الفقه.
- ٦- حسم الخلاف في المسح على الخفاف^(٢): رسالة في الفروع، كتبها لولده المولى مصطفى.
- ٧- دعا نامه^(٣): رسالة في الأدعية المأثورة، ألفها ليحفظها الناس عن ظهر قلب، وهو كتاب تركي، جمعه من الأحاديث الصحيحة، والآثار المنقولة، رتبها على مقدمة وسبعة أبواب.
- ٨- شرح الدرّة المضية في مدح خير البرية^(٤): تعليق على بردة البوصيري المشهورة، في المدح النبوي (صلى الله عليه وسلم). وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجم لأبي السعود.
- ٩- غطّات العوام^(٥).
- ١٠- غمرات الملبح في أول مباحث قصر العام من التلويح^(٦): تعليق في مباحث أصول الفقه.
- ١١- الفتاوى^(٧): مجموعة فتاوى أبي السعود، جمعها بعض العلماء والطلاب، ومنها مجموعة

من أجل كتب الفروع عند الحنفية، ألفه الشيخ برهان الدين، علي المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، وهو مطبوع متداول.

- (١) وهو شرح على كتاب منار الأنوار للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ). ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ١٨٢٦، البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٥٣.
- (٢) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٦٦٥.
- (٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٥٥، وفنسك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٤٨٩.
- (٤) من محفوظات مكتبة كلية الدراسات الشرقية، بطرسبرغ، روسيا، برقم (٧٣٨). ينظر: الريان، خالد أحمد وآخرون، المنتقى من مخطوطات جامعة بطرسبرغ، ط ١، مركز جمعة الماجد، دبي، ١٩٩٦م، ص ٢٠٥.
- (٥) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٥٤.
- (٦) وهي تعليقة على مباحث قصر العام، من كتاب التلويح في كشف حقائق التنقيح للسعد التفنازاني. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٤٩٨. والبغدادي، هدية العارفين، ج ٢، ص ٢٥٤، وجاء فيه: قصد العام بدل قصر العام.
- (٧) جاء في كشف الظنون، ج ٢، ص ١٢١٩: جمعها المولى محمد بن أحمد، الشهير ببوزن زادة (ت ٩٨٣هـ)، ودونها على أبواب وفصول، وجمعها المولى ولي الإسكليبي، المعروف بولي يكن. انتهى. والمجموعة التركية جمعها علي أفندي.

بالتركية.

- ١٢ - **قانون المعاملات**^(١)، ولعله كتاب قانون نامه نفسه، وفيه صور القضايا التي عرضها أبو السعود على السلطان سليمان القانوني في نظام العالم، وهو باللغة التركية^(٢).
- ١٣ - **قصة هاروت وماروت**^(٣).
- ١٤ - **معاهد الطراف**^(٤): حاشية على الكشاف، من أول تفسير سورة الفتح.
- ١٥ - **معروضات**^(٥): كتاب باللغة التركية، فيه مسائل فلسفية، ودينية، أهداه إلى السلطان سليم.
- ١٦ - **موقف العقول في وقف المنقول**^(٦): رسالة في الفروع، في أبواب الفقه، كتبها لما وقع الخلاف فيها مع بعض العلماء.
- ١٧ - **الميمية**^(٧): قصيدة مشهورة، عارضها كثير من الشعراء.
- ١٨ - **نبذة من مناقب الإمام أبي حنيفة، مع فتاوى لأبي السعود**^(٨): ترجم فيها لأبي حنيفة وذكر

وينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٩، ص٣٦٤.

- (١) البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٢٥٤.
- (٢) قانون نامه: مخطوط، من محفوظات مكتبة كوبرلي، برقم (مجموعة ١:٩٩). ينظر: ششن، فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي، ج٣، ص٤٩.
- (٣) ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٩، ص٣٦٥.
- (٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٤٨١، وسماء الأندروي في (طبقات المفسرين)، ص٣٩٩، بمعاهد النظر، وسماء البغدادي في (هدية العارفين)، ج٢، ص٢٥٤، بمعاهد الطراز.
- (٥) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج٩، ص٣٦٤.
- (٦) وقد ردّ على هذه الرسالة المولى محمد بن بير علي المعروف ببركلي (ت ٩٨١هـ) في كتابه (السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدرهم)، وعليها ردود أخرى. ينظر لذلك: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٠١٧، وص١٩١٠، وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج٩، ص٣٦٥، وينظر أيضاً: منق، العقد المنظوم، ص٤٤٤.
- (٧) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٢٥٤، وسبق الحديث عن هذه القصيدة في هذه الدراسة.
- (٨) من محفوظات مكتبة كوبرلي برقم (مجموعة ٣٤:٣٢٩). ينظر: ششن، فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي، ج٢، ص٥٧١.

بعضاً من مناقبه، نسخة مخطوطة، بخط يد أبي السعود. وهذا الكتاب لم يذكر في كتب
من ترجم لأبي السعود.

الفصل الثاني
في أصول التحو

أولاً: الاحتجاج

أ- القراءات

ب- الحديث النبوي

ج- الشعر العربي

ثانياً: العلة والتعليل

أولاً: الاحتجاج

لقد اجتهد النحاة في استقراء كلام العرب؛ متبعين في ذلك منهجية علمية يتقوّم بها الهدف المنشود؛ من ضبط اللغة الفصيحة وتقييدها، ومن ثم دفع عادية اللحن؛ وقد فشا على ألسنة الخاصة بلّه العامة. وكان أبرز وكدهم في ضبط قوائين السماع؛ سعياً إلى تحري اللغة صافية من مظائرها، فلم يحتجّ النحاة إلا بكلام من يوثق بفصاحته قبل تغيير اللغات وفساد الألسنة^(١)، وتحاموا القبائل التي اختلطت بغير العرب، أو جاورت أمما من غير العرب؛ حرصاً على نقاء الألسنة من الاختلاط والفساد، فقامت بصائرهم على تحديد الرقعة الجغرافية للقبائل المحتجّ بكلامها^(٢).

وكذلك اعتدوا بالرقعة الزمنية في أصول السماع؛ فقبلوا الاحتجاج بأقوال العرب حتى منتصف القرن الثاني، واحتجوا بلغات أهل البادية، واستمروا في تدوينها حتى فسدت سلاتقهم في القرن الرابع الهجري^(٣). وجعلوا الشعراء في طبقات أربع: طبقة الجاهليين الذين لم يدركوا الإسلام، وطبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وطبقة المتقدمين أو الإسلاميين الذين كانوا في صدر الإسلام، وطبقة المولّدين أو المحدثين^(٤)، وهم من بعدهم^(٥). ونقل عبد القادر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ) الإجماع على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وصحّح الاستشهاد بشعر الثالثة، وعدم الاستشهاد بشعر الرابعة^(٦).

-
- (١) ينظر: ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ). فيض نشر الانشراح، ط١، (تحقيق: محمود يوسف فجال)، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٠م، ج١، ص٤١٤.
- (٢) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). الاقتراح، ط١، (ضبطه: أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم)، جرس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٨م، ص٤٤.
- (٣) الأفغاني، سعيد. في أصول النحو، المكتب الإسلامي؛ بيروت، ١٩٨٧م، ص١٩-٢٠.
- (٤) المولّدون والمحدثون، كلاهما بمعنى، وبعضهم يفرّق بينهما، فيجعل (المولّدون) من بعد الإسلاميين كبشار بن برد، و(المحدثون) من بعدهم كأبي تمام. ينظر: ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح، ج١، ص٦١١.
- (٥) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج١، ص٥-٦.
- (٦) المصدر نفسه، ج١، ص٦.

أما كتاب الله عز وجل، فهو النص المقدس الذي أجمع الناس على الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً^(١). في حين اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي في هذا الميدان، وبينهم تجاول وطراد في هذه المسألة، وسيأتي الكلام عليها في مكانها.

وتشتمل الدراسة في هذا المبحث على الاحتجاج بالقراءات، والحديث النبوي، والشعر العربي بقصد تجلية منهج أبي السعود في الاحتجاج، وتوضيح موقفه من الأنظار الأصولية السابقة.

(أ) الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

القراءة في اللغة: التلاوة. وهي من مصادر الفعل (قرأ)^(٢)، والقراءة في الاصطلاح: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف وتنقيح وغيرهما"^(٣).

والقراءة الصحيحة عند العلماء ما اجتمع فيها ثلاثة أركان. الأول: أن توافق العربية ولو بوجه، والثاني: أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً؛ والثالث: أن يصح سندها.

وهذه هي الشروط المقررة للقراءة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها عند الأئمة من القراء، فإن اختلف شرط واحد منها؛ سميت القراءة شاذة أو باطلة أو ضعيفة^(٤).

ومذهب أئمة القراء أن القراءات توقيفية وليست اختيارية؛ فلا تدور مع اختيار أو اجتهاد وهي سنة متبعة، لذلك لم يعمل هؤلاء الأئمة في شيء من حروف القرآن على "الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية"^(٥). وذهب بعض العلماء

(١) ينظر التفصيل في: السيوطي، الاقتراح، ص ٣٦.

(٢) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ). القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د.ت. ج ١، ص ٢٥ (القرآن).

(٣) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٢٣.

(٤) ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ). النشر في القراءات العشر، ط ١، (قدم له: علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م. ج ١، ص ١٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦. والزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٢٥.

من النحاة إلى أنها اختيارية. تدور مع اختيار الفصحاء، واجتهاد البلغاء^(١)؛ فحملهم ذلك على رد بعض القراءات التي يخالف ظاهرها القياس في العربية^(٢)، الأمر الذي أحفظ بعض العلماء ممن يعدون القراءة سنة متبعة، ورأى هؤلاء العلماء في هذا الرد تحاملاً على قراءة انعقد الإجماع على صحتها^(٣). فهي عندهم متى ثبتت لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة.

موقف أبي السعود من القراءات القرآنية:

يذكر أبو السعود في تفسيره القراءات بنوعيتها: الصحيحة والشاذة، ويحكم هذه القراءات في كثير من المواضع في تفسيره، ويحكم على بعضها بالحن والخطأ، ويتكئ في أحكامه على القياس في العربية من جهة، أو على المعنى الأنسب بمقام التنزيل بحسب اجتهاده، وهو بهذا يصدر عن موقف من القراءة، يجيز فيه تلحين القراءة وردّها بعرضها على معايير خارجة عن مجرد ثبوتها أو صحة سندها، ونقده لا يقتصر على القراءات الشاذة، بل ينتقد القراءات السبعية المروية عن الأئمة القراء، وهو في أغلب أحكامه، لا يعلل، وقليلاً ما يبين وجه الحكم الذي أصدره. وإليك الأمثلة:

أمثلة على نقد القراءات السبعة:

الأول: قال أبو السعود في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَا نَسَكُوا﴾^(٤): "وقرئ أرنأ قياساً على فخذ

(١) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٢٥. وذكر الزركشي من هؤلاء العلماء، الزمخشري.

(٢) ومثال ذلك ما حكى عن الأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهما من تخطئة حمزة في قراءته ﴿وَمَا أَنشَدَ بِصَمِيحَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء المشددة، وأنكروا على أبي عمرو بن العلاء إدغامه الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿يَغْيِرْ لَكُمْ﴾ [نوح: ٣١]. وقال الزجاج: إنه خطأ فاحش. ينظر لذلك: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) قال الزركشي في البرهان، ج ١، ص ٢٢٦، رداً على من خطأ قراءة أبي عمرو وحمزة: "وهذا تحامل، فقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها؛ ولهذا قال سيبويه في كتابه في قوله تعالى: ﴿فَمَا بَشَرَ﴾، وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف".

(٤) البقرة/ ١٢٨.

في فَحْدٍ، وفيه إجحاف لأن الكسرة المنقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها^(١). يعني أن الأصل (أ ر ء) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، ففي إقرارها دلالة على المحذوف^(٢). وقد حسن العلماء التسكين في هذا الموضع. قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "فإن قال قائل: فهلا لم تسكن (أرنا) لأن الراء متحركة بحركة الهمزة، فإذا حذفها لم تدل على الهمزة، كما تدل إذا أثبتتها عليها. قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣)، فذهاب الحركة في (أرنا) في التخفيف، ليس بدون ذهابها في الإدغام"^(٤).

الثاني: قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ الْفِتَالُ

أَلَا تَقْتُلُونَ﴾^(٥):

(١) إرشاد العقل السليم، ج ١، ص ١٦١.

وهذه قراءة ابن كثير ويعقوب. ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ). كتاب السبعة في القراءات، ط ٣، (تحقيق: شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ١٧٠. وابن أبي مريم، نصر بن علي (ت ٥٦٥هـ). الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط ١، (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٣٠١.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٦٢٣. وقال ابن زنجلة في حجة من قرأ بالتسكين: "وحيثه ان الراء في الأصل ساكنة، وأصلها (أرئينا) على وزن (أكرمنا) فحذفت الياء للجزم، ثم تركت الهمزة كما تركت في يرى وترى، وبقيت الياء محذوفة كما كانت، والأجود أن تقول: نقلنا حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفنا لكثرة الحركات". ينظر: حجة القراءات، ط ٥، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، ص ١١٤. ورد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) هذه القراءة وقال: إنها قد استردلت. ينظر: الكشاف، ط ١، (اعتنى به: خليل مأمون شياح)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٩٧.

(٣) الكهف / ٣٨. وأصل (لكنّا): لكنّ أنا. فطرح حركة الهمزة على النون الساكنة ثم حذفها، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية، فبقي: لكنّا. ينظر: ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج ٢، ص ٧٨٢.

(٤) الحجة في علل القراءات السبع، ط ٣، (تحقيق: علي النجدي، عبد الفتاح إسماعيل)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٦٩.

(٥) البقرة / ٢٤٦.

"وقرئ: هل عسيتم بكسر السين، وهي ضعيفة"^(١)، ولم يُظهر أبو السّعود وجه الضعف في هذه القراءة المتواترة، وقد خرّجها العلماء من قبل على لغات العرب. فالعرب تقول: عسييت أن أفعل، وعسييت^(٢).

الثالث: قال أبو السّعود في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْيَانٍ مِّمَّا كَفَرُوا فِيهَا مَعِيَشًا﴾^(٣): "والوجه في قراءته إخلاص الياء، وعن ابن عامر أنه همزة تشبيهاً له بصحائف ومدائن"^(٤). وردّ أبو حيّان الأندلسي نقد هذه القراءة، فقال: إنّ القياس (معايش) لأنّ الياء في المفرد هي أصل، لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة. ولكن الثقات رَووا (معايش) بالهمز، فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر وفي مصائب، وكان القياس: مناور، ومصاوب. ثم نعى على نحاة البصرة تخطئة هذه القراءة وقال: لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة. وقد نقل الفراء عن العرب الهمز في مثل هذا الموضع وشبهه^(٥).

وهذا يعني أنّ أبا السّعود لم ينهج نهج أبي حيّان، فأخضع القراءة للقياس، وجعلها محل نقد بضابط القياس.

الرابع: قال أبو السّعود في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَلِيمةَ الْكُفْرِ﴾^(٦): "وقرئ أئمة بتحقيق الهمزتين على الأصل، والأفصح إخراج الثانية بين بين، وأما التصريح بالياء فلحن ظاهر عند

(١) التفسير، ج ١، ص ٢٣٩. وكسر السين قراءة نافع وحده كما في كتاب السبعة، ص ١٨٦.

(٢) ينظر: الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٦٢، وابن زنجلة، الحجة، ص ١٣٩.

(٣) الأعراف/ ١٠.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ٢١٤. وذكر ابن مجاهد هذه القراءة في السبعة وقال: وروى خارجة عن نافع (معايش) ممدودة مهموزة. ونقل أنها غلط. ينظر: السبعة، ص ٢٧٨.

وقد اختلف في هذه القراءة، فعدها ابن خالويه شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، (عني بنشره: ج - برجستراسر)، دار الهجرة، د.ت، ص ٤٢. وإنما صح المثل بهذه القراءة لأنها معدودة في القراءات السبعة.

(٥) ينظر: البحر المحيط، ج ٥، ص ١٥. وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٧٣.

(٦) التوبة/ ١٢.

الفراء" (١). نقل أبو السّعود تلحين هذه القراءة، وهذا تضعيف للقراءة، لأنه سكوت في معرض بيان، وأما قراءة تحقيق الهمزتين التي جعلها أقلّ فصاحة، فهي أيضاً متواترة (٢)، ولكنها لم تكن مقبولة عند البصريين (٣)، فهبط هذا بمستوى فصاحتها عند أبي السّعود.

أمثلة على نقد قراءات غير السبعة:

الأول، قال أبو السّعود في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤدُّنَا لَهُمْ﴾ (٤): "وقرئ: المعذّرون، بتشديد العين والذال؛ من تعذّر، بمعنى اعتذر، وهو لحن؛ إذ التاء لا تدغم في العين إدغامها في الطاء والزاء في: المطّوعين، وازكى، واصدق" (٥).

رد أبو السّعود هذه القراءة بحكم الصناعة، فالتاء لا تدغم في العين لبعدها المخرج (٦).

الثاني: قال أبو السّعود في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ

(١) التفسير، ج٤، ص٤٧-٤٨. وهذا الذي نسبه إلى الفراء لم أجده في كتاب المعاني، وقراءة الباء في أئمة هي قراءة رأس البصرة في النحر أبي عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ المدينة نافع، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص٣١٢، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج٥، ص٣٨٠.

وردّ الزمخشري هذه القراءة في الكشاف، ص٤٢٥، وقال: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرّف" وقد تعقبه أبو حيّان وعجب من تلحين قراءة هؤلاء الأئمة. ينظر: البحر المحيط، ج٥، ص٣٨٠.

(٢) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص٣١٢.

(٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص٤٢٥.

(٤) التوبة/ ٩٠.

(٥) التفسير، ج٤، ص٩٢.

(٦) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٥، ص٤٨١.

أَنْتَارٍ^(١): "أضطره: قرئ بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة، وأطره؛ بإدغام الضاد في الطاء، وهي لغة مرذولة؛ فإن حروف (ضم شفر) يدغم فيها ما يجاورها بلا عكس"^(٢). وهذه اللغة التي عدها أبو السَّعود مرذولة، منقولة عن العرب، جارية على ألسنتهم، وقد نقل عنهم: (مطَّج) في (مضطجع)، وإن كان الثاني أكثر في لغتهم^(٣). وأما قوله: إن حروف (ضم شفر) لا تدغم فيما يجاورها، فليس على إطلاقه، بل هو محل خلاف، وقد ثبت إدغام بعض هذه الحروف فيما يجاورها^(٤).

الثالث: قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^(٥):

"وقرئ بضم تاء الملائكة اتباعاً لضم الجيم في قوله تعالى (اسجدوا لآدم)، كما قرئ بكسر الدال في قوله تعالى (الحمد لله) اتباعاً لكسر اللام، وهي لغة ضعيفة"^(٦).

ووجهها عند العلماء: تقدير الوقف على التاء، ثم حذف الهمزة لأنها لقيت التاء بعد الوقف

(١) البقرة/ ١٢٦.

(٢) التفسير، ج ١، ص ١٥٩. وينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ٩٦.

(٣) ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٦١٧.

(٤) قال أبو حيان متعباً الزمخشري في قوله: لا تدغم فيما يجاورها: وقد أدغمت الضاد في الدال في قوله تعالى:

﴿الْبُرْجِ زُلُومًا﴾ [الملك: ١٥]، وهو ضعيف، وأدغمت الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿بَعْضُ نَارِهِمْ﴾ [النور:

٦٢]، والشين أدغمت في السين، كما روي عن أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي الْقُرْآنِ لَعَلَّةً لِيُذَكَّرَ﴾ [الإسراء: ٤٢]، والفاء أدغمت في الباء في قراءة الكسائي: ﴿إِذْ نُنَّا نَحْيَفَ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩]... فلا يُنْهَمُ من

قول الزمخشري: لا تدغم فيما يجاورها، أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين. انظر لذلك: البحر المحيط، ج ١، ص ٦١٨.

(٥) البقرة/ ٣٤.

(٦) التفسير، ج ١، ص ٨٧. وينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذ

القراءات والإيضاح عنها، (تحقيق: علي النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي)، لجنة إحياء التراث

الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ. ج ١، ص ٧٢.

عليها، وجعلت التاء تبعاً لضمة الجيم، والسين بينهما ساكنة، وذلك حاجز غير حصين^(١)، وقال أبو حيان الأندلسي: "وقيل ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لتقلها"^(٢).

الرابع: قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٣):

"وقرئ بكسر الفاء؛ بإلقاء حركة همزة الوصل عليها، وهو ضعيف جداً"^(٤). قال أبو حيان: "وليس عندي كسراً محضاً، بل هو من باب الإمالة المحضة؛ لتوهم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا الفاء في (فإذا) لوجود كسرة (إذا)"^(٥).

الخامس: يحكم أبو السَّعود على القراءة بالشذوذ في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِذَا مَسَّكُمْ﴾^(٦).

يقول:

"وقرئ شاذاً (مِثْلَهُمْ) بالفتح لإضافته إلى غير متمكن، كما في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا﴾

﴿تَطِيقُونَ﴾"^(٧)، وقيل منصوب على الظرفية، أي: في مثل حالهم"^(٨)، فهو مبني على الفتح لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني، وهذا تخريج البصريين، أما الكوفيون، فيجيزون في (مثل) أن ينتصب محلاً

(١) ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ). إعراب القراءات الشواذ، ط ١، (تحقيق: عبد الحميد السيد)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٧٥.

(٢) البحر المحيط، ج ١، ص ٢٤٦.

(٣) المائدة/ ٢.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ٥٤. وينظر تحليل هذه القراءة في العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٢١٦.

(٥) البحر المحيط، ج ٤، ص ١٦٨. قال ابن جني في المحتسب، ج ١، ص ٢٠٥: "وهذه القراءة ظاهرة الإشكال، وذلك أنه لا داعي إلى إمالة فتحة هذه الفاء، كما أميلت فتحة الراء الأولى من الضرر، لكسرة الثانية".

(٦) النساء/ ١٤٠.

(٧) الذاريات/ ٢٣.

(٨) التفسير، ج ٢، ص ٢٤٥.

وهو الظرف؛ فجازر عندهم: زيد مثلك. أي: في مثل حالك، فانتصاب (مثلهم) عندهم على المحل، وهو الظرف^(١).

السادس: يحكم أبو السعود على القراءة بالشذوذ في قوله تعالى: ﴿وَيَذُرُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾^(٢). يقول في (يذُرُّهم): "وقد روي الجزم بالنون عن نافع^(٣) وأبي عمرو، في الشواذ"^(٤). وخرجوا الجزم في هذه القراءة على كراهة توالي الحركات، أو على العطف على محل (فلا هادي له) فإنه في موضع جزم"^(٥).

وبهذا يتجلى موقف أبي السعود من القراءات، فهو ينتقد القراءة ويردها ويحكم بشذوذها إذا خالفت قانون العربية، وهذا شأنه مع بعض القراءات المتواترة لا الشاذة وحدها.

(١) ينظر لذلك: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٢١٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٠٤.

(٢) الأعراف/ ١٨٦.

(٣) نافع المدني، ابن عبد الرحمن، أبو رُويم، ويقال: أبو نعيم الليثي، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، كان أسود اللون، صبيح الوجه، حسن الخلق، أخذ القراءة عَرَضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة ومنهم الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز، وقرأ على سبعين من التابعين، وروى القراءة عنه خلق منهم مالك بن أنس، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة، وكان مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة. توفي سنة (١٦٩هـ). ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٥٣، وابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ). غاية النهاية، ط ٣، (عني بنشره: ج - برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ٣٠٠.

(٥) ينظر لذلك: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٢٩٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ٢٣٧.

منهجه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

يقوم منهج أبي السعود في الاحتجاج بقراءات القرآن على مجموعة من النقاط، سأذكرها ثم أمثل عليها بما يوضحها ويؤسس لها:

١ - يرجح وجها إعرابيا للقراءة المتواترة بالقراءة الشاذة^(١):

قال أبو السعود في قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢): وتكتموا: مجزوم داخل

تحت حكم النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾، أو منصوب بإضمار أن، على أن الواو للجمع، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانها، ثم رجح الوجه الثاني بقراءة ابن مسعود: وتكتمون. أي: وأنتم تكتمون، بمعنى كاتمين، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق^(٣).

وقول أبي السعود: وفيه إشعار... إلخ، يقتضي الحكم بتميز الفعلين، أعني: تلبسوا وتكتموا، ليصح التنبيه على الجمع بينهما، على ما حققه الزمخشري^(٤)، وعليه فيرد على ترجيح أبي السعود النَّصْب على الجزم، أن النهي يكون منسحباً على الجمع بين الفعلين، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانها، ويدل بالمفهوم على جواز الالتباس بواحد منهما؛ وهو ممتنع، لذلك رجح بعض العلماء الجزم على النَّصْب^(٥).

(١) استفدت بعض هذه التقسيمات المنهجية مما ذكره محمد لطفي دحلان في رسالته: أثر النحو في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراة، ص ٦٧.

(٢) البقرة/ ٤٢.

(٣) ينظر: تفسير أبي السعود، ج ١، ص ٩٦. وقراءة (تكتمون) شاذة، والوجه فيها أنه جعل الواو للحال، وحذف المبتدأ، تقديره: وأنتم تكتمون الحق. ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٨١.

(٤) الكشف، ص ٧٤.

(٥) ينظر لذلك: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٩٠. وللتوسع في الأمثلة ينظر: تفسير أبي السعود، ج ١، ص ١٠٧، و ص ١١٥، ج ٢، ص ٥٧، ص ١٣٩.

٢- يذكر وجوه تخريج القراءة المتواترة، ويعضدها بالقراءات الشواذ:

قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

أَهْتَدَيْتُمْ﴾^(١):

يَضُرُّكُمْ: مجزوم على أنه جواب الأمر، أو نهي مؤكد له، وإنما ضمت الراء اتباعاً لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة، إذ الأصل: لا يَضُرُّكُمْ، ويؤيده القراءة بفتح الراء، وقراءة من قرأ (لا يَضِرُّكُمْ) بكسر الضاد وضمها، من ضارَه يَضِيرُه^(٢)، وإما مرفوع على أنه كلام مستأنف في موقع التعليل لما قبله، ويعضده قراءة: لا يَضِيرُكُمْ^(٣).

٣- الاستدلال بالقراءة على وجه نحوي:

قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٤): حَصِرَتْ: "حال

بإضمار قد، بدليل أنه قرئ: حَصِرَةً صُدُورُهُمْ، وحَصِرَاتٍ صُدُورُهُمْ، وحاصراتٍ صُدُورُهُمْ"^(٥)، وقد ذكر العلماء وجوهاً أخرى في إعراب هذه الآية^(٦).

(١) المائدة/ ١٠٥.

(٢) الضم قراءة الحسن البصري، والكسر قراءة إبراهيم النخعي، ويضيركم قراءة أبي حيوة. ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ٣١٣، وابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٢٢٠. وقال ابن جني: والجزم يجعله جواب الأمر، أجود.

(٣) التفسير، ج ٣، ص ٨٧-٨٨.

(٤) النساء/ ٩٠.

(٥) التفسير، ج ٢، ص ٢١٤. وهذه قراءات شاذة، حَصِرَةً، قراءة الحسن البصري، وحَصِرَاتٍ، قراءة الضحَّاك، وحاصرات: قراءة جناح بن حبيش. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ٢٨.

(٦) ينظر لذلك: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٧٩، وإعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٢٠٢، وأبو حيَّان، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٤-١٥.

مثال ثان: قال أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾^(١): و أن محذوفة من (سبقوا)، وهي مع ما في حيزها سادة مسد المفعولين، والتقدير: لا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، ويعضده قراءة من قرأ (أنهم سبقوا)^(٢). انتهى. وقد ذكر العلماء من وجوه تخريج هذه الآية: أن (الذين كفروا) فاعل، و(سبقوا) المفعول الثاني، والمفعول الأول محذوف تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا^(٣).

٤- ترجيح قراءة على قراءة:

يرجح أبو السَّعود بين القراءات معتمدا على المعنى من جهة، أو على قاعدة صناعية من جهة أخرى، وربما رجح المعنى على القاعدة الصناعية في بعض تطبيقاته، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَأَتَقَمُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤). قال أبو السَّعود: وقرئ (ترجعون) على البناء للفاعل من الرجوع والأول أدخل في التهويل^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَسْمِهِمْ﴾^(٦). قال أبو السَّعود: "وقرئ: ولا تحسبن، بالتاء^(٧)، والخطاب لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو الأنسب بمقام

(١) الأنفال/ ٥٩.

(٢) التفسير، ج٤، ص٣١. و(أنهم سبقوا) من حرف ابن مسعود. وقد ضعف الزجاج قراءة (يحسبن) بالياء مع تواترها. ينظر لذلك: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٣١٢.

(٣) ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج٢، ص٥٨١.

(٤) البقرة/ ٢٨١.

(٥) التفسير، ج١، ص٢٦٨.

(٦) آل عمران/ ١٧٨.

(٧) قراءة حمزة، ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص٢٢٠.

التسلية، أو لكل من يتأتى منه الحسابان؛ قصدا إلى إشاعة فظاعة حالهم^(١). وهو هنا يرجح معتمدا على المعنى^(٢)، وقد يرجح معتمدا على القواعد الصناعية، ومن ذلك ترجيحه قراءة ﴿بِرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣)، بفتح النون، على القراءة بكسرها^(٤)، وذلك أنه لما كثر استعمال (من) مع لام المعرفة، هربوا من توالي الكسرتين إلى الفتح^(٥).

وقد يوازن أبو السَّعود بين المعنى والقاعدة الصناعية، ويرجح جانب المعنى في إحدى القراءتين. ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦). نقل أبو السَّعود قراءة الرفع في (قولهم) على أنه الاسم، والخبر أن وما في حيزها، وقال: وهذا أقعد بحسب المعنى. ثم قال: وإنما اختار الجمهور ما اختاره لقاعدة صناعية، هي أنه إذا اجتمع معرفتان، فالأعرف أحق بالاسمية^(٧). وتفصيل هذا: أن (أن) وصلتها تنتزل منزلة الضمير، والمضاف إلى الضمير ينتزل منزلة العلم، فهو أعرف من (قولهم) فاستحق الاسمية في الصناعة، وأما كون قراءة (قولهم) بالرفع أظهر في المعنى؛ فلأن (أن) وصلتها أكثر إفادة للسامع، وأظهر دلالة على الحدث، وأوفر اشتمالا على

(١) التفسير، ج ٢، ص ١١٧.

(٢) ينظر لمزيد من الأمثلة: أبو السَّعود، التفسير، ج ١، ص ١٩٣، ج ٣، ص ٩١.

(٣) التوبة / ١.

(٤) قال أبو السَّعود في تفسيره، ج ٤، ص ٤٠: "وقرىء من الله، بكسر النون، على أن الأصل في تحريك الساكن الكسر، ولكن الوجه هو الفتح في لام التعريف خاصة؛ لكثرة الوقوع". ونقل أبو عمرو بن العلاء: أن الكسر قراءة أهل نجران. ينظر: ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٢٨٣.

(٥) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٢٨٣. وينظر مثال ترجيح القراءة بالقواعد الصناعية في تفسير أبو السَّعود، ج ١، ص ١٣.

(٦) آل عمران / ١٤٧.

(٧) التفسير، ج ٢، ص ٩٦-٩٧ وفيه أن الرفع قراءة ابن كثير وعاصم في رواية عنهما.

النسب، فهي مصب الفائدة، وموقع البيان في الجملة الخبرية، فكانت أظهر في الخبرية^(١).

٥- وقد يسكت أبو السَّعود على قراءة ضعفها العلماء:

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٢). قال أبو السَّعود: وقرئ (زَيْن) على البناء للمفعول، الذي هو القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه، مفصلاً بينهما بمفعوله^(٣). سكت أبو السَّعود عن هذه القراءة، ولم يعلق عليها مضعفاً، وقد ضعفها بعض العلماء ومنهم: أبو علي الفارسي^(٤)، والزمخشري^(٥)، والبيضاوي^(٦) وغيرهم^(٧).

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٣٧٣، وأبو السَّعود، التفسير، ج٢، ص٩٦-٩٧. وينظر مثال آخر في تفسير أبي السَّعود، ج٣، ص٢٤٦.

(٢) الأنعام/ ١٣٧.

(٣) التفسير، ج٣، ص١٨٩. وهذه قراءة ابن عامر، وحجته قول الشاعر:

فزججتها متمكناً
زجج - القلوص - أبي مزاده

أراد: زجج أبي مزاده القلوص. وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه.. ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٧٣.

(٤) ينظر: الحجة، ج٣، ص٢٣٥. قال عن هذه القراءة: "وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها؛ كما في أولى".

(٥) قال الزمخشري عن هذا الوجه من القراءة: لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. ينظر: الكشاف، ص٣٤٨.

(٦) البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، (إعداد: محمد المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م. ج٢، ص١٨٤.

(٧) قال ابن أبي مريم في الكتاب الموضح، ج٦، ص٥٠٦ عن هذا الوجه: "وهو قبيح، قليل في الاستعمال". والأمثلة على سكوت أبي السَّعود عن القراءات المنتقدة كثيرة في تفسيره ينظر مثلاً: ج١، ص١٨، ص٦١، ج٢، ص٨٥، ص٢٤٠.

(ب) الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

لعلماء النحو من الاحتجاج بالحديث في إثبات قوانين الإعراب ثلاثة مواقف^(١):

الأول: موقف المانعين مطلقاً: وهؤلاء لا يحتجون بالحديث في إثبات الكليات النحوية؛ لأن "غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمؤدنون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم؛ فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ"^(٢)، فالحجة الغالبة لهؤلاء العلماء، جواز رواية الحديث بالمعنى، فلا يقوم عمود اليقين على نسبة هذه الألفاظ بذاتها إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى يجوز الاحتجاج بها على قواعد النحو^(٣).

الثاني: موقف المجوزين مطلقاً: وهؤلاء يحتجون بالحديث الثابت مطلقاً، وحببتهم أن الأصل في الرواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ليس نقل المعنى حسب، بل نقل المعنى واللفظ كما هو، وأن النقل بالمعنى عند من جوزه محكوم بشروط، أهمها الإحاطة بدقائق اللغة، وإلا فلا تجوز الرواية بالمعنى، ولم يسلم هذا الفريق باشتراط اليقين في إثبات قوانين الإعراب، بل يكفي فيها غلبة الظن عندهم، كالأحكام الشرعية الفرعية، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ألفاظ الأحاديث لم تبدل، لأن الأصل عدم التبديل^(٤).

(١) تنظر التفاصيل في: محمود، محمود، حسني، (١٩٧٩م). احتجاج النحويين بالحديث. مجمع اللغة العربية الأردني. (٣-٤)، ٤٢-٦١. والحديثي، خديجة. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م، ص ٢٠-٢٥.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٠.

(٣) من أبرز علماء هذا المذهب: ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) وتلميذه أبو حيان (ت ٧٥٤هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ). وقد أقام أبو حيان النكير على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في (شرح التسهيل) لأنه يحتج بالحديث الشريف. ينظر: ابن الطيب اللغوي، فيض نشر الانشراح، ج ١، ص ٤٤٦-٤٥٠.

(٤) ينظر: ابن الطيب اللغوي، فيض نشر الانشراح، ج ١، ص ٤٥٦. وينظر ما قاله الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في خزنة الأدب، ج ١، ص ١٤-١٥.

ومن أبرز علماء هذا المذهب: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ). وعدّ منهم ابن الطيب اللغوي: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ومحمد بن

الثالث: موقف المفصّلين^(١): وهؤلاء لم يجوزوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ولم يمنعوه مطلقاً، بل أجازوه بشروط وتفصيل، فأجازوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة النبي (صلى الله عليه وسلم) ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حجر^(٢)، والأمثال النبوية، وأما الأحاديث التي يعتني ناقلوها بمعانيها دون ألفاظها؛ فهذه لا يحتج بها في إثبات القوانين الثّوية^(٣).

-
- مسعود الغزني (ت ٤٢١هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والحريري (ت ٥١٦هـ)، والسهيليّ (ت ٥٨١هـ)، وابن بري (ت ٥٨٢هـ)، وابن خروف (ت ٦١٠هـ). ينظر: فيض نشر الاشراف، ج ١، ص ٤٤٦.
- (١) سمته خديجة الحديثي بمذهب المتوسطين. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٢٥.
- (٢) ينظر كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى همدان في: الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ١٩١.
- وائل بن حجر، أبو هنيذة الحضرمي، كان أبوه من ملوك اليمن، وفد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأكرمه ودعا له، واستعمله على حضرموت، وفد على معاوية لما ولي الخلافة، فأكرمه الأخير، ثم استقر في الكوفة، وله مشاركات في الفتوح، وقد روى عن النبي أحاديث. توفي نحو (٥٥٠هـ).
- ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٥٧٢، وابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). تهذيب التهذيب، ط ١، (تحقيق: خليل مأمون شيخا، عمر السلامي، علي بن مسعود)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٦٩.
- (٣) ومنظر هذا المذهب: الشاطبي (ت ٧٩٠هـ). ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٢٥-٢٦.

موقف أبي السَّعود من الاحتجاج بالحديث في النَّحو:

أبو السَّعود مقلِّ جداً من ذكر الأحاديث النبوية في مجال اللغة والنَّحو، في حين يُكثر من ذكرها في مجال الشرعيات والأخبار. والأحاديث التي وقفت عليها، والتي تخص الدراسة، تدور على إثبات معنى لغوي، أو قضية صرفية أو نحوية، وإليك تفصيلها:

١ - في معنى لغوي:

تكلم أبو السَّعود على معنى (الريب). وقال: والريب في الأصل مصدر (رابني)، إذا حصل فيك الريبة، وحقيقتها قلق النفس واضطرابها، ثم ذكر استعمالاً آخر لهذه الكلمة، واستشهد عليه بحديث منتشر فقال: ثم استعمل في معنى الشك مطلقاً، أو مع تهمة، لأنه يقلق النفس، وفي الحديث: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"^(١).

ومنها كلامه على معنى (القرء)، قال: والمراد به الحيض، بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم): "دعي الصلاة أيام أقرائك"^(٢). وقوله (صلى الله عليه وسلم): "طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان"^(٣).

٢ - في القضايا النحوية والصرفية:

نقل أبو السَّعود أنّ الفعل (سفه)، بالكسر، متعدٍ، وبالضم لازم، واستشهد بالحديث الشريف:

(١) التفسير، ج ١، ص ٢٤-٢٥.

وهذا الحديث أخرجه: الترمذي، السنن، ج ٤، ص ٥٧٦ (رقم الحديث: ٢٥١٨). والنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ). سنن النسائي، ط ٤، (تحقيق: لجنة مكتب تحقيق التراث)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م، ج ٨، ص ٧٣٢ (رقم الحديث: ٥٧٢٧) وغيرهما.

(٢) أخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ). مسند الشاميين، ط ١، (تحقيق: حمدي السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م. ج ٣، ص ٣٦٦.

(٣) التفسير، ج ٢، ص ٢٢٥.

والحديث أخرجه: أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ). سنن أبي داود، ط ١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة، جدة، ١٩٩٨م. ج ٣، ص ٦٨ (رقم الحديث: ٢١٨٣).

"الكبر أن نَسَقَه الحقُّ، وتغمصَ الناسَ"^(١).

واحتج أبو السَّعود^(٢) على ما في كلمة (سنين) من لغات بالحديث الشريف: "اللهم اجعلها عليهم سنينَ كسني يوسفَ" و"سنينَ كسنين يوسفَ"^(٣) باللغتين. وذكر الحديث بعد الاحتجاج بالشاهد الشعري المشهور:

دعاني من نجد فإنَّ سنينه لعين بنا شيباً وشييننا مرداً^(٤)

ومثّل على التعدية بالباء بقوله (صلى الله عليه وسلم): "سبقك بها عكاشة"^(٥). ويبقى

السؤال: هل يحتج أبو السَّعود برواية الحديث النبوي في إثبات قوانين الإعراب بعد هذا التمثيل؟

يرجح الباحث أن أبا السَّعود لا يميل إلى إثبات الوجوه النَّحوية، وقوانين الإعراب بروايات الحديث النبوي الشريف، وما أثبتته في تفسيره لا يكفي للحكم بأنه يحتج برواية الحديث الشريف في إثبات قوانين الإعراب، فهي أحاديث قليلة جاءت في معرض الاعتضاد والتمثيل، لا الإثبات والتأسيس، لا سيما أن من دأب العلماء الذين يحتجون برواية الحديث النبوي في هذا المجال، أن يعتمدوا عليها في تطبيقاتهم اعتماداً جلياً، ويستطيع القارئ أن يقف على هذا النهج في بصائرهم النَّحوية بوضوح لا أن يلتسمه بتكلف وتأويل.

(١) ينظر: التفسير، ج ١، ص ١٦٢.

والحديث أخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ). المعجم الكبير، ط ٢، (تحقيق: حمدي السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م. ج ٢، ص ٦٩.

وغمصه: بمعنى احتقره. ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٢٢ (غمصه).

(٢) التفسير، ج ٣، ص ٢٦٣.

(٣) الحديث أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ). صحيح البخاري (الفتح)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٣، ص ١٨٠ (رقم الحديث: ١٠٠٦).

(٤) البيت من الطويل. وهو للصَّمة بن عبد الله القشيري، ينظر تخريجه في: يعقوب، إميل، المعجم المفصل في شواهد النَّحو الشعريّة، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م، ج ١، ص ١٩٧. وجاء في خزنة الأدب، ج ٨، ص ٥٨: ذراني من نجد...

(٥) ينظر: أبو السَّعود، التفسير، ج ٣، ص ٢٤٥. والحديث خرَّجه: البخاري، الصحيح (فتح)، ج ١١، ص ٣٠٣ (رقم الحديث: ٥٧٠٥)، وغيره.

والذي يدعم هذا الترجيح، أننا نجد في تفسيره مسائل نحوية احتج لها بغير الحديث النبوي، مع شهرة الحديث وإمكان الاحتجاج به. ومن الأمثلة على ذلك:

١- احتجاجه^(١) على اقتران خبر كاد بـ (أن) في القليل النادر بقول الراجز:

قد كاد من طول البلى أن يمّصَحاً^(٢)

وترك الاحتجاج بالحديث النبوي المشهور: "كاد الفقر أن يكون كفراً"^(٣)، وقد احتج العلماء بهذه الرواية في هذا المعرض^(٤).

٢- احتجاجه على جواز حذف العائد من الجملة التي في باب الصفة بقول الشاعر^(٥):

فما أدري أُغَيِّرُهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٦)

وترك الاحتجاج برواية الجر في الحديث المشهور: "هو لليلة رأيتموه"^(٧). قال السهيلي

(١) التفسير، ج ١، ص ٥٤. وجاء فيه: "أن يمّصَحاً" وهو خطأ.

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج. وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج ٣، ص ١١٣٥. ويمصحا بمعنى: يذهب وينقطع. ينظر ابن منظور، اللسان، ج ٢، ص ٥٩٨ (مصح).

(٣) ينظر تخريج هذا الحديث في: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ). المقاصد الحسنة، ط ٢، (صححه: عبد الله محمد الصديق)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٣١١.

(٤) ينظر مثلاً: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف، ط ٤، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م. ج ٢، ص ٥٦٧. وابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). شواهد التوضيح والتصحيح، (تحقيق: طه محسن)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١٦٠.

(٥) التفسير، ج ١، ص ٩٩.

(٦) البيت للحارث بن كلدة، ونسبه بعضهم إلى جرير وليس في ديوانه. ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج ١، ص ٥٣ ومحل الشاهد: أصابوا، والتقدير: مال أصابوه.

(٧) خرّجه: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). صحيح مسلم (بشرح النووي)، ط ١، (إشراف: علي عبد الحميد)، دار الخير، بيروت، ١٩٩٤م. ج ٧، ص ١٦٢. (رقم الحديث: ١٠٨٨) كتاب الصيام (باب: لا اعتبار بكبر الهلال أو صغره).

(ت ٥٨١هـ)^(١) في توجيه رواية الجر في هذا الحديث: رأيتموه: "في موضع نعت لليلة، ولكنه قد يُحذف العائد من الصفة، كما يحذف من الصلة"^(٢).

٣- احتجاجه على حذف عامل النَّصْب مع بقاء معناه، ورفع الفعل بعده بقول الشاعر، برواية الرفع^(٣):

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضرُ الوغي وأن أشهدَ اللذات، هل أنت مخلدي^(٤)

وترك الاحتجاج برواية الرفع في حديث اليهودي: "لا تسألوه لا يجيءُ بأمر تکرهونه"^(٥) قال السهيلي: فإن قيل: أي معنى أفادت إذا لم تعمل. قلنا: أفادت معنى الاسم الذي هو المصدر، فلولا تقدير (أن) ههنا، ما صحَّ الإخبار عن الفعل، فقوله: "لا تسألوه لا يجيءُ" أراد: أن لا يجيء، أي: لئلا يجيء^(٦).

٤- احتجاجه على جواز الابتداء بالنكرة بالاعتماد على واو الحال^(٧) بقول الشاعر:

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محيّاك أخفى ضوءه كلَّ شارق^(٨)

(١) أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المألقي، عالم بالعربية واللغة والقراءات، كان متقدماً بصناعة الحديث، مشاركاً في كثير من العلوم، روى عن خلق من العلماء، أُضِرَّ وهو صغير، ودخل غرناطة ومراكش، وبعد صيته، توفي سنة (٥٨١هـ). له: الروض الأنف، ونتائج الفكر.

ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٨١.

(٢) ينظر: السهيلي، الأمالي، (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٩١.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١٢٣.

(٤) البيت لطرفة بن العبد. وروي (أحضر) بالوجهين: الرفع على حذف (أن) الناصبة، والنَّصْب بإضمار (أن). وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل، ج ١، ص ٢٧٠.

(٥) خرّجه: البخاري، الصحيح (فتح)، ج ١، ص ٣٠١ (رقم الحديث: ١٢٥).

(٦) الأمالي، ص ٨٤.

(٧) التفسير، ج ٢، ص ١٠١.

(٨) لا يعرف قائله. وينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج ٢، ص ٦٠٩. والشاهد فيه قوله: ونجم قد أضاء. إذ سوغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

وترك الاحتجاج بالحديث المشهور: "دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبُرْمَةٌ على النار"^(١). وقد احتج به العلماء^(٢).

وهذه، وإن لم تكن أدلة قطعية في المسألة، تظل قرائن جعلت الباحث يميل إلى القول بترك أبي السعود الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الكليات التَّحوية.

(١) الحديث خرَّجه: البخاري، الصحيح (فتح)، ج ١٠، ص ١٧٣ (رقم الحديث: ٥٠٩٧). والبُرْمَةٌ: قَدْرٌ من حجارة.

ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج ٤، ص ٨٠ (البرم).

(٢) ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٩. وهذا المثال يصلح عند توسيع مفهوم الحديث ليشمل أقوال الصحابة أيضاً.

ج- الشواهد الشعرية^(١):

ومقصود الدراسة هنا تجلية منهج أبي السعود في الاحتجاج بالشعر العربي من خلال عدّة محاور:

الأول: موقفه من الاحتجاج بشعر الطبقات الأربع:

يحتج أبو السعود بشعر الطبقات الثلاث الأولى، وتفسيره طافح بأشعارهم في معرض الاحتجاج، لذا سأكتفي ببعض الأمثلة:

الطبقة الأولى: الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام.

احتج ببيت امرئ القيس على جواز الابتداء بالنكرة، إذا كان في موضع التفصيل^(٢):

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشقّ، وشقّ عندنا لم يُحوّل^(٣)

واحتج ببيت حاتم الطائي على مجيء المفعول له معرفة^(٤):

وأغفر عوراءَ الكريم إدخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكرّما^(٥)

الطبقة الثانية: المخضرمون، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

(١) استشهاد أبي السعود بالنثر العربي قليل جداً؛ إذ لم أقف في تفسيره، في حدود دراستي، إلا على مثالين، الأول: تمثيله بالمثل العربي: "تسمع بالمُعديّ خير من أن تراه" على جواز الإسناد إلى الفعل إذا خرج عن حقيقته، وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث. والثاني: احتج على معنى لغوي بقول مهلهل بن ربيعة التغلبي: "بؤيشع نعل كليب"، احتج به على معنى باء بفلان، أي صار حقيقاً بأن يقتل بمقابله.

ينظر: التفسير، ج١، ص٣٦، ١٠٧. والبغدادي، خزائن الأدب، ج١، ص٤٧٢.

(٢) التفسير، ج٢، ص١٠١.

(٣) ينظر: امرؤ القيس، الديوان، ط١، (جمعه وشرحه: ياسين الأيوبي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، ص٥٣. وفيه: وتحتي شقّها لم يحوّل. وينظر المزيد من الأمثلة في التفسير: ج١، ص١٥، ٥١، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ٩٧، ٩٩، ١٢٣، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٢. ج٢، ص٧، ٣٤، ٥٥، ٦٧. ج٣، ص١٠٧، ١٧٥. ج٤، ص٣٥، ٢٦.

(٤) التفسير، ج١، ص٥٤.

(٥) ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج٢، ص٨٢٦.

احتج ببيت حسان بن ثابت على جواز عود الضمير على المضاف المحذوف^(١):

يسقون مَنْ وَرَدَ البريصَ عليهم يرْدَى بصقِّ بالرحيق السَّلسَل^(٢)

واحتج ببيت الحطيئة على نصب الفعل المضارع، بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام^(٣):

ألم أكُ جاركم وتكونَ بيني وبينكمُ المودة والإخاء^(٤)

الطبقة الثالثة: الإسلاميون أو المتقدمون.

احتج ببيت جرير في مسألة حتى الابتدائية التي تليها الجملة الاسمية^(٥):

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(٦)

واحتج ببيت الفرزدق على جواز الإبدال من الضمير المجرور^(٧)

(١) التفسير، ج١، ص٥٣.

(٢) ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج٢، ص٧٧٥. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج١، ص٣٥، ١٩٧، ٢٢١. ج٢، ص١٣٣، ١٧٠. ج٣، ص٩، ١٩. ج٤، ص٣٢، ٧٩.

(٣) التفسير، ج٣، ص٢٦٢.

(٤) ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج١، ص١٤. وفي ديوان الحطيئة: ألم أك مسلماً فيكون بيني...

ينظر: الحطيئة، جرول بن أوس (ت نحو ٤٥هـ). ديوان الحطيئة (برواية وشرح ابن السكيت)، ط١، (تحقيق: نعمان محمد أمين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م. ص٨٤.

(٥) التفسير، ج٢، ص١٤٥.

(٦) ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج٢، ص٧٠٣. وفي ديوان جرير: وما زالت القتلى تمور دماؤها...

ينظر: جرير (ت ١١٠هـ). ديوان جرير، ط١، (شرح يوسف عيد)، دار الجبل، بيروت، د.ت. ص٥٧٠.

(٧) التفسير، ج١، ص١٥١.

على جوده لَضَنَ بالماء حاتم^(١)

وقد أجمع العلماء على ترك الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين^(٢)، غير أن الذي يبدو من تطبيقات أبي السعود في تفسيره ميله إلى منهج الزمخشري، في تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة^(٣)، فقد قلّد أبو السعود الزمخشريّ ومن هذا حذوه كالبيضاوي^(٤)، واستشهد بقول أبي تمام (ت ٢٣١هـ)^(٥):

هما أظلما حالِيَّ ثُمّتَ أجليا ظلاميهما عن وجه أمرَدَ أشيب^(٦)

واستشهد به على أن (أظلم) يستعمل متعدياً، كما يستعمل لازماً. وإذا كان أبو السعود مقتنعاً بحجة الزمخشري في هذه المسألة، فلا بدّ من نقاش أبي السعود من خلال هذه الحجة. قال الزمخشري، بعد الاحتجاج ببيت أبي تمام: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه"^(٧).

-
- (١) وصدرة: على حالة لو أنّ في القوم حاتماً. ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج ٢، ص ٨٥٧. وفي ديوان الفرزدق: على جوده ضننت به نفس حاتم.
- ينظر: الفرزدق (ت ١١٠هـ)، الديوان، ط ١، (ضبطه: إيليا الحاوي)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٥٤٠. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ٢١، ١٧٧، ١٨٤. ج ٢، ص ١٧١، ص ١٧١. ج ٤، ص ٣٣.
- (٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٥٤.
- (٣) ينظر: الكشاف، ص ٥٥.
- (٤) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج ١، ص ٥٢. وفي خزنة الأدب، ج ١، ص ٦: أن المحقق الأسترابادي استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع.
- (٥) ينظر: أبو السعود، التفسير، ج ١، ص ٥٥.
- (٦) أبو تمام، حبيب بن أوس (ت ٢٣١هـ). الديوان. (شرح وتعليق: شاهين عطية)، دار صعب، بيروت، د.ت. ص ٢٧. وفيه: هما أظلما حالِيَّ ثمة أجليا.
- (٧) الكشاف، ص ٥٥.

والناظر في كلام الزمخشري يلاحظ أنه:

١- يقرر، ابتداءً، عدم الاستشهاد بمن اتصف بالحادثة المطلقة، وذلك في قوله: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة".

٢- يخصص من المحدثين علماء العربية، فيجيز الاستشهاد بكلامهم حملاً على روايتهم، من باب أن ما يستعملونه مسموع ممن يوثق به، أو مأخوذ من استعمالهم.

وقد ردّ العلماء هذا المستمسك عند الزمخشري، وقالوا بالفرق، فإنّ "مبنى الرواية على الوثوق والضبط، ومبنى القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع والقوانين، والإتقان في الأول لا يستلزمه في الثاني، فغاية أمره أنه جمع في الحماسة أشعار من يُستشهد بشعرهم، وصدق فيه، فمن أين يجب أن يكون ما استعمله في شعره مسموعاً ممن يوثق به، أو مأخوذاً من استعمالهم"^(١). فلما انتفى التلازم، لم يتعيّن الملزوم، ولم يبق وجه للتخصيص، وفي هذا تقرير لإجماع العلماء على ترك الاستشهاد بكلام المحدثين.

هذا في باب الاحتجاج والاستشهاد، أما في باب التمثيل، فقد يمثل أبو السّعود بأشعار المولدين، ذلك لأنه في معرض الاعتضاد والتوضيح، لا التثبيت والتأسيس. ومثاله: تمثيله على الفاء الفصيحة المعربة عن شرط محذوف بقول العباس بن الأحنف (ت ١٩٢هـ)^(٢):

قالوا خراسان أقصى ما يُراد بنا
ثم القفول، فقد جئنا خراسانا^(٣)

(١) هذا تقرير السعد التفتازاني. ينظر: ابن الطيب اللّغوي، فيض نشر الانشراح، ج ١، ص ٦١٧.

(٢) العباس، أبو الفضل، من بني حنيفة، وأصله من اليمامة، نشأ في بغداد، كان شاعراً غزلاً، لم يكن يمدح ولا يهجو، استضعف بعض العلماء والأدباء شعره، وكان الأصمعيّ يتسخط شعره، وينتقد لفظه. توفي في بغداد سنة (١٩٢هـ).

ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ). الشعر والشعراء، ط ٢، (تحقيق: مفيد قميحة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م. ص ٥٦٠. والمرزباني، محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ). الموشح، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت. ص ٣٦٢.

(٣) ينظر: التفسير، ج ١، ص ١٢١. وينظر البيت في: العباس بن الأحنف. الديوان، ط ١، (شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٢٧٩.

وينظر تمثيله بشعر المتنبي (ت ٣٥٤هـ) في تفسيره، ج ٢، ص ٧٥.

المحور الثاني: الاحتجاج بشعر لم يعرف قائله:

اختلف العلماء في الاحتجاج بالشعر الذي لا يعرف قائله، فذهب بعضهم إلى ترك الاحتجاج به، خوفاً من أن يكون لمؤد أو من لا يوثق بفصاحته^(١)، وأجاز الآخرون الاحتجاج بهذا الضرب من الشعر، وحثهم وجود أبيات مجهولة القائل في كتاب سيبويه، وهذا يدل على جواز الاحتجاج بهذا الشعر عند سيبويه^(٢).

وإذا تتبعنا الشواهد الشعرية في تفسير أبي السعود، وجدناه يحتج بأبيات لا تعرف نسبتها إلى قائل، وسأذكر بعضاً من هذه الشواهد، خوف الإطالة:

١ - ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكوثك إياه عليك يسير^(٣)

لم ينسب أحد من العلماء هذا البيت إلى قائل، وقد استشهد به أبو السعود على وجود مصدر (لكان) الناقصة.

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٥٥، وفي شرح الاقتراح لابن الطيب، ج ١، ص ٦٢٥، ما يقتضي أن المنع اعتبار البصريين، ومن صرح بمنع الاحتجاج بشعر لم يعرف قائله: المبرد، والأنباري، وابن النحاس، وابن هشام في أحد قوليه. ينظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ). المقتضب، (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة)، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ج ٢، ص ١٣٣. والأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٣٤٥، ج ٢، ص ٤٥٦، ص ٥٨٣، والسيوطي، الاقتراح، ص ٥٦.

(٢) ينظر، السيوطي، الاقتراح، ص ٥٧. وقد ردّ ابن الطيب اللغوي في شرح الاقتراح، ج ١، ص ٦٢٧ هذا الإلزام بقوله: "وهذا الإلزام غير لازم؛ فإن الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطُرُوقُ الجهالة بقائله بعد ذلك، لقصور الهمم، لا يضرّ في ثبوت ما ثبت به حال معرفته، فسيبويه ما استدلّ إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته على مخالفته بتلك الشواهد؛ إلا وهي معروفة القائلين لديهم، مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهمم؛ طرأت الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهداً، فلا يَنقُضُ البنيانَ بعد ثبوته واستقامته".

(٣) ينظر: التفسير، ج ١، ص ٤٢. وقد استوفى إميل يعقوب تخريج هذا الشاهد في: المعجم المفصل، ج ١، ص ٣٩٤.

٢- وتذكُرُ نعماهُ لدن أنت يافع^(١)

وهذا البيت لم ينسبه العلماء إلى قائل، وقد استشهد به أبو السَّعود على إضافة (لدن) إلى الجملة الاسمية.

٣- فلا والله لا يُفقي أناسٌ فتي حتَّاك يا ابن أبي يزيد^(٢)

وهذا البيت لا يعرف قائله، ولم ينسبه العلماء إلى قائل، وقد استشهد به أبو السَّعود على إعمال (حتى) في المضمرة، وقال: وذلك مما لا يكاد يرتكب في غير ضرورة الشعر^(٣).

وعليه، فأبو السَّعود من العلماء الذين يجيزون الاحتجاج بالشعر الذي لم يعرف قائله، ويأتي هذا الحكم بنتجبة تطبيقاته، واستقراء الأشعار التي احتج بها في تفسيره.

(١) ينظر: التفسير، ج٢، ص٩. وفيه: "تذكر نعماه" بدون الواو. وعجز البيت: إلى أنت ذو فؤدين أبيض كالنسر. وانظر تخريجه في: إميل، المعجم المفصل، ج١، ص٤٢٩.

(٢) ينظر: التفسير، ج٤، ص٤٤. ويروى في بعض المصادر: "فتي حتَّاك يا ابن أبي زياد". انظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ). شرح ألفية ابن مالك، ط١، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الخير، دمشق، ١٩٩٠م، ج٢، ص١٤. وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل، ج١، ص٢٤٦.

(٣) انظر مزيداً من الأمثلة في تفسير أبي السَّعود، ج١، ص١١، ٤٤٠. ج٢، ص٩، ٩٥، ١٠١، ١٦٤.

ثانياً: العلة التحوية في تفسير أبي السعود:

يهتم أبو السعود بالعلة التحوية اهتماماً واضحاً، ذلك لأنه ينتمي إلى مذهب في التفسير يُعنى باللغة العربية بوصفها آلة رئيسة في بيان المعنى القرآني، والناظر في تطبيقات أبي السعود، يلمس اهتماماً بالتعليل يتجاوز عدّ اللغة من مبادئ العلم الذي يتعاطاه، أعني علم التفسير، ولعل هذا الأمر من أبرز سمات هذا المذهب، الذي يمثله الزمخشري ثم البيضاوي وصولاً إلى أبي السعود. وهذا الأمر قضى بضرورة دراسة العلة في تفسير أبي السعود، وتجليه منهجه في التعليل.

(أ) العلة التحوية:

العلة في اللغة: المرض، والحدث يشغل صاحبه عن حاجته، وهذا علة لهذا، أي سبب له^(١). قال الجرجاني (ت ٨١٦هـ): "العلة لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة، لأنه بطوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف"^(٢). والعلة في اصطلاح النحاة: المعنى الذي يعلق عليه الحكم التحوي في الأصل^(٣). ونقل السيوطي أنّ اعتلالات التحويين صنفان^(٤):
الأول: علة تطرد على كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم، وهذه أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً^(٥).

الثاني: علة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وقد

(١) ابن منظور، اللسان، ج ١١، ص ٤٧١ (علل).

(٢) الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ). التعريفات، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١١١.

(٣) هذا التعريف مستفاد من: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). لمع الأدلة، ط ٢، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م، ص ١٠٥.

(٤) الاقتراح، ص ٨٣.

(٥) انظر أنواعها في المصدر نفسه، ص ٨٣.

بيّن ابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(١) الصنف الثاني بقوله^(٢): "واعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"^(٣).

العلل النّحوية في تفسير أبي السعود:

إنّ قارئ تفسير أبي السعود يجد فيه أكثر أنواع العلل النّحوية التي ذكرها علماء أصول النّحو؛ وذلك لما ذكرته من اهتمامه الجلي بمسألة التعليل، وسأعرض في هذا القسم من الدراسة ما وجدته في تفسيره من أمثلة على هذه الأنواع من العلل:

١ - علة تشبيه

ومثالها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَن تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾^(٤). إذ جعل أبو السّعود المصدر المؤول أعرف من المحلّى باللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف، ولا يوصف به^(٥).
وجعل أبو السّعود (إنّ) من الحروف التي تشابه الفعل في عدد الحروف، والبناء على الفتح، ولزوم الأسماء، ودخول نون الوقاية عليها، والتعدي خاصة في الدخول على اسمين؛ ولذلك عملت

(١) محمد بن السريّ، النّحوي، أحد العلماء المشهورين باللغة والنّحو والأدب، أخذ عن المبرد، وتلمذ له: الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني. اشتغل بالموسيقى، ومات شاباً سنة (٣١٦هـ). له: كتاب الأصول المشهور.

وكان يقال: ما زال النّحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. ينظر: السيوطي، البغية، ج ١، ص ١٠٩.

(٢) ينظر: ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ). الأصول في النّحو، ط ١، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٣٥.

(٣) قال ابن جني في الخصائص، ج ١، ص ١٧٣: قوله علة العلة تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة.

(٤) البقرة / ١٧٧.

(٥) التفسير، ج ١، ص ١٩٣.

عمله الفرعي، وهو نصب الأول ورفع الثاني^(١).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّخِرَ﴾^(٢). إذ عدّ أبو السّعود هذه الجملة

في محل النّصب على الحالية من الضمير في (كفروا) أو (الشياطين)، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْفُرُ

الشَّيْطَانُ كَفْرًا﴾^(٣)؛ وجعل (لكنّ) تعمل في الحال لما فيها من شبه بالفعل^(٤).

٢- علة استغناء

ومثالها في قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٥)، فهي عند أبي السّعود حال استغني فيها

عن الواو بالضمير، أي: متعادين، يبغى بعضهم على بعض^(٦).

ومثالها أيضاً الاستغناء عن العاطف في قوله تعالى: ﴿وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾^(٧) لتقاربهما ذاتاً

وزماناً^(٨).

(١) التفسير، ج ١، ص ٣٥.

(٢) البقرة/ ١٠٢.

(٣) البقرة/ ١٠٢.

(٤) التفسير، ج ١، ص ١٣٧. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ٨٧، ١٥٩، ٢٠٨. ج ٢، ص ١٧٧. ج ٤، ص ٤٥.

(٥) البقرة/ ٣٦.

(٦) ينظر: التفسير، ج ١، ص ٩١.

(٧) البقرة/ ١٢٥.

(٨) التفسير، ج ١، ص ١٥٨. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ٢، ص ١٢، ١٢٤. ج ٤، ص ٢٧.

٣- علة استتقال

ومثالها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾^(١). قال أبو السَّعود: وقرىء (لما) بمعنى حين آتيتكم، على أن أصله (لمن ما) بالإدغام، فحذفت إحدى الميمات الثلاث^(٢) استتقالاً^(٣).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٤)، إذ حذفت الواو من الحال المعطوفة على أختها (بياتاً) استتقالاً لاجتماع العاطفين^(٥)، فالأصل: أو وهم قائلون.

٤- علة فرق

ومثالها حذف الألف من (لم) في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقَالُتُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٦)؛ فرقا بين الاستفهامية والخبرية^(٧).

ومثالها أيضاً في تعليل أبي السَّعود كسر لام الأمر، للفرق بينها وبين لام الابتداء^(٨).

٥- علة توكيد

ومثالها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَبِآلِهِ﴾^(٩). قال أبو السَّعود: والباء مزيدة في فاعل كفى

(١) آل عمران / ٨١.

(٢) الميم الثالثة هي النون المنقلبة ميماً بإدغامها في الميم. ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ١٨٠.

(٣) التفسير، ج ٢، ص ٥٣.

(٤) الأعراف / ٤.

(٥) التفسير، ج ٣، ص ٢١١.

(٦) البقرة / ٩١.

(٧) التفسير، ج ١، ص ١٣٠.

(٨) انظر: التفسير، ج ١، ص ٩، ١٠، ٥٠.

(٩) النساء / ٤٥.

لتأكيد الاتصال الإسنادي بالاتصال الإضافي^(١).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ﴾^(٢). قال أبو السعود في قوله تعالى: (ولا النَّصارَى): وإيراد (لا) النافية بين المعطوفين لتأكيد النفي^(٣).

٦ - علة تعويض

ومثالها جعل الألف واللام عوضاً عن المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ الْمَوْسَىٰ قَدْرُهُ﴾^(٤)، أي على موسىكم قدره^(٥). ومثالها أيضاً تعويضه الميم في (اللهم) من حرف النداء^(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٧).

٧ - علة النظير

ومثالها في تفسير أبي السعود قوله عن (كاد): في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾^(٨): وشذ مجيئها مع (أن) حملاً لها على عسى^(٩).

(١) التفسير، ج ٢، ص ١٨٢.

(٢) البقرة / ١٢٠.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١٥٢. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ١٤٢، ١٨٧. ج ٢، ص ١٦٨.

(٤) البقرة / ٢٣٦.

(٥) التفسير، ج ١، ص ٢٣٤.

(٦) التفسير، ج ٢، ص ٢١.

(٧) آل عمران / ٢٦.

(٨) البقرة / ٢٠.

(٩) التفسير، ج ١، ص ٥٤.

٨ - علة نقيض

ومثالها في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١)، قال أبو السعود: "وكلمة (لا) نافية للجنس، مفيدة للاستغراق، عاملة عمل (إن) بحملها عليها؛ لكونها نقيضاً لها ولازمة للاسم لزومها"^(٢).

٩ - علة الحمل على المعنى

ومثالها في قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^(٣). قال أبو السعود: "أوثر صيغة الجمع نظراً إلى معنى (من)، بعدما أوثر الأفراد نظراً إلى لفظها؛ لما أن الرد إنما يكون بالاجتماع"^(٤).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِن أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾^(٥)، قال أبو السعود عن الضمير في (فيتعلمون): "والضمير لأحد حملاً على المعنى"^(٦).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُعْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فُضِّعْفَهُ لَهُ﴾^(٧). والتَّصْب في (يضاعفه) عند أبي السعود على جواب الاستفهام حملاً على المعنى، فإنه في معنى:

(١) البقرة/ ٢.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢٤.

(٣) البقرة/ ٨٥.

(٤) التفسير، ج ١، ص ١٢٦.

(٥) البقرة/ ١٠٢.

(٦) التفسير، ج ١، ص ١٣٩.

(٧) البقرة/ ٢٤٥.

أيقرضه^(١).

١٠ - علة المجاورة

ومثالها القراءة بضم اللام في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢)، لمجاورتها الدال المضمومة^(٣).

١١ - علة جواز

ومثالها في قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى﴾^(٤). قال أبو السَّعود: إنما صحَّ الابتداء بالنكرة في الأول لاختصاصه بالوصف، وفي الثاني بالعطف أو الصفة المقدّرة. أي: ومغفرة كائنة من المسؤول^(٥).

ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَمَلَٰتِكُمْ وَأَوْلَاؤُا الْعَالَمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٦). فقائماً بالقسط: حال، وإنما جاز إفراده لعدم اللبس^(٧).

وعدّ ابن جنّي هذه العلل من باب الأسباب، فقال: "وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في

(١) التفسير، ج ١، ص ٢٣٨. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ١٠٣، ١٠٧، ١١٤، ١١٥، ٢٤٧. ج ٢، ص ٨٧، ٢٢٢. ج ٣، ص ٥٠.

(٢) الفاتحة/ ٢. وانظر تفاصيل هذه القراءة في: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١، ص ٣٨.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١٣. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ٢٣٨. ج ٢، ص ٧٧.

(٤) البقرة/ ٢٦٣.

(٥) التفسير، ج ١، ص ٢٥٨.

(٦) آل عمران/ ١٨.

(٧) التفسير، ج ٢، ص ١٧. قال حسن الملح في نظرية التعليل في النحو العربي، ط ١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٠٨: "ويمكن أن تعدّ علل أمن اللبس عللاً مجوّزة، فيها توسعة في الكلام". وانظر مزيداً من

الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ١١٥، ٢١٧. ج ٢، ص ٦٠، ١٠١.

الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب"^(١).

١٢ - علة تغليب

ومثالها تغليب أبي السعود جمع (العالمين) بالواو والنون، "مع اختصاص ذلك بصفات العقلاء وما في حكمها من الأعلام؛ لدلالته على معنى العلم، مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم"^(٢).

١٣ - علة تخفيف

ومثالها تغليب حذف نون (يكن) في (يك). قال أبو السعود: "وأصل (يك) يكن، فحذفت النون تخفيفاً لشبهها بالحروف اللينة"^(٣)، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا﴾^(٤). ومثالها أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٥). قال أبو السعود: أصلها تتعاونوا، فحذفت منها إحدى التاءين تخفيفاً^(٦).

١٤ - علة أصل

ومثالها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾^(٧). قال أبو السعود: وقرئ: (يحسبن) بالياء^(٨) على الإسناد إلى ضميره (صلى الله عليه وسلم)، وقيل إلى الذين قتلوا،

(١) الخصائص، ج ١، ص ١٦٤. وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٨٦.

(٢) ينظر: التفسير، ج ١، ص ١٤.

(٣) ينظر: التفسير، ج ٤، ص ٢٩. والسيوطي يسمي هذه العلة، علة اختصار. الاقتراح، ص ٨٤.

(٤) الأنفال / ٥٣.

(٥) المائدة / ٢.

(٦) التفسير، ج ٣، ص ٥. وانظر مثلاً آخر في التفسير، ج ١، ص ٢١.

(٧) آل عمران / ١٦٩.

(٨) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء، ثم قال: إن التقدير عند الزمخشري: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً. أي: لا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. ثم قال: وما ذهب إليه من تقدير لا يجوز؛

والمفعول الأول محذوف لأنه في الأصل مبتدأ جازر الحذف عند القرينة، والتقدير: ولا يحسبهم الذين قُتلوا أمواتاً^(١).

١٥- الحمل على اللفظ

ومثالها قول أبي السعود: والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه عند بقاءه على حقيقته، أما لو أريد به اللفظ، أو مطلق الحدث؛ فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه^(٢).

منهجه في التعليل

قدّمت أنّ أبا السعود يهتم بالتعليل النّحوي في تفسيره، وبقي أن أبين أبرز السمات المنهجية للتعليل في تطبيقاته النّحوية:

يلاحظ أنّ أبا السعود يكثر من التعليل، ويهتم به اهتماماً بارزاً، ولعل سبب هذه الظاهرة في منهجه يرجع إلى مقروئه الثقافي، فأبو السّعود بارع في المعقولات، من علم الكلام والمنطق وغيرهما، ومن طبيعة هذه العلوم أن تترك أثرها في وسائل التحقيق، وطرائق النظر، لذا تجد أبا السعود يكثر من التعليل، ويتعمق في التحليل وسبر المسائل.

ومن سماته المنهجية في التعليل، أنه يتدرج من العلل التعليمية، إلى العلل القياسية، إلى العلل الجدلية النظرية، ثم هو يكثر من العلل الجدلية^(٣). ومثال الأولى: تعليله رفع كلمة (بديع) في قوله

لأنّ فيه تقديم المضمّر على مفسّره، وهو محصور في أماكن لا تُتعدى، والذي قدره الزمخشري ليس واحداً منها.

ينظر: البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٢٧، ٤٢٨.

(١) التفسير، ج ٢، ص ١١، ١١٢. وانظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ٢، ص ١٦٦. ج ٤، ص ٨.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٣٦. وينظر تفاصيل هذه العلل في: السيوطي، الاقتراح، ص ٨٤، ٨٥، وابن الطيب، فيض نشر الانشراح، ج ٢، ص ٨٦٧-٨٧٨. وتمام حسّان، الأصول، ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١م، ص ٢٠٠-٢٠٤.

(٣) انظر تفاصيل هذه العلل في: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ). الإيضاح في علل النّحو، ط ٤ (تحقيق: مازن المبارك)، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٦٤.

تعالى: ﴿بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ﴾^(١)، على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو بديع السماوات)، ولم يزد على هذا التعليل^(٢). ومثال الثانية: تعليله منع الصرف في كلمة (جبريل) للتعريف والعجمة^(٣). ومثال الثالثة: ما ذكره أبو السعود في تفسير قوله تعالى: ﴿هُمْ لِيَكْفُرَ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ بِالْإِيمَانِ﴾^(٤)، فاللام في قوله تعالى: (للكفر، للإيمان) متعلقة بالخبر أقرب، وجاز تعلق حرفين متحدين لفظاً ومعنىً بعامل واحد بلا عطف أو بدلية؛ لأن متعلقها من أفعال التفضيل، وجاز هذا في أفعال التفضيل؛ لأنها دلت على أصل الفعل وزيادته، فهي لم تتحد فيها حيثية العمل، فجرت مجرى العاملين، كأنه قيل: قريهم للكفر زائد على قريهم للإيمان^(٥).

واهتمام أبي السعود بالعلل الجدلية، يعود إلى ما ذكرته سابقاً من ثقافة أبي السعود، التي ثقافتها المعقولات: من علم الكلام، والمنطق، والأصول، وغيرها.

ومن سماته المنهجية، أنه قد يعلل الحكم التحوي بعلتين فصاعداً، ومثاله: ما ذكره في قوله

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦)، إذ رجح نصب (قولهم) بمقتضى الصناعة؛ لأنّ (أن) قالوا) أحق بالاسمية، فلا ريب في أعرفته لعلتين^(٧):

الأولى: دلالته على جهة النسبة، وزمان الحدث.

(١) البقرة/ ١١٧.

(٢) التفسير، ج ١، ص ١٥١.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) آل عمران/ ١٦٧.

(٥) التفسير، ج ٢، ص ١١٠.

(٦) آل عمران/ ١٤٧.

(٧) التفسير، ج ٢، ص ٩٧.

الثانية: لأنه يشبه المضمّر من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به^(١).

وقد اختلف العلماء في هذه القضية، التعليل بغير علة، وحاصل خلافهم، أنّ المانعين حملوا العلة التّحوية على العلة العقلية؛ لأنها مشبّهة بها، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلّة واحدة؛ كونها مؤثرة، ولا يكون الأثر محلاً لمؤثرين. وأما من قال بالجواز، فبناءً على أنّ هذه العلل اعتبارية معرّفة وموضّحة، وموضوعة بعد الوقوع؛ ففسد قياسها على العلل العقلية الموجبة^(٢).

(١) انظر مزيداً من الأمثلة في التفسير، ج ١، ص ١٩، ص ٢٥٠. ج ٣، ص ٢٣٣.

(٢) ينظر لذلك: الزجاجي، الإيضاح، ص ٦٤، وابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٧٤، والأنباري، لمع الأدلة، ص ١١٧، والسيوطي، الاقتراح، ص ٩٠، وابن الطيب، فيض نشر الانشراح، ج ٢، ص ٩١٥-٩٢٤، وحسن الملخ، نظرية التعليل، ص ١٠٤.

الفصل الثالث

أثر النحو في تفسير أبي السعود

المبحث الأول: الإعراب

المبحث الثاني: تطبيق الإعراب: النحو والمسائل الشرعية في تفسير أبي السعود

المبحث الثالث: مسائل نحوية في تفسير أبي السعود

المبحث الأول: الإعراب

يهتم أبو السّعود بإعراب كثير من الآيات التي يفسرها، ويطبق الإعراب بصورة واضحة في تفسيره؛ وذلك لأن الإعراب يميز المعاني، ويتعلق بها تعلق الفرع بالأصل، وبه تظهر أغراض المتكلمين ومقاصدهم^(١)؛ فلا عجب أن يهتم المفسرون بهذا الجانب التطبيقي في تفاسيرهم، وإن تفاوت اهتمامهم به بحسب مناهجهم.

وقد قدمت أنّ اللغة من أبرز أدوات فهم النصّ القرآني في تفسير أبي السّعود، لذا فإنك تجد مجالاً واسعاً للإعراب التطبيقي في تفسيره؛ يدفعك إلى التوقف في رحابه، وتبين سماته المنهجية. وسبق تعريف الإعراب في هذه الدراسة، وأنه متعلق بالإفصاح والإبانة^(٢)، ولكنني أحتاج هنا إلى وقفة أرحب لتبين مفهوم الإعراب من الجهة التطبيقية.

١ - مفهوم الإعراب:

يُرجع مؤلف معجم المقاييس مفهوم الإعراب في الاصطلاح إلى المعنى اللّغوي؛ فهو مرتبط بالإبانة والإفصاح، لأن بالإعراب يُفرّق بين المعاني في الفاعل والمفعول، والنفي والتعجب، والاستفهام، وسائر أبواب هذا التّحو من العلم^(٣).
والمشهور عند العلماء في تعريف الإعراب أنه: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، لفظاً وتقديراً^(٤).

(١) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٥٧٥، ٥٧٦.

(٢) ينظر: ص ١٦ في هذه الدراسة.

(٣) ينظر: ابن فارس، معجم المقاييس، ص ٢٦٦ (عرب)

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٥. ويفرق العلماء بين مذهبين في تعريف الإعراب اصطلاحاً: لفظي ومعنوي. فالإعراب اللفظي ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، والإعراب في هذا المذهب هو مقتضى العامل نفسه، أما الإعراب المعنوي: فهو تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديراً، فالحركات في هذا المذهب دلائل على الإعراب. وينبني على هذا الاختلاف اختلاف

ويعرف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ إذ يستبهم الكلام بلا إعراب، فإذا لم يكن ثمة إعراب فاصل؛ ألزم الكلام ما يقوم مقام بيان الإعراب، من تقديم أو تأخير أو قرائن معنى^(١).

وبالنظر في هذه التعريفات نستبين الرابط بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإعراب، فالإعراب مرتبط بالإبانة عن المعاني، واستخدام قواعد الإعراب في الإبانة عن نصوص القرآن، هو المقصود بالجانب التطبيقي في الإعراب، موضوع الدراسة في هذا المبحث^(٢).

٢ - منهج أبي السعود في إعراب النصوص القرآنية:

وضع العلماء لإعراب نصوص القرآن أصولاً منهجية؛ يهتدي بها من يتعرض لهذا الأمر الخطير المتعلق بمعاني القرآن، فلا يشتط بتخرجاته، ولا يبعد النجعة في تطبيقاته. وسأحاول تلمس هذه السمات المنهجية في تطبيقات أبي السعود^(٣)؛ لأقف على مدى التزامه بها، مبيناً أهم السمات التي انتهجها في إعراب النصوص القرآنية.

أولاً: يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة:

يكثر أبو السعود من ذكر وجوه الإعراب الظاهرة في النص الذي يعربه، وهذا التعدد في وجوه الإعراب، يرجع إلى تعدد الآراء التحويلية من جهة، أو تعدد تأويلات النص من جهة أخرى،

لفظي حسب، فإذا قلت: جاء زيد؛ فعلى أنه لفظي تقول: زيد مرفوع بالضممة نفسها، فهي الإعراب نفسه، وعلى القول بأنه معنوي تقول: مرفوع وعلامة رفعه الضم، فيكون الضم علامة على الإعراب.

ينظر: الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ). حاشية على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م. ج ١، ص ٧٩-٨١، وينظر: ابن الحاج، أحمد بن محمد. حاشية على شرح الأزهري على المقدمة الأجرومية، دار المعرفة، الدار البيضاء، د.ت. ص ٢٩.

(١) الخصائص، ج ١، ص ٣٥. ودحلان، أثر النحو في تفسير القرطبي، ص ١٩٨.

(٢) ينظر: دحلان، أثر النحو في تفسير القرطبي، ص ١٩٩. وجاء فيه: الإعراب التطبيقي هو: استخدام قواعد الإعراب من أجل الإبانة عن معاني النصوص القرآنية.

(٣) تنظر هذه السمات المنهجية في: ابن هشام، المغني، ص ٦٨٤-٧٨٦، والسيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٥٧٦-

وإليك بعض أمثلة ذلك:

(أ) مثال الحالة الأولى: قال أبو السَّعود في إعراب (فئتين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي

الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾^(١): وانتصاب فئتين عند البصريين على الحالية من المخاطبين، وعند الكوفيين على خبرية كان مضمرة. أي: فما لكم في المنافقين كنتم فئتين^(٢).

مثال آخر: قال أبو السَّعود في إعراب (أن تضلوا) في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ

تَضِلُّوا﴾^(٣): أي كراهة أن تضلوا، وهذا رأي البصريين، وذهب علماء الكوفة إلى تقدير اللام و(لا) في طرفي (أن)، أي: لئلا تضلوا^(٤).

(ب) مثال الحالة الثانية: ذكر أبو السَّعود في إعراب (نحلة) في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ

صَدَقَاتِنَ نَحْلَةً﴾^(٥) وجوها بحسب تأويل كلمة نحلة، فهي منصوبة على الحالية من الصدقات؛ إذا كانت بمعنى فريضة، أي: أعطوهنّ مهورهنّ حال كونها فريضة من الله تعالى، وتنصب على أنها مفعول له، إذا كانت بمعنى تديناء، أي: أعطوهنّ ديناً وشرعة، وتنصب على المصدرية إذا كانت بمعنى العطية والإيتاء، كأنه قيل: وانحلوا النساء صدقاتهنّ نحلة^(٦).

(١) النساء/ ٨٨.

(٢) التفسير، ج ٢، ص ٢١٢. وينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٨.

(٣) النساء/ ١٧٦.

(٤) التفسير، ج ٢، ص ٢٦٤. وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ١٣٦، ١٣٧.

(٥) النساء/ ٤.

(٦) التفسير، ج ٢، ص ١٤٣. وينظر: الزجاج، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢، والعكبري، التبيان، ج ١، ص ٣٢٩، وأبو

حيّان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٥١١.

مثال آخر: ذكر أبو السَّعود في إعراب كلمة (كلالة) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلًا﴾

يُورَثُ كَلَالَةً^(١) وجوها بحسب تأويل كلمة (كلالة)، فهي حال من ضمير (يُورث)؛ إذا كان معنى الكلاله الميت، وهي مفعول له؛ إذا كان معنى الكلاله القرابة، أي: يورث منه لأجل القرابة المذكورة، وهي خبر كان، إذا كان معناها الميت، و(كان) المذكورة في الآية ناقصة، ويورث صفة لرجل^(٢).

ثانيا: قد يخرج أبو السَّعود على الوجوه الضعيفة والبعيدة لأغراض معنوية:

ومثاله: أعرب أبو السَّعود (أرجلكم) بالكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

وَأَرْجُلَكُمْ^(٣) بالجر على الجوار^(٤) والجر على الجوار عند العلماء في نفسه ضعيف شاذ؛ لذا قالوا: إن الصواب أنه معطوف على (رؤوسكم)^(٥).

بل قد لا يراعي أبو السَّعود الشروط النحوية؛ فيخرج بخلافها، ومثال ذلك قوله في: ﴿مَا

كُنْتُمْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا إِلَهًا﴾^(٦): إِنَّ (أَنْ) وصلتها عطف بيان للضمير في (به)^(٧)، وقد

(١) النساء / ١٢.

(٢) التفسير، ج٢، ص١٥١، ١٥٢، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٥٤٦، والسيوطي، الإتيان، ج١، ص٥٧٦.

(٣) المائدة/٦. والجر قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو بن العلاء. ينظر لذلك: ابن مجاهد، السبعة، ص٢٤٢.

(٤) التفسير، ج٣، ص١١.

(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص١٩٢، والسيوطي، الإتيان، ج١، ص٥٧٩.

(٦) المائدة / ١١٧.

(٧) التفسير، ج٣، ص١٠١.

رد هذا التخريج بامتناع عطف البيان على الضمير كنعته، وأن أكثره بالجوامد الأعلام^(١).

ثالثا: أبو السَّعود لا يلتزم في منهجه ما اشترطه بعض العلماء، من مراعاة ما يُشاكل كل تركيب؛ فقد يخرج كلاما على شيء، وَيَشْهَدُ استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه^(٢).

وذلك أن ثمة نكتة تدفع أبا السَّعود إلى عدم الالتزام بهذا الشرط ومثاله: قوله في: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٣): إن (مخرج الميت من الحي) عطف على (فالق الحب)، لا على

يُخرج، على الوجه الأول، قال العلماء: ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ

الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٤)، بالفعل فيهما، يدل على خلاف ذلك^(٥).

رابعا: يرجح أبو السَّعود وجه الإعراب بالقراءات:

ومثاله: إعرابه (الحي) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾^(٦). صفة للاسم

الأعظم (الله)، ويعضده القراءة بالتَّصْب على المدح؛ لاختصاصه بالنعته^(٧).

خامسا: قد يخرج أبو السَّعود بخلاف الأصل، وذلك لمزيد عناية بإظهار المعنى، ولو بتكثير

المحذوفات، والتزويد في التقدير. ومثاله: قوله في: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص٤١٨، والسيوطي، الإتيان، ج١، ص٥٨٠. وللتوسع ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ). شرح جمل الزجاجي، ط١ (تحقيق: صاحب أبو جناح)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م. ج١، ص٣٠٢.

(٢) مستفاد من: ابن هشام، المغني، ص٣٧٣، والسيوطي، الإتيان، ج١، ص٥٨١.

(٣) الأنعام / ٩٥.

(٤) الروم / ١٩.

(٥) ينظر: ابن هشام، المغني، ص٧٧٣، والسيوطي، الإتيان، ج١، ص٥٨١.

(٦) البقرة / ٢٥٥.

(٧) التفسير، ج١، ص٢٤٧، وينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج١، ص١٣٤.

وَالَّذِي كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ^(١): إن الكاف في (كالذي) في محل النصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: لا تبطلوها، إبطالا كإبطال الذي ينفق ماله رثاء الناس، وذكر وجوها أخرى^(٢). قال العلماء: والوجه أن يكون (كالذي) حالا من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه^(٣).

سادسا: يؤكد أبو السعود في أثناء الإعراب، الأصلي والزائد؛ خوف اللبس والإشكال. ومثاله

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾^(٤)، فقد أكد أبو السعود أن الواو في (يعفون) هي لام الكلمة؛ فهي أصلية، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبني، لأنه قد يُتوهم أن الواو في (يعفون) ضمير الجمع؛ فيشكل إثبات النون^(٥).

٣ - بين الإعراب والمعنى:

يسمي العلماء هذا الباب، تجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، فقد يتنازع المعنى والإعراب؛ وذلك بأن يدعو المعنى إلى وجه، والإعراب يمنع منه، والمستمسك به عند العلماء صحة المعنى، ويؤول الإعراب لصحة المعنى^(٦). فما موقف أبي السعود من هذه القضية؟^(٧).

قدمت، غير مرة، أن أبا السعود يهتم بالمعنى بالمرتبة الأولى، ويتوسل بقوانين الإعراب لتجلية المعاني القرآنية، فعلاقة المعنى بالإعراب في تفسيره؛ علاقة المقاصد بالوسائل، فلا غرو أن يقدم المعنى على الإعراب في حال التعارض؛ لأنه بهذا يقدم اعتبار المقاصد على اعتبار الوسائل،

(١) البقرة / ٢٦٤.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢٥٩.

(٣) ابن هشام، المغني، ص ٧٨٢.

(٤) البقرة / ٢٣٧.

(٥) التفسير، ج ١، ص ٢٣٤، وينظر: السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥٨٣.

(٦) ينظر لذلك: السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥٨٤.

(٧) قد يعترض بأن هذه القضية تذكر في منهجية أبي السعود تحت العنوان السابق، ولكنها لما كانت من السمات البارزة جداً في منهج أبي السعود أحببت أن أفرد لها بعنوان مستقل.

ويأخذ بالأقعد بحسب المعنى، والأوفق بمقتضى المقام، فالحاكمية للمعنى، وإليه المآل؛ ولو كان على حساب قوانين الصناعة، وهو بهذا ينسجم مع طرح العلماء في اعتبار المعنى في حال التعارض، وتفسيره طافح بالأمثلة على ذلك، فأكتفي ببعضها:

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١). رجح أبو السعود قراءة الرفع في قولهم^(٢) على أنه الاسم، والخبر (أن) وما في حيزها؛ وذلك لأن الإخبار بكون قولهم المطلق خصوصية قولهم المحكي عنهم مفصلاً، كما تفيده قراءة الرفع، أكثر فائدة للسامع من الإخبار بكون خصوصية قولهم المذكور (قولهم)؛ لما أنّ مصبّ الفائدة وموقع البيان في الجمل الخبرية هو الخبر، فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة وأظهر دلالة على الحدث، وأما اختيار الجمهور قراءة التّصّب؛ فلقاعدّة صناعية، وهي أنه إذا اجتمع معرفتان، فالأعرف منهما أحق بالاسمية، ولا ريب في أعرافية (أن قالوا)؛ لدلالته على جهة النسبة، وزمان الحدث؛ ولأنه يشبه المضمّر من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به^(٣).

المثال الثاني:

في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّخَصَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ أَنفُسَهُ﴾^(٤)، جعل بعض العلماء (يوم) ظرفاً ليحذركم^(٥)،

(١) آل عمران / ١٤٧.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وعاصم في رواية عنهما، كما في تفسير أبي السعود، ج ٢، ص ٩٦.

(٣) ينظر: التفسير، ج ٢، ص ٩٦، ٩٧. وقد تكرر هذا المثال في هذه الدراسة، ولكنه لما كان نصاً في محله، لم أجد عن تكراره مندوحة.

(٤) آل عمران / ٣٠.

(٥) ومنهم الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٣٩٧، وجزم ابن هشام بخطئه، ينظر: المغني،

وذهب أبو السَّعود مذهباً آخر، فجعلها معمولة لـ (تود)، والمعنى: تود وتتمنى يوم تجد صحائف أعمالها من الخير والشر، أو أجزيتها محضرة، لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا، أو منصوبة على المفعولية بإضمار اذكروا، وما منعه من جعلها ظرفا ليحذركم، إلا المعنى؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة^(١).

المثال: الثالث:

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾^(٢). يقتضي المعنى أن يتعلق الظرف (أياماً) بالمصدر

(الصِّيَام)، والإعراب يمنع من ذلك؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، وقد فُرق بينهما بقوله (كما كتبت)، لذلك قال أبو السَّعود: إن انتصابه ليس بالصِّيَام، بل بمضمر دل هو عليه، أي: صوموا أياماً^(٣) وهذا تأويل مُصحح للمعنى كما ترى.

المثال الرابع:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْفٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ﴾^(٤) يقتضي المعنى عند أبي السَّعود عطف المسجد على سبيل، فيصير المقصود: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، والإعراب يمنعه؛ لأنه إذا كان معطوفاً على سبيل، كان متعلقاً بقوله: وَصَدٌّ؛ للمعنى السابق، فهو من تمام عمل المصدر، وقد فُصل بينهما بقوله (وكفر به)، ولا يجوز أن يُفصل بين الصلة والموصول، ولقد تنبه أبو السَّعود لهذا الإيراد؛ فقدم المعنى السابق وأجاب عن الإيراد بقوله: وحيث كان الصد عن سبيل الله فرداً من أفراد الكفر به تعالى، لم يقدر العطف

(١) التفسير، ج ٢، ص ٢٤. وينظر كذلك: ابن هشام، المغني، ص ٦٩٩.

(٢) البقرة / ١٨٣، ١٨٤.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١٩٩. وينظر: ابن هشام، المغني، ص ٧٠٠.

(٤) البقرة / ٢١٧.

المذكور في حسن عطف قوله تعالى: (والمسجد الحرام) على سبيل الله؛ لأنه ليس بأجنبي محض^(١).
 فهذه الأمثلة وغيرها، تبين عناية أبي السعود بتفسير المعنى، وتقديم هذا النوع من التفسير
 على تفسير الإعراب عند التعارض^(٢).

(١) التفسير، ج١، ص٢١٧. وينظر: العكبري، التبيان، ج١، ص١٧٥، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج٢، ص٣٨٦،

واين هشام، المغني، ص٧٠٠.

(٢) قال السيوطي: والفرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة

النحوية، وتفسير المعنى لا تضربه مخالفة ذلك. الإيقان، ج١، ص٥٨٤.

المبحث الثاني: تطبيق الإعراب: النحو والمسائل الشرعية في تفسير أبي السعود.

لا يخفى ما بين علم النحو والقضايا الشرعية من تداخل وامتزاج، حتى صارت معرفة النحو من شرائط تحقق المعرفة الشرعية، إذ تختلف المعاني باختلاف وجوه الإعراب^(١)، والنظر في مصادر الشرعيات من كتاب وسنة، يحتاج إلى النحو بوصفه الآلة الرئيسة في فهم المعاني واستنباط الأحكام، وبدون التمكن من علم النحو يسقط فهم هذه المصادر، ومن ثم يسقط ما يبني على هذا الفهم، فلا عجب أن يجعل علماء الشريعة معرفة النحو شرطاً في قبول الاجتهاد الشرعي^(٢).

ويرجع هذا الامتزاج بين النحو والقضايا الشرعية إلى ما سطره الأئمة الأول في دواوين الفقه وكتب الخلاف، إذ اعتمد على علم النحو في المناظرات الفقهية، والمجادلات الكلامية، اعتماداً بارزاً يلمسه كل من ينظر في هذه الكتب^(٣).

(١) ينظر: ياقوت، أحمد سليمان. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ط١، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٨١م. ص١٧٥.

(٢) يقول الفقيه الظاهري ابن حزم: "ولو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي، ولو سقط لسقط الإسلام" ثم قال: "وأما من وسم اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهل للنحو واللغة، فحرام عليه أن يفتي في دين الله بكلمة، وحرام على المسلمين أن يستفتوه".

ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ). رسالة التلخيص لوجوه التلخيص (رسائل ابن حزم)، ط١، (تحقيق: إحسان عباس)، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨١م، ج٣، ص١٦٢.

وقد اشترط علماء أصول الفقه في المجتهد معرفة العربية، من اللغة والنحو والتصريف؛ لأن الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة؛ فلا يمكن استنباط الأحكام منها إلا بفهم كلام العرب، أفراداً وتركيباً. ينظر لذلك: الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (٧٧٢هـ). نهاية السؤل، ط١، (تحقيق: شعبان محمد إسماعيل)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م، ج٢، ص١٠٣٧.

(٣) جعل الأستاذ محمد حسن عواد الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، تلميذ أبي حنيفة، من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو، فقد ضمن كتابه (الجامع الكبير) مباحث فقهية كثيرة أدارها على أسس نحوية. وأشار إلى أن الإسنوي (ت٧٧٢هـ) أول من أفرد كتاباً مستقلاً لمعالجة القضايا الفقهية ومن القواعد النحوية، وإن لم يكن هو مبتكر هذه الطريقة.

ينظر قسم الدراسة في: الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (ت٧٧٢هـ). الكوكب الدرّي، ط١، (تحقيق: محمد حسن عواد)، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م. ص٤٥.

وصارت معرفة النَّحو واللغة تميز الفقيه، وتجعله من المؤهلين للنظر والاجتهاد، فأتى لمن لا يحسن يعرب وجوه الكلام، ويقوم مناديه بثقاف قانون العربية، أن يجتهد في قضايا مصدرها كتاب عربي معجز، لذلك كان الواحد منهم يُدَلِّج بجمعه بين الفقه والنحو، لأنه بهذا يكون أبعد نظراً وأعمق فكراً، وأملك لآلات الاجتهاد، وقد كان أهم ما يفتخر به علماء الشافعية، أن كلام الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) حجة في اللغة^(١)، وتجد من العلماء من يفتي من كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وإذا سئل في الفقه أجاب على قياس النَّحو^(٢).

وكان الاختلاف في التطبيقات النَّحوية يؤدي إلى اختلاف حقيقي في الشرعيات، وربما كان من الأسباب التي أدت إلى تعدد المذاهب الشرعية في وجه من الوجوه، من الجهة الأصلية أو الفرعية، ولعلنا نلمس جانباً من هذا التأثير الحقيقي للنحو في أثناء عرض مسائل هذا المبحث. لذا سنتسلك الدراسة هنا سبيل التطبيق، من خلال عرض المسألة ومناقشة جوانبها.

المسائل الأصلية:

المسألة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣). نفى أبو السعود تعلق الجارِّ في (لمن) بالفعلين: لا يغفر، ويغفر، وقال: "ومن علق المشيئة بكلا الفعلين، وجعل الموصول الأول عبارة عن لم يتب، والثاني عن تاب، فقد ضل سواء الصواب"^(٤). وهو

(١) ينظر: البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ). مناقب الشافعي، ط ١، (تحقيق: السيد أحمد صقر)، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٠م، ج ٢، ص ٤٢.

(٢) وهو صالح بن إسحاق الجرّمي (ت ٢٢٥هـ). ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ). مجالس العلماء، ط ٣، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م ص ١٩١. وياقوت، ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي، ص ١٧٥.

(٣) النساء / ٤٨.

(٤) التفسير، ج ٢، ص ١٨٧.

بنفي هذا التعلق يردّ عقائد خصومه ويثبت عقائده، والخصم هنا هو الزمخشري الذي ينطق بعقائد المعتزلة^(١)، والزمخشري قد علق الجارّ (لمن) بالفعلين، فصار المعنى عنده: إنّ الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك، على أن المراد بالأول من لم يتب، وبالثاني من تاب^(٢)، فقطع الآية وأزلها على وفق معتقده، إذ تقول المعتزلة: إذا خرج العبد من الدنيا من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، استحق الخلود في النار، ولكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار^(٣). وهو بهذا التعليق وتقدير التوبة، يكون قد أحال المغفرة مع نفي التوبة.

وأما أبو السّعود فيعتقد^(٤) أن الشرك، مع عدم التوبة غير مغفور البتة، وما دونه من الكبائر والصغائر مغفور لمن يشاء الله تعالى أن يغفر له، وأنّ الآية إنما وردت فيمن لم يتب؛ لذلك قال: "إنّ اختصاص مغفرة المعاصي من غير توبة بأهل الإيمان، من متمات الترغيب فيه، والزجر عن

(١) المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدريّة والعدلية، فرقة إسلامية نشأت نتيجة الخلاف بين واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ)، والحسن البصري (ت ١١٠هـ) في المنزلة بين المنزلتين، وهو مذهب أحدثه واصل هذا، ينص على أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، ثم اعتزل مجلس الحسن، ومن هنا جاءت تسميتهم بالمعتزلة، ثم تكاثرت فرق المعتزلة وانقسمت مدرستين: البصرة وبغداد، وتدور مجمل عقائدهم على قواعد أربع: الأولى القول بنفي الصفات عن الباري تعالى، فهم معطلة، والثانية القول بالقدر وأن العبد هو الفاعل الحقيقي للخير والشر، والثالثة القول بالمنزلة بين المنزلتين، والرابعة: قولهم في الفريقين من أصحاب الجمل: إن أحدهما مخطئ لا بعينه.

ينظر لذلك: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ). الملل والنحل، (تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل)، دار الفكر، بيروت، د.ت. ص ٤٣. والرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ). اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين، ط ١، (تعليق: محمد المعتصم بالله)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م. ص ٣٤.

(٢) الكشاف، ص ٢٤٠.

(٣) وهذا ما تسميه المعتزلة الوعد والوعيد. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٤٥.

(٤) تجدر الإشارة هنا إلى أن أبا السّعود ينتمي في معتقده إلى مذهب أهل السنة، كما يبدو لمن يطالع تفسيره، ومذهب أهل السنة عند العلماء مجموع ما قالته الأشعرية والماتريدية، ويقوم هذا المذهب على إثبات الصفات للباري مع التنزيه، وإثبات الفاعلية الحقيقية لله تعالى مع الاختيار التام. تنظر تفاصيل هذا المذهب في:

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ). الفرق بين الفرق، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

ص ٢٤٨. والشهرستاني، الملل والنحل، ص ٩٤.

الكفر" (١). ولذلك نفى هذا التعلق الذي ذكره الزمخشري، وجعل قوله تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) معطوفاً على خبر إنّ وفيه نظر، لأنه بهذا العطف يصير منفيّاً، وهل التشاجر إلا في هذا؟! والأقرب أن تكون هذه الجملة من باب الاستئناف، فيتم له مراده من نفى التعلق الذي ذكره الزمخشري (٢).

المسألة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٣). جعل أبو السعود (تكليماً) مصدراً مؤكّداً رافعاً لاحتمال المجاز (٤)، ليثبت بهذا معتقده في أنّ الله تعالى كلم موسى (عليه السلام) على الحقيقة، لأنه لا يقع المجاز مع التأكيد، وبهذا يتم له الرد على المعتزلة، الذين ينفون نسبة الكلام إلى الله تعالى على الحقيقة.

مناقشة أبي السعود:

يميل الباحث إلى أن ما ذكره أبو السعود في هذا السياق لا ينهض دليلاً على المعتزلة، وذلك من وجهين: الأول أنّ هذا المصدر لتأكيد الفعل، لذلك جعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه المصادر

(١) التفسير، ج ٢، ص ١٨٧. وينظر تفصيل المسألة في: ابن منير المالكي، أحمد بن محمد (ت ٦٨٣هـ)، الانتصاف (حاشية على الكشاف)، ط ١، (اعتنى به: خليل مأمون شيجا)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م. ص ٢٤٠.

(٢) قال أبو البقاء العكبري في إعراب هذه الجملة: وهو مستأنف غير معطوف على يغفر الأولى، لأنه لو عطف عليه لصار منفيّاً. ينظر: التبيان، ج ١، ص ٣٦٤، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٦٧١. وقد تعقب الزمخشريّ ورد قائلته في هذه الآية الكريمة، وذكر أحمد ياقوت هذه المسألة في: ظاهرة الإعراب، ص ١٩٢، ولكنه لم يحررها على الجادة.

(٣) النساء / ١٦٤.

(٤) التفسير، ج ٢، ص ٢٥٦.

المؤكددة بدلاً من اللفظ بالفعل^(١). ومن هنا ضَعَّف قول من قال: إنَّ فائدة هذه المصادر، رفع المجاز عن الفاعل^(٢)، فإذا سلّم هذا، فقوله تعالى (كلم الله) يحتمل مجازين أحدهما: إطلاق الكلام على الوحي، أو على أي صورة غير الكلام الحقيقي، والثاني: إطلاق لفظ الجلالة (الله) على أمره، بمعنى أن الله تعالى أمر أن يُكلم موسى، فإذا أريد رفع المجاز عن الأول جيء بالمصدر (تكليماً)، وإذا أريد رفع المجاز عن الثاني جيء بالتوكيد المعنوي، فمبلغ ما في قوله تعالى (تكليماً) أنه يدل على وقوع الفعل حقيقة، ولكن ليس ثمة تعرّض لتأكيد الفاعل^(٣)، والمعتزلة تقول بوقوع الفعل على الحقيقة في هذه الآية، فلا تشاجر معهم في ذلك^(٤)، وإنما تتمّ الحجة عليهم برفع المجاز عن الإسناد لا عن الحدث المطلق. الوجه الثاني: لكي يتم استدلال أبي السعود بالآية، فيجب على الخصم أن يسلم له بأنه لا يصح المجاز مع التوكيد، وهذا أمر لا يسلم بالإطلاق، فقد عقد بعض العلماء فصولاً في المجاز الذي وكفته العرب كما وكدت الحقيقة، واحتج هؤلاء بنصوص القرآن وأشعار العرب^(٥). بل إنني وجدت أبا السعود نفسه حمل قوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾^(٦) على الهلاك. أي:

(١) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ). الكتاب، ط ٤، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٣٨١. وينظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ). المقتصد في شرح الإيضاح، (تحقيق: كاظم بحر المرجان)، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م. ج ١، ص ٥٨٢. والكيشي، محمد بن أحمد (ت ٦٩٥هـ). الإرشاد إلى علم الإعراب، ط ١، (تحقيق: عبد الله علي ومحسن سالم) جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٩م. ص ٢١٣.

(٢) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٢. قال الزركشي: "ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله لموسى". وجعله الزجاج تأكيداً للكلام وقال: فهو كلام كما يعقل الكلام لا شك في ذلك. معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣٣.

(٤) تقول المعتزلة: إن الله تعالى خلق لموسى كلاماً في الشجرة. ينظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٤، والزمخشري، الكشاف، ص ٣٨٤.

(٥) ينظر لذلك: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٣-٤٥٤، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٣٩، والزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٦) النمل / ٥٠.

أهلكناكم إهلاكاً غير معهود^(١)، وهذا مجاز قد أكد في الآية الكريمة بالمصدر^(٢).

المسألة الثالثة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْمَ آثَ فِيكُمْ ضَعِفًا﴾^(٣). لما كان التخفيف مقيداً بالظرف (الآن)، وكان العلم معطوفاً على التخفيف، كان العلم بضعفهم مقيداً بالظرف أيضاً كما قيد التخفيف، والتسليم بهذا مصير إلى اعتقاد نفي أزلية العلم بحق الله تعالى، وأنه يستفيد العلم بالشيء عند كونه وحدثه^(٤)، وهذا ما يأباه معتقد أبي السعود، فإنَّ أهل السنة يعتقدون أن علم الله تعالى صفة أزلية قائمة بذاته، تتعلق بالواجبات والممكنات والمستحيلات تعلق إحاطة وانكشاف^(٥)، ولأنَّ علمه سبحانه ليس ناشئاً عن نظر واستدلال، فلا يوصف بأنه متجدد بعد عدم.

وبالنظر في تطبيق أبي السعود، فإنه سلم بتعلق العلم بالظرف من خلال العطف، ولكنه لم يسلم باللازم الظاهر لهذا التعلق. يقول عند تفسير هذه الآية: "والمراد بعلمه تعالى بضعفهم، علمه تعالى به من حيث هو متحقق بالفعل، لا علمه تعالى به مطلقاً، كيف لا وهو ثابت في الأزل"^(٦)، فهذا التأويل من باب حمل العلم على متعلقه، فيكون تقييد علم الله بالآن باعتبار تعلقه^(٧) بمعنى أن

(١) التفسير، ج٦، ص٢٩١.

(٢) ينظر: الزركشي، البرهان، ج٢، ص٢٤٣.

(٣) الأنفال / ٦٦.

(٤) ينظر: ابن الخياط، عبد الرحيم بن محمد (ت٣٠٠هـ). الانتصار والرد على ابن الروندي، (تحقيق: ينبرج)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الندوة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م. ص١٢٠. وياقوت، ظاهرة الإعراب، ص١٩٦.

(٥) ينظر: الصاوي، أحمد بن محمد (ت١٢٤١هـ). شرح جوهرة التوحيد، ط٢، (تحقيق: عبد الفتاح اليزم)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٩م. ص١٧٨.

(٦) التفسير، ج٤، ص٣٥.

(٧) ينظر: الألوسي، محمود بن عبد الله (ت١٢٧٠هـ). روح المعاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م. م٥، ج١٠، ص٣٢.

العلم هنا يحمل على المعلوم، ولا ضير من تقييد تحقق المعلوم بالظرف، وإنما يمتنع تقييد العلم أو تعلق العلم بالظرف ضرورة منع اعتقاد تكمل الله بإدراك حادث متجدد.

المسألة الرابعة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَةٌ أَنْقَلَهَا إِلَيْكَ مَرِيَمٌ

وَرُوحٌ مِنْهُ^(١). جعل أبو السعود (من) في قوله (منه) لابتداء الغاية مجازاً، ونفى أن تكون تبعيضية كما زعمت النصارى^(٢)، لينفي مدعاهم في أن المسيح (عليه السلام) جزء من الله، وأن اتصاله بالله تعالى على سبيل اتصال الأبناء بالأباء، وفي هذا تنزيه الله تعالى عن الجسمية وخصائصها ونقائصها.

المسألة الخامسة:

في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضَعَنَّ إِلَيْهِ أَوْعِدُهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^(٣). جعل أبو السعود

قوله (لَيَضَعَنَّ) علة لفعل محذوف يدل عليه المقام، أي: ولكون ذلك جعلنا ما جعلنا، أو علة أخرى

للإيحاء، معطوفة على قوله (غروراً) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ

الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾^(٤)، على أن (غروراً) مفعول له، وخطأ

المعتزلة لأنهم جعلوا اللام في (لَيَضَعَنَّ) لام العاقبة، أو لام القسم، أو لام الأمر، وقال: إن ضعفه في

(١) النساء / ١٧١.

(٢) التفسير، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣) الأنعام / ١١٣.

(٤) الأنعام / ١١٢.

غاية الظهور^(١).

وهذا الوجه الذي قرره أبو السّعود، سبيل إلى إثبات معتقده في أن كفر الكافر غير خارج عن إرادة الله تعالى، وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر، وتقدير الآية: "وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من شياطين الإنس والجنّ، ومن صفته أنه يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، وإنما فعلنا ذلك لتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون، أي: إنما أوجدنا العداوة في قلب الشياطين الذين من صفتهم ما ذكرناه ليكون كلامهم المزخرف مقبولاً عند هؤلاء الكفار"^(٢).

ولما اضطر المعتزلة في هذه الآية، ذلك أنهم لا يجيزون نسبة خلق القبائح إلى الله تعالى، ومن ثم فلا يعللون بها أفعاله تعالى، قالوا: اللام للعاقبة أو للقسم أو للأمر^(٣)، واكتفى أبو السّعود بتضعيف رأيهم دون ذكر وجه هذا التضعيف، وسأذكر وجوه الضعف فيما ذهب إليه المعتزلة.

الوجه الأول: قالوا: إنّ اللام في (لتصغى) لام العاقبة^(٤)، أي: ستؤول عاقبة أمرهم إلى هذه الأحوال المذكورة في الآية، وجواب هذا الوجه أنّ الزمخشري نفسه، وهو المعتزلي، جعل لام العاقبة لام العلة، إلا أنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة^(٥)، فالحمل عليها حمل على المجاز، والحمل على (كي) حمل على الحقيقة، وهذا الأخير أولى^(٦).

الوجه الثاني: قالوا: إنّ اللام للقسم، كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون، وردّ بأنّ النون حذفت ولام القسم باقية على فتحها، كما في قول الشاعر:

(١) التفسير، ج٣، ص١٧٦.

(٢) ينظر: الفخر الرازي، محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ). مفاتيح الغيب، (قدم له: خليل الميس)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م. م٧، ج١٣، ص١٦٤.

(٣) ينظر: الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد (ت١٠٦٩هـ). عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت. ج٤، ص١١٥.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص٣٤٣، وسماها لام الصيرورة.

(٥) ينظر، ابن هشام، المغني، ص٢٨٣.

(٦) ينظر لذلك: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٧، ص١٦٥.

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع^(١)

بفتح لام (ليعلم)، والاكتفاء باللام في المضارع الواقع جواباً للقسم؛ اختلف العلماء في جوازه، وقد منعه البصريون^(٢).

الوجه الثالث: قالوا: إن اللام لام الأمر، وردّه بعض العلماء بأن لو كانت اللام للأمر، ما ثبت حرف العلة معها، وهذا الرد فيه نظر، وتدفعه القراءة المتواترة: (إنه من يتقي ويصبر)^(٣). بياض في الوصل والوقف^(٤)، ولكن قد يدفع هذا القول بأن يقال: إن الواو في (ولتصغى) تقتضي تعلقه بما قبله، فحملة على الابتداء بعيد^(٥). فيبقى بعد هذا السبر الوجهان اللذان اختارهما أبو السّعود، وهما أن تكون (ولتصغى) علة أخرى للإيحاء معطوفة على (غروراً)، أو علة لفعل محذوف يدل عليه المقام، كما سبق، وفي الوجه الأول تجاؤل ونقاش مع أبي السّعود.

مناقشة أبي السّعود في الوجه الأول:

قد يرد على أبي السّعود في اختياره الوجه الأول، أن الغرض من الإيحاء هو التّغيير، كما في الآية، وقوله تعالى: (ولتصغى إليه...) عين التّغيير لا معنى التّغيير، فإذا عطف على الأول، أعني: غروراً، كان المعطوف عين المعطوف عليه، وهو ممتنع^(٦).

ولذلك قد يكون الوجه الثاني مما اختاره أبو السّعود أرجح من غيره.

(١) البيت من الطويل، وهو للكُميت بن معروف، انظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج ١، ص ٥٢٦.

وانظر تفاصيل المسألة في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٦٨، والآلوسي، روح المعاني، م ٤، ج ٨، ص ٧.

(٢) ينظر لذلك: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٦٨.

(٣) يوسف / ٩٠. وهذه قراءة ابن كثير وحده. ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص ٣٥١.

(٤) ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص ٣٥١.

(٥) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، م ٧، ج ١٣، ص ١٦٥.

(٦) المصدر نفسه، م ٧، ج ١٣، ص ١٦٥.

المسألة السادسة:

في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾^(١).

جعل أبو السَّعود كلمة (الملائكة) معطوفة على الاسم الجليل، ويفهم من تفسيره أنّ الجارّ في قوله (في ظلال) متعلق بقوله (يأتيهم)، ثم علل تقدم الظرف (في) وتوسطه بينهما للإيدان بأن الآتي أو لا من جنس ما يلبس الغمام، ويترتب عليه عادة، أمّا الملائكة، وإن كان إتيانهم مقارناً لما ذكر من الغمام، لكن ذلك ليس بطريق الاعتقاد^(٢). وهو بهذا التعليل لتقديم الظرف، ينفي الحقيقة في إسناد الإتيان إلى الله تعالى، ضرورة ألا يحلّ الله في شيء من خلقه، وهذا التحليل ينسجم مع معتقد أبي السَّعود في نفي الحلول والانتقال والجهة عن الله تعالى^(٣)، ذلك أنّ الله تعالى ليس من جنس ما يلبس الغمام، فوجب حمل الآية على الإسناد المجازي، كأن يقال: يأتيهم أمر الله أو بأسه، أو يأتيهم الله بأمره، وهذا بالجملة من جنس ما يلبس الغمام عادة، وعليه فلا إشكال بتعلق الجار بـ (يأتيهم الله)^(٤).

(١) البقرة / ٢١٠.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) ينفي أهل السنة هذه المعاني الموهمة للجسمية عن الله تعالى، ويتأولون ما يدل بظاهره على ذلك.

(٤) وتحليل أبي السَّعود لا ينسجم مع القراءة بتأخير الظرف (إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلال)، وهو حرف شاذ قرأ به عبد الله بن مسعود، والذي يميل إليه الباحث في هذه الآية أن تحمل على الحقيقة، حكاية عن اليهود، وهو وجه حسن ذكره الرازي في تفسيره، والمعنى أنهم لا يقبلون دينك إلا أن يأتيهم الله، في ظلال من الغمام والملائكة، وهذا منسجم مع معتقد اليهود، فقد قالوا لنبيهم من قبل (لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة) [البقرة: ٥٥]، وكانوا يعتقدون، لتشبيهم، أن الله تعالى، تجلّى لموسى على الطور في ظلال من الغمام، وطلبوا مثل ذلك في زمان محمد (صلى الله عليه وسلم)، وعلى هذا التقدير، يكون الكلام حكاية عن معتقد يهود، القائلين بالتشبيه، فلا يحتاج مع هذا إلى تأويل، وبالجملة فالآية تدل على أنّ قوماً ينتظرون أن يأتيهم الله، وليس في الآية دلالة على أنهم محقون في ذلك الانتظار أو مبطلون.

ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، م ٣، ج ٥، ص ٢٣٥. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٤٥.

المسائل الشرعية الفرعية:

المسألة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِمُ السَّلَوةُ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١). البحث هنا في قوله (وأيديكم إلى المرافق)، إذ اختلف الفقهاء في إدخال المرفقين في غسل اليدين في الوضوء^(٢)؛ وذلك لاختلافهم في معنى حرف الجر (إلى)، فمن حمله على الغاية، لم يدخل المرفقين في الغسل؛ لأن الحد عنده غير داخل في المحدود، ومن حمله على معنى (مع) أدخلهما في الغسل^(٣). فما موقف أبي السعود من هذه المسألة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تقرير المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه أبو السعود، فقد تقدم في هذه الدراسة، أنه حنفي المذهب^(٤)، وفي مذهبه يجب إدخال المرفقين في غسل اليدين في الوضوء، وقد راح أبو السعود يثبت مذهبه من خلال البحث في معاني حرف الجر (إلى)، وحاصل بحثه أن (إلى) في هذه الآية^(٥):

١- إما أن تكون بمعنى (مع) ومثل عليه بقوله تعالى: ﴿وَرَبِّدَعَكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾^(٦)، وقد

(١) المائدة/٦

(٢) مذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبي حنيفة وجوب إدخالهما، ومذهب أهل الظاهر، وبعض متأخري المالكية، والطبري، أنه لا يجب إدخالهما في الغسل. ينظر: ابن رشد، محمد بن أحمد (ت٥٩٥هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٥.

(٣) ينظر تحرير هذا الخلاف في: ابن رشد، بداية المجتهد، ص ١٥.

(٤) ينظر: ص ٣٤ من هذه الدراسة.

(٥) التفسير، ج٣، ص ١٠.

(٦) هود / ٥٢.

نصّ العلماء على أن (إلى) تكون للمعية في بعض السياقات؛ إذا ضم بها شيء إلى آخر^(١)، وعليه فيجب إدخال المرفقين في الغسل.

٢- أن تكون للغاية مطلقاً، ولا دلالة فيها على الخروج أو الدخول، إنما يطلب هذا من دليل خارج عنها، وإذ لم يتحقق الدليل في الآية، وكانت الأيدي متناولة للمرافق، حكم بدخولها احتياطاً.

٣- أن (إلى) من حيث إفادتها للغاية، تقتضي الخروج، لكن لما لم تتميز للغاية ههنا عن ذي للغاية؛ وجب إدخالها احتياطاً.

مناقشة أبي السعود:

قد يرد على الوجه الأول الذي ذكره أبو السعود، جواز الحمل على قول الخصم أيضاً، فللخصم أن يقول له: من أين لك أنّ (إلى) ههنا بمعنى (مع)، فإن كان بقرينة خارجية، كانت (إلى) في جملة المدلول عليه، لا الدليل، وإن كان باعتبار ضم شيء إلى آخر؛ وقع الدور^(٢)، وهو ممتنع، إذ توقف إثبات معنى الضمّ في (إلى) على معنى الضمّ في النصّ، وتوقف إثبات معنى الضمّ في النصّ على معنى الضمّ في (إلى). بل قد يكون الحمل على للغاية أولى إذا ثبت أن الحمل على المعية من باب المجاز^(٣).

وأما الوجه الثاني، وهو أن تكون للغاية مطلقاً، فمخالف لأكثر النحاة، كما حققه أبو حيان الأندلسي^(٤)، إذ ذهب أكثر المحققين إلى إفادتها خروج ما بعدها، إذا لم يكن ثمة قرينة تفيد خلاف ذلك.

(١) ابن هشام، المغني، ص ١٠٤.

(٢) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٧٦.

(٣) قال ابن دقيق العيد: إنها حقيقة في انتهاء للغاية، مجاز في المعية، ويدل على ذلك كثرة نصوص أهل العربية على ذلك. ينظر: ابن دقيق العيد، محمد بن علي (ت ٧٠٢هـ). إحكام الأحكام، ط ١، (تحقيق: عبد القادر عرفان)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط، ج ٤، ص ١٨٩. وممن ذهب إلى أنها للغاية مطلقاً، الزمخشري كما في تفسيره، ص

والباحث يميل إلى الوجه الثالث، إذ إنه غيا الغسل إلى المرافق، ولم تتميز المرافق بحد فاصل عن الساعد؛ فوجب إدخالها فيه، وهذا من باب قولهم: بعثك هذا الثوب من هذا الطرف إلى ذلك الطرف، فطرف الثوب غير منفصل عن الثوب بحد محسوس فاصل، بخلاف قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾^(١)، فإن النهار منفصل عن الليل انفصلاً محسوساً، والغاية هنا متميزة بانفصال محسوس بين النور والظلمة^(٢).

المسألة الثانية:

والباحث هنا في الآية نفسها، إذ اختلف الفقهاء أيضاً في حكم ترتيب أفعال الوضوء^(٣)، وذلك للاختلاف فيما تقتضيه واو العطف من الترتيب والنسق، أو الجمع مطلقاً، وذهب أبو السعود إلى أفضلية الترتيب لا إلى وجوبه^(٤)، وهذا موافق لمذهبه الفقهي، وعليه فالواو عنده لا تفيد الترتيب والنسق^(٥).

وقد يكون تمسك القائلين بوجوب الترتيب بحرف الفاء في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ﴾^(٦) أنسب من حيث الاستدلال؛ لأنه يقتضي وجوب الابتداء بغسل الوجه، إذ إن الفاء

(١) البقرة / ١٨٧.

(٢) هذا جواب الرازي، ينظر: مفاتيح الغيب، م٦، ج١١، ص١٦٢.

(٣) ذهب أبو حنيفة ومالك والظاهرية إلى أن الترتيب سنة، وذهب الشافعي وأحمد بن حنبل إلى أنه فريضة. ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ص١٩.

(٤) التفسير، ج٣، ص١١.

(٥) ذهب بعض العلماء إلى أن واو العطف لا تفيد الترتيب بإجماع النحاة، ومنهم السيرافي، وأبو الحسين المزني، وقد رده ابن هشام في المغني، ص٤٦٤، وذكر جملة من النحاة القائلين بذلك.

ينظر: المزني، أبو الحسين. الحروف، ط١، (تحقيق: محمود حسني، محمد حسن عواد)، دار الفرقان،

عمان، ١٩٨٣م، ص٩٩. وينظر تعليق المحققين في الهامشة رقم (٤٧٨).

للتعقيب، وإذا وجب الترتيب في هذا العضو، وجب في غيره؛ إذ لا فرق^(١).

المسألة الثالثة:

في قوله تعالى في الآية ذاتها ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٢)، اختلف العلماء في مقدار الممسوح من الرأس، وسبب اختلافهم ما في حرف (الباء) من الاشتراك في لغة العرب، فمن العلماء من عدّها زائدة؛ فقال بوجوب مسح الرأس كاملاً، ومنهم من عدّها للتبويض؛ فقال بوجوب مسح بعض الرأس^(٣). وقد ذكر أبو السّعود هذه الأقوال، ثم جعل التحقيق فيها أنها تدل على الإلصاق، فكأنه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب عنده، كما يقتضيه لو قيل: وامسحوا رؤوسكم، فإنه كقوله تعالى: ﴿مَاعَسَلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٤)؛ وعليه فهو يثبت مذهب الحنفية القائل بوجوب مسح بعض الرأس^(٥).

تذنيب ونقاش:

من العلماء من أنكر أن تكون الباء للتبويض، ومنهم أبو الفتح ابن جني. قال: "فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي، رحمه الله تعالى، من أن الباء للتبويض؛ فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به

(١) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، م٦، ج١١، ص ١٥٧.

(٢) المائدة / ٦.

(٣) مذهب مالك وجوب مسح الرأس كله، ومذهب أبي حنيفة والشافعي وجوب مسح بعض الرأس. ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ص ١٥.

(٤) التفسير، ج٣، ص ١٠.

(٥) وقد حصر الأحناف الفرض بمسح ربع الرأس. ينظر: الموصلي، عبد الله بن محمود (ت٦٨٣هـ). الاختيار لتعليل المختار، (تحقيق: زهير عثمان)، دار الأرقم، بيروت، د.ت. ج١، ص ١٢.

تَبَّتْ^(١). وهذا القول فيه نظر، فقد أثبت التبعية في الباء: الأصمعي (ت ٢١٠هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وأبو علي الفارسي، شيخ ابن جني، والكوفيون^(٢)، وفي هذا رد كاف على أبي البقاء العكبري في قوله: "وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعية، وليس بشيء يعرفه أهل النَّحو"^(٣). ومن العلماء من قال: إن التبعية لا يفهم من الحرف، بل من معنى الكلام، وإنما يقال: إن الحرف يعطي معنى، إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف^(٤)؛ وعليه فتكون الباء ههنا، أيضاً، من جملة المدلول عليه، لا الدليل.

وقد تكون هذه الاعتراضات حملت أبا السعود على اختيار الأصل في الباء؛ فاختار معنى الإلصاق الذي لا يقتضي عنده استيعاب الرأس عند المسح، ولكن هذا لا يسلم من اعتراض؛ لأن مسح بعض الرأس لا يطلق عليه أنه ملصق المسح بالرأس، إنما يطلق عليه أنه ملصق المسح ببعض الرأس. على ما حققه أبو حيان الأندلسي^(٥).

المسألة الرابعة:

قريء قوله تعالى في الآية ذاتها (وأرجلكم) بالجر^(٦)، فجعله أبو السعود من باب الجر على

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). سر صناعة الإعراب، ط ١، (تحقيق: مصطفى السقا وآخرين)، وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م. ج ١، ص ١٣٩.

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني، ص ١٤٢.

وابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري، النحوي اللغوي، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار، وثقة بعض العلماء، ووصفه بعضهم بالدين الفاضل، وجرحه بعضهم وحمل عليه. له: معاني القرآن، ومختلف الحديث، وطبقات الشعراء، وغيرها.

ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٦٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٤٢٢.

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٥٠٦.

(٥) البحر المحيط، ج ٤، ص ١٩٠.

(٦) مرّ تخريج هذه القراءة في ص ٨٩.

الجوار، "وفائدته التتبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صبّ الماء عليها، ويغسلها غسلًا قريبًا من المسح"^(١)، وذلك أن المذهب عنده غسل الرجل لا مسحها^(٢).

مناقشة أبي السعود:

قد يرد على أبي السعود أن الجر على الجوار في نفسه ضعيف، مختلف في صحته، وقد أنكره بعض العلماء^(٣)، فيجب تنزيه كلام الله عنه، ثم إنهم اشترطوا في الجر على الجوار الأمن من الالتباس، كقولهم: (جَرُّ ضَبِّ خَرَبٍ)، فمن المعلوم أن الخرب لا يكون نعتًا للضب، وهذا الأمن غير حاصل في هذه الآية، ثم إنّ الخفضَ على الجوار لا يكون في النسق؛ لأن حرف العطف يمنع من التجاور^(٤).

المسألة الخامسة:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٥). قال أبو السعود: إن الآية ظاهرة في تحريم متروك التسمية عمداً كان أو نسياناً، ثم ذكر مذهب إمامه أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ)، في التفريق بين عمد والنسيان في ترك التسمية، إذ يُحرّم أكل متروك التسمية عمداً، ولا يحرم المتروك نسياناً^(٦)، ثم عدّ أبو السعود قوله تعالى: ﴿وَأِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ جملة مستأنفة،

(١) التفسير، ج ٣، ص ١١.

(٢) مذهب الحنفية والجمهور غسل الرجلين مع الكعبين. ينظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ص ١٧. والموصلي، الاختيار، ج ١، ص ١٣.

(٣) ممن أنكره: السيرافي، وابن جني. ينظر: ابن هشام، المغني، ص ٨٩٦، والسيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٥٧٩.

(٤) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، م ٦، ج ١١، ص ١٦٤، وابن هشام، المغني، ص ٨٩٥.

(٥) الأنعام / ١٢١.

(٦) التفسير، ج ٣، ص ١٨٠.

وقيل حالية، فكأنه يميل إلى تضعيف الحالية فيها، ويقدم الاستئناف، وهذا منسجم مع ما قرره سابقاً من التحريم؛ لأنه بالاستئناف لا يخصص النهي، فيظل التحريم على إطلاقه. أما باختيار الحالية، فإنه من المقرر أن الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها، فيتخصص بها النهي، وعليه فيكون المعنى: لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق مفسر بقوله تعالى: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِمَاءٍ﴾^(١)، وعليه؛ فتحمل الآية على جواز أكل ما لم يسم عليه غير الله. وهو مذهب الشافعية، واستبعد أبو السّعود جعل الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ عاطفة؛ لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر^(٢).

مناقشة أبي السّعود:

يبقى هنا سؤال: ما مسوغ استبعاد الحالية في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ من الجهة التّحوية؟ أبو السّعود لم يبين المسوغ، وترك الباب مفتوحاً للبحث فيه، ولا أظن أنه استبعد الحالية من جرا الفقه حسب، بل ثمة جهة نحوية تحسن الإشارة إليها.

قال بعض العلماء: يردُّ على كونها حالاً، التوكيد بـ (إنّ) واللام في قوله ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ لأن هذه المؤكّدات تحسن فيما قصد الإعلام بتحقيقه البتة، والحال ههنا واقعة في النهي، وقد تقرر أن الحال الواقعة في الأمر والنهي مبناها على التقدير، فوقع التنافي^(٣).

ومذهب مالك مثل مذهب أبي حنيفة، على تحقيق ابن رشد، ومذهب الشافعي: جواز أكل متروك التسمية بعمد أو نسيان، ومنع أكل متروك التسمية بعمد أو نسيان، مذهب أحمد وأهل الظاهر، على تحقيق أبي السّعود.

ينظر: ابن رشد بداية المجتهد، ص ٣٦٩، وأبو السّعود، التفسير، ج ٣، ص ١٨٠.

(١) الأنعام / ١٤٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني، ص ٦٣١-٦٣٢.

(٣) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، م ٤، ج ٨، ص ١٦.

فربما حمل هذا الوجه أبا السعود على استبعاد الحالية، واختيار الاستئناف. ويجاب عن هذا الاعتراض، بأن جهة التأكيد غير جهة التقدير؛ فلا يقع التنافي، وذلك أن التحقق الناتج عن التأكيد منصب على حكم هذا النوع من الفسق، وهو ما أهلّ لغير الله به، وهذا مناسب للحكم، أما التقدير فنصب على كون المأكول من هذا النوع الذي قد تحقق حكمه أو لا، فكأنه قيل: لا تأكلوا منه إذا كان من هذا النوع من الفسق الذي الحكم فيه متحقق^(١)، وأما اختياره الاستئناف، فيرد عليه أن الأصل بالواو أن تربط ما بعدها بما قبلها^(٢)، لذلك يظلّ وجه الحالية في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ

لَفُسْقٌ﴾ مقبولا مسوّغا.

المسألة السادسة:

في قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَأَمْسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣).

ذهب أبو السّعود إلى أنّ ظاهر الآية: أنّ من بلغ غير رشيد، إما بتبذير أو عجز عن التصرف بالمال، لا يُدفع إليه ماله أبدا^(٤)، وجعل (حتى) ابتدائية تقع بعدها الجمل، وما بعدها جملة شرطية جعلت غاية للابتلاء، وفعل الشرط: (بلغوا)، وجوابه الشرطية الثانية. كأنه قيل: وابتلوا

(١) الألويسي، روح المعاني، م، ٤، ج، ٨، ص ١٦.

(٢) هذا اعتراض الفخر الرازي كما في مغني ابن هشام، ص ٦٣١.

(٣) النساء / ٦.

(٤) التفسير، ج ٢، ص ١٤٥. وهذا الذي ذكره أبو السّعود هو مذهب مالك والشافعي، ومذهب صاحبي أبي حنيفة، أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني. ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، (تعليق: عرفات العشا)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، م ٣، ج ٥، ص ٣٤ والألويسي، روح المعاني، م ٢، ج ٤، ص ٢٠٦.

اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم، بشرط إيناس الرشد منهم^(١).

ومعتمد أبي السعود هنا قاعدة توالي الشرطين، فقد نص بعض العلماء على أنه: إن توالي الشرطان بعطف بالفاء، فالجواب للثاني، والثاني وجوابه، جواب للأول^(٢).

المسألة السابعة

في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾^(٣)، اختلف العلماء في عود الضمير في قوله (فإنه)، وعليه فقد اختلفوا في نجاسة عين الخنزير أو لحمه، ومذهب أبي السعود نجاسة عين الخنزير^(٤)، لذلك جعل الضمير عائداً إلى الخنزير^(٥)، وقد علل أصحاب هذا المذهب هذه المسألة، بأن الضمير إذا احتمل العود إلى شيئين، كان عوده إلى الأقرب أرجح، وعارضه أبو حيان الأندلسي في تفسيره، بأن المحدث عنه إنما هو اللحم، وقد جاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه^(٦).

وعليه فقد قرّر هؤلاء العلماء أنّ الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه، وأمكن عوده على كل منهما، فإنه يعود على المضاف، لأن المضاف هو محل الحديث، والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع، لتعريف المضاف أو تخصيصه^(٧). والباحث يرى أنّ القاعدة بحاجة إلى مزيد من الضبط لتشمل سياقات أكثر، فقد يكون المحدث عنه هو المضاف إليه، وليس المضاف، فيرجع الضمير إليه. ومثاله قوله تعالى: ﴿فَطَلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كُذِبًا﴾^(٨)، فإمكان العود

(١) التفسير، ج ٢، ص ١٤٥.

(٢) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط ١ (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٦م. ج ٤، ص ٢٦٨.

(٣) الأنعام / ١٤٥.

(٤) وهو مذهب الحنفية. ينظر: الموصلي، الاختيار، ج ١، ص ٢٩.

(٥) التفسير، ج ٣، ص ١٩٤.

(٦) البحر المحيط، ج ٤، ص ٦٧٤.

(٧) الإسنوي، الكوكب الدرّي، ص ٢٠٢.

(٨) غافر / ٣٧.

إلى كل من المضاف والمضاف إليه حاصل من جهة اللغة، ولكننا عرفنا من السياق أن المحدث عنه هو المضاف إليه، فالباحث يقترح أن تُحرَّر القاعدة بعود الضمير على المحدث عنه، سواء أكان مضافاً أم مضافاً إليه، في حال إمكان العود على الطرفين.

المسألة الثامنة:

في قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(١). أعاد أبو السَّعود الضمير في (بعولتهن) على بعض أفراد المطلقات^(٢)، ذلك أن الطلاق المتحدث عنه في الآية هو الطلاق الرجعي، فليس الردّ حقاً للمطلِّق في كل طلاق.

لكن يردُّ على قول أبي السَّعود السابق، أن الضمير باعتبار هذا القيد أخصّ من المرجوع إليه، وأجيب بأنّ عود الضمير إلى خاص في ضمن العام، أو مقيد في ضمن المطلق، غير ممتنع، واقع في القرآن الكريم وغيره، وهو كإعادة الظاهر وتخصيصه^(٣).

وفي الآية ذاتها، استشكل أبو السَّعود ما يفيد اسم التفضيل (أحق)، ذلك أن اسم التفضيل يفيد المشاركة وزيادة، كما هو معلوم، والمرأة ليس لها حقّ في الرجعة تشارك الرجل فيه، وقد خرّج أبو السَّعود اسم التفضيل في هذه الآية الكريمة على صورة من صور المشاركة من قبل المرأة، وهي رفضها للرجعة، فإذا أراد الرجل الرجعة والمرأة تأبأها، وجب إثبات قوله على قولها^(٤). وذهب بعض العلماء إلى أن المقصود بالتفضيل هنا: أن البعولة أحق بالرجعة منهم بالمفارقة^(٥)، وعلى هذا القول فلا دخل للنساء فيما يفيد التفضيل من المشاركة.

(١) البقرة / ٢٢٨.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢٢٥.

(٣) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج ١، ص ١٤١، والشهاب، عناية القاضي، ج ٢، ص ٣١٢.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٢٢٥.

(٥) ينظر: الشهاب، عناية القاضي، ج ٢، ص ٣١٢.

المسألة التاسعة:

في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾^(١). جعل أبو السَّعُود (عَصُوا) معطوفاً على (كفروا) وداخلاً معه في حيزِ الصلّة، فيصير المقصود: معاصيهم المغايرة لكفرهم، لأنه لا يجوز عطف الشيء على نفسه، ثم استدلّ بهذا على أنّ الكفار مخاطبون بفروع الشريعة في حق المؤاخظة^(٢)، وهي مسألة اختلف العلماء فيها^(٣).

مناقشة أبي السَّعُود:

لم ينتبه أبو السَّعُود في هذا الوجه لجواز عطف موصول محذوف على موصول ظاهر، فيصير قوله ﴿وَعَصُوا الرَّسُولَ﴾ بمعنى: والذين عصوا الرسول^(٤)، فيحمل الإخبار على الكفرة والعصاة، فلا يصح الاستدلال بالآية على مذهب أبي السَّعُود. وحذف الموصول الاسمي أجازته الكوفيون وغيرهم من العلماء، ومن حججهم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بِالَّذِي نُنزِلُ بِإِذْنِنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكَ﴾^(٥). أي: والذي أنزل إليك^(٦)، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

(١) النساء / ٤٢.

(٢) التفسير، ج ٢، ص ١٧٨.

(٣) ينظر الخلاف في: الإسنوي: نهاية السؤل، ج ١، ص ١٦٦ وما بعدها وقد ذكرت المسألة هنا لأنها في أصلها فرعية كما يقول الإسنوي في المصدر السابق، ج ١، ص ١٦٧.

(٤) ذكر أبو السَّعُود في تفسيره، ج ٢، ص ١٧٨، هذا الوجه ولم يعلّق عليه، وكأنه ضعفه بتأخيره وذكره بعد (قيل).

(٥) العنكبوت / ٤٦.

(٦) ينظر: ابن هشام، المغني، ص ٨١٥. وفيه: أن الأخفش وابن مالك أجازا حذف الموصول الاسمي، واشترط ابن مالك كونه معطوفاً على موصول آخر. وهذا متحقق في الآية الكريمة.

المبحث الثالث: مسائل نحوية في تفسير أبي السعود:

تكثر المسائل النحوية في تفسير أبي السعود، وتتشعب بحسب مقام التفسير، ومن المفيد هنا أن أذكر أبرز المسائل التي تساعد على تبين المنهج النحوي في تفسيره، ويكثر دورانها فيه، ولتنظيم عرض المادة، جعلت هذه المسائل في عائلات بحسب ما يجمع بينها، فتحصّل عندي: التعلقات، والحروف والأدوات، وما ندد من المسائل وتفرق، جمعته تحت عنوان: مسائل متفرقة، وسأشرع الآن في تفصيل ما أجملت.

التعلقات:

تضم هذه العائلة أمثال: العطف، وتعلقات حروف الجر، وعود الضمير، وسأعرض أبرز مسائل كل نوع، وأناقش ما يحتاج إلى نقاش منها:

أولاً: العطف

(أ) عرض أبو السعود لمسألة التغاير بين المعطوفين في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْإِنسَانَ فِي الْعِلْمِ

مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وجعل قوله تعالى: (والمؤمنون) عطفاً منبئاً عن المغايرة بين المعطوفين، تنزيلاً للاختلاف العنواني منزلة الاختلاف الذاتي^(٢)، ذلك أنهم وصفوا بالإيمان بعدما وصفوا بالرسوخ في العلم الموجب للإيمان، فكان من باب عطف الشيء على نفسه، وهو ممتنع عند العلماء^(٣)، فجعل أبو السعود الاختلاف في عنوان الوصف مصححاً للعطف، لأنه نوع تغاير، فنزل بذلك منزلة التغاير الذاتي.

(١) النساء / ١٦٢.

(٢) أبو السعود، التفسير، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الأقصى، القاهرة، د.ت. ص ٤١٨.

(ب) وعرض أبو السَّعود لمسألة عطف المضارع على الماضي، والماضي على المضارع، في

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَلِدْ يَلِدْ كَفَرًا أَحْيَوًا دُنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنْ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١)، فجعل (يسخرون)

معطوفاً على (زَيْن)^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ

الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٣)، جعل أبو السَّعود قوله تعالى: (قضي) معطوفاً على

(يَأْتِيَهُم)^(٤). وقد نصَّ العلماء على أنه لا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في

الزمان، وفضلوا الاتفاق في الصيغة أيضاً، وعلّة المنع أنّ الفعل يدل على الحدث والزمان

المحصّل، فإذا تنافى الزمانان زالت الشركة المصححة للعطف^(٥). وقد ذهب أبو السَّعود

يصحح اعتبار هذا العطف فقال في المثال الأول: "ويثار صيغة الاستقبال؛ للدلالة على

استمرار السخرية منهم"، وقال في المثال الثاني: "وإنما عدل إلى صيغة الماضي دلالة على

تحققه، فكانه قد كان"^(٦). ويرى الباحث أن حمل قوله تعالى: (ويَسْخَرُونَ) على الاستئناف

أولى من العطف، إذ لا يبعد استئناف المستقبل بعد الماضي، ولا نفتقر إلى مصحح، كما في

العطف، وتظلّ دلالة الآية على ديمومة السخرية حاصلة^(٧).

(١) البقرة / ٢١٢.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) البقرة / ٢١٠.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٢١٣.

(٥) ينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ). توجيه اللمع، ط ١، (تحقيق: فايز زكي)، دار السلام، القاهرة،

٢٠٠٢م، ص ٢٩٢. وابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ). المقرب، (تحقيق: أحمد عبد الستار، عبد الله

الجبوري)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م. ص ٢٥٨.

(٦) ينظر التأويلان في التفسير، ج ١، ص ٢١٣، ولم يمنع بعض العلماء هذا العطف إن اتحد المتعاطفان بالتأويل.

ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (تحقيق: محمد كامل

بركات)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م. ص ١٧٨.

(٧) وهذا رأي الواحدي والرازي في هذه الآية. ينظر: مفاتيح الغيب، م ٣، ج ٦، ص ٨.

(ج) عرض أبو السَّعود لمسألة عطف الجملة الاسمية على الفعلية في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

أَدْعَوْهُمْ أَمْ لَمْ تُدْعُوا﴾^(١). وجعل جملة (أم أنتم صامتون) معطوفة على الفعلية، ثم أوّل الاسمية بمعنى الفعلية، فهي في قوة (أم صمتتم)^(٢)، وهذا التأويل يشعرنا بأنّ أبا السَّعود لا يجيز عطف الاسمية على الفعلية جوازاً مطلقاً؛ لذلك احتاج إلى التأويل المذكور، ولكننا نجد في موضع آخر يقول: إن عطف كلّ من الجملة الفعلية والاسمية على الأخرى مما لا نزاع في جوازه^(٣)، وهذا غريب جداً، فإنّ العلماء اختلفوا في هذه المسألة، وانقسموا ثلاثة مذاهب^(٤): فمنهم من يجوّز هذا العطف مطلقاً، ومنهم من يمنعه مطلقاً، ومنهم من يجوّزه في الواو فقط. فكيف ينفي أبو السَّعود النزاع في جواز هذا العطف؟ والباحث يميل إلى منعه في حال تمحّض الاسمية في الجملة المعطوفة على الفعلية؛ ذلك أنّ الجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد، والاسمية تدل على الثبات والاستمرار، فوقع التخالف في دلالة الجملتين، فكيف تصح الشركة بالعطف.

(د) عرض أبو السَّعود لمسألة العطف على الضمير المتصل^(٥) في غير موضع من تفسيره^(٦)، والتزم ما ذهب إليه العلماء، فلم يجز العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد تأكده بضمير رفع منفصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجِكَ الْجَنَّةَ﴾^(٧). قال أبو السَّعود: "وأنت ضمير أكّد به المستكن؛ ليصحّ العطف عليه"^(٨)، ومن مصحّحات العطف على ضمير

(١) الأعراف / ١٩٣.

(٢) التفسير، ج ٣، ص ٣٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٧.

(٤) ابن هشام، المغني، ص ٦٣٠.

(٥) ينظر لذلك: ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٦) ينظر مثلاً: ج ٢، ص ٢٣٧، ج ٣، ص ٢٥، ص ١٩٦، ص ٢٢٠.

(٧) البقرة / ٣٥.

(٨) التفسير، ج ١، ص ٩٠.

الرفع الفصل، وقد ذكره أبو السَّعود في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾^(١)، وجعل المعطوف عليه، في أحد الوجوه، هو الضمير المستكن في (أملك)، ومصحَّح العطف هو الفصل^(٢)، أما العطف على ضمير الخفض، فلا يجيزه العلماء إلا بإعادة الخافض، لذلك جعل أبو السَّعود كلمة (المسجد) في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِي اللَّهُ وَكَفَّرَ بِهِ وَأَتَمَّجِدَ الْحَرَامِ﴾^(٣) معطوفة على (سبيل)، وليس على الضمير المخفوض^(٤)، وقد استوقفني تخريج أبي السَّعود قراءة الخفض في قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾^(٥) بعطف (الأرحام) على الضمير المخفوض^(٦). فهو بخلاف تقريره السابق، وهذه القراءة ردها بعض النحاة، وخرَّجها آخرون على وجوه مقبولة عندهم^(٧).

ثانياً: تعلقات حروف الجر:

يهتم أبو السَّعود ببيان متعلِّق حرف الجر اهتماماً بارزاً؛ ذلك أن بيان متعلِّق حرف الجر يوضِّح المعنى، ويجلِّي مقصود النَّص، ويربط بين أطراف الكلام، وقد تعرض أبو السَّعود في هذا المجال لمسائل مهمة أبرزها: مسألة مصحَّح تعلق حرف الجر، ومسألة تعدد المتعلقات بمتعلِّق واحد،

(١) المائدة / ٢٥.

(٢) التفسير، ج ٣، ص ٢٥.

(٣) البقرة / ٢١٧.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٢١٧.

(٥) النساء/ ١. وهي قراءة حمزة، كما سبق.

(٦) التفسير، ج ٢، ص ١٣٩.

(٧) ينظر: الجرجاني، المقتصد، ج ٢، ص ٩٦٠، وابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٤٨.

ومسألة التعلُّق بالفعل الناقص. وأبدأ الآن بعرض المسائل:

أ- مصحح تعلُّق حرف الجر:

المراد بالتعلُّق هنا: "العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً"^(١)، وحروف الجر تتعلق بحكم عملها بالأفعال؛ ذلك أنها توصل وتضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ولذلك سميت بحروف الإضافة^(٢). وقد تتعلق بما يشبه الأفعال، أو بما أوَّل بما يشبه الأفعال، أو بما يشير إلى الأفعال^(٣)؛ وعليه فلا بد أن تتعلق هذه الحروف بما فيه معنى الحدث، وهذا هو المعنى المصحح للتعلق.

وأبو السَّعود يحرص في تفسيره على تعليق حروف الجر بما فيه معنى الحدث. ومثاله في

قوله تعالى: ﴿يَقْوِمُ أَذْكَرُوا نِعْمَةً اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٤)، إذ جعل أبو السَّعود الجارَّ في (عليكم) متعلقاً

بنفس النعمة إذا جُعِلت مصدراً، وبمحذوف وقع حالاً منها إذا جُعِلت اسماً^(٥)، ومن أمثلة التعلق

بالفعل الصريح، في تفسير أبي السَّعود قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِنَابِ لَو يَرُدُّوكُمْ

مِنَ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كِفَارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾^(٦)، إذ جعل الجارَّ في (من عند أنفسهم) متعلقاً

بالفعل (ودَّ)^(٧)، ومن أمثلة التعلق بما يشبه الفعل، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِينٌ

(١) الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، (تحقيق: محمد إبراهيم سليم)، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت. ص ٦٥.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ). الإيضاح في شرح المفصل، (تحقيق: موسى بناي العليلى)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، د. ت ج ٢، ص ١٤٠.

(٣) تنظر الأمثلة والتفاصيل في: ابن هشام، المغني، ص ٥٦٦ وما بعدها.

(٤) المائدة / ٢٠.

(٥) التفسير، ج ٣، ص ٢٢.

(٦) البقرة / ١٠٩.

(٧) التفسير، ج ١، ص ١٤٦.

الْمُصَلِّينَ^(١)، إذ جعل الجارَّ (في) متعلقاً بالصالحين^(٢)، فالمشتقَّ يدلّ على ذات موصوفة بالحدث في أصل الوضع، فوجود معنى الحدث فيه صحَّ التعلُّق. ومثال التعلُّق بما أوّل بمشبهه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾^(٣). قال أبو السَّعود: حرف الجرِّ (في) متعلق بالمعنى الوصفي الذي ينبئ عنه الاسم الجليل، إما باعتبار أصل الاشتقاق، وكونه علماً للمعبود بالحق، كأنه قيل: وهو المعبود فيهما، أو بملاحظة ما اشتهر به الاسم من صفات الذات في مقام الملكية والتصرف، فعُلِّق به الظرف من هذه الحيثية، فكأنه قيل: وهو المالك أو المتصرّف المدبر فيهما^(٤). وهذا من باب ملاحظة المعاني المذكورة في ضمن الاسم، التي فيها معنى الحدث المصحَّح للتعلُّق.

ب- مسألة تعدد المتعلقات بمتعلِّق واحد:

تعرض أبو السَّعود لمسألة تعدد المتعلقات بمتعلِّق واحد في قوله تعالى: ﴿هُمُ الْكُفْرُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ بِالْإِيمَانِ﴾^(٥)، وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾^(٦)، وفي قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾^(٧)، وقد تقرر عند النحاة عدم جواز تعلق حرفين متحدين لفظاً ومعنىً بعامل واحد، إلا بالعطف أو على سبيل البدل^(٨).

وكذلك يجوز هذا التعلُّق في أفعال التفضيل، لأنها تجري مجرى عاملين، فهي تدل

(١) البقرة / ١٣٠.

(٢) التفسير، ج ١، ص ١٦٣.

(٣) الأنعام / ٣.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ١٠٨.

(٥) آل عمران / ١٦٧.

(٦) آل عمران / ٣٨.

(٧) التوبة / ٤٣.

(٨) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٢٥.

على أصل الفعل وزيادته، كما بين أبو السَّعود في تفسير الآية الأولى، إذ جعل اللامين في قوله (للكفر، للإيمان) متعلقين بـ (أقرب)^(١)، وأما إذا لم يتحد الحرفان معنىً أو لفظاً؛ فيجوز هذا التعلق، ففي الآية الثانية، جعل أبو السَّعود كلا الجارين متعلقا بالفعل (هب)؛ وذلك لاختلاف معنيهما، فاللام صلة له، و (من) لابتداء الغاية مجازاً^(٢)، وفي الآية الثالثة، جعل كلتا اللامين متعلقة بالإدْن، لاختلافهما في المعنى، فإن الأولى للتعليل، والثانية للتبليغ^(٣).

ج- مسألة التعلق بالفعل الناقص:

تعرض أبو السَّعود لمسألة تعلق حروف الجر بالفعل الناقص، عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾^(٤)، وجعل الجار في قوله (للمشركين) متعلقاً، في أحد الوجوه، بـ يكون عند من يُجوز عمل الأفعال الناقصة في الظروف^(٥)، وهي مسألة مشهورة اختلف العلماء فيها، والخلاف فيها مبني على خلاف آخر، وهو دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، فمن ذهب إلى أنها لا تدلّ على الحدث مطلقاً منع تعلق حروف الجرّ بها، إذ تقدم أنّ معنى الحدث مصحح للتعلق، ومن ذهب إلى أنّ أكثرها دالّ على الحدث، أجاز هذا التعلق^(٦)، وأبو السَّعود لم يستبعد في بعض تطبيقاته أن يكون لـ (كان) الناقصة مصدر، وقد اعتمد على هذا في تخريج بعض وجوه التفسير^(٧)، وها هو ذا في هذه الآية الكريمة يجيز تعلق الجار بـ كان الناقصة، وبهذا يتضح موقفه من هذه المسألة.

(١) التفسير، ج ٢، ص ١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٨.

(٤) التوبة / ٧.

(٥) التفسير، ج ٤، ص ٤٥.

(٦) ينظر: ابن هشام، المغني، ص ٥٧٠.

(٧) ينظر: تفسيره، ج ١، ص ٤٢.

ثالثاً: عود الضمير:

وفيه مسألتان: أن يعود الضمير إلى مرجع مُتضمّن في اللفظ، وتوحيد الضمير مع تعدّد المرجع.

(أ) أن يعود الضمير إلى مرجع مُتضمّن في اللفظ

قد تقرر أنه لا بد لضمير الغيبة من مرجع يعود إليه، وبالنظر إلى هذا المرجع قسم العلماء ضمير الغيبة أقساماً^(١)، وقد تعرض أبو السّعود في تفسيره لمسألة عود الضمير إلى مرجع مُتضمّن

في اللفظ، ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرزُقُوهُمْ

مِنْهُ﴾^(٢)، جعل أبو السّعود الضمير في (منه) راجعاً إلى المال المقسوم المدلول عليه بالقسمة^(٣)،

وهذا مما دل عليه اللفظ بالتضمن. ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبَ لِلشَّقَوَىٰ﴾^(٤)، جعل أبو

السّعود الضمير عائداً إلى العدل^(٥) الدالّ عليه قوله (اعدلوا)، وهذا مما دل عليه اللفظ بالتضمن؛ لأن المصدر أحد جزأي الفعل^(٦).

(١) تنظر هذه الأقسام في: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ٢٧، وأبو حيّان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب، (تحقيق: مصطفى أحمد النّماس)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٨٢، والزرّكشي، البرهان، ج ٤، ص ١٩.

(٢) النساء / ٨.

(٣) التفسير، ج ٢، ص ١٤٧.

(٤) المائدة / ٨.

(٥) التفسير، ج ٣، ص ١٢.

(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٤٨٢.

(ب) توحيد الضمير مع تعدد المرجع:

تعرض أبو السَّعود لمسألة توحيد الضمير مع تعدد المرجع، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ

يَكْسِبْ خَصِيعةً أَوْ إِنَّمَا تُمْرَبُهُ﴾^(١)، وجعل الضمير في (به) عائداً إلى المتعدد، ثم علل توحيد الضمير مع تعدد المرجع لمكان (أو)^(٢)، وقد تقرر عند العلماء أن العطف إذا كان بأو، لم يجز إلا أفراد الضمير^(٣)، لكنهم اختلفوا في صاحب الحكم، فنقل بعضهم أنه يجوز أن يكون الحكم للأول أو الثاني، فنقول: زيد أو هند منطلق، ونقول: زيد أو هند منطلقة، وذهب بعضهم إلى أن الضمير في (أو) على حسب المتأخر^(٤).

وتعرض أبو السَّعود للمسألة ذاتها في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أَوْلَىٰ

بِأَخِيهِ﴾^(٥)، إذ لم يُوحَّد الضمير في هذه الآية مع العطف بـ (أو)، فحمل أبو السَّعود الضمير على ما تدلُّ عليه الآية، وهو جنس الغني وجنس الفقير، فصار المعنى عنده: الله أولىٰ بجنسي الغني والفقير؛ ولذلك تُثَيِّ الضمير ولم يُفرد^(٦). وقد ذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٧) إلى أن (أو) هنا بمعنى الواو،

(١) النساء / ١١٢.

(٢) التفسير، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص ٢٥٨.

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٥٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٦٤٦.

(٥) النساء / ١٣٥.

(٦) أبو السَّعود، التفسير، ج ٢، ص ٢٤٢. وينظر كذلك: الزمخشري، الكشاف، ص ٢٦٥.

(٧) الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، من أشهر نحاة البصرة، وأحذق أصحاب سيبويه، كان يقرئ كتاب سيبويه، وتخرج به الجرْمي والمازني وغيرهما. قال ثعلب عنه: كان أوسع الناس علماً. له: معاني القرآن، المقاييس في النحو. توفي سنة (٢١٥هـ).

ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ٦٦، والأنباري، نزهة الألباء، ص ١٢٠، والسيوطي، بغية

الوعاة، ج ١، ص ٥٩٠.

فهي للجمع^(١)، أما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٢) فقد أسلوب الآية من الشاذ الذي لا يقاس عليه^(٣)، وهذا عجيب منه، فإذا كان أسلوب القرآن، مصدر قوانين العربية والأساليب التحويلية، شاذاً؛ فماذا بقي له من مصادر الاحتجاج؟ وما هي مصادر المطرد الثابت عنده؟

وتعرض أبو السّعود للمسألة ذاتها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٤).
 علل أبو السّعود أفراد الضمير في هذه الآية الكريمة بعلى معنوية وعلل لفظية، فجعل الأفراد للإيدان بأن رضاه (صلى الله عليه وسلم) مندرج تحت رضا الله (سبحانه)، أو لأنه مستعار لاسم الإشارة الذي يشار به إلى الواحد والمتعدد بتأويل المذكور^(٥)، وقال بعض العلماء: لم يقل يُرْضَوْهَا؛ لأن المعنى يدل عليه، فحذف استخفافاً، فأصل المعنى: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه^(٦).

وأما ما أشار إليه أبو السّعود من أن الضمير مستعار لاسم الإشارة، فقد مثلوا عليه بقول الشاعر:

(١) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٤٧.

(٢) علي بن مؤمن، من أشهر نحاة الأندلس، تلمذ للشلوبين وغيره، وتصدر للاشتغال في النحو، فأقبل عليه الطلبة، كان كثير المطالعة، ولكنه ما تأهل لغير النحو. له: الممتع في التصريف، وشرح الجمل، والمقرب. توفي سنة (٦٦٩هـ).

ينظر: السيوطي، البغية، ج ٢، ص ٢١٠.

(٣) انظر كتابيه: شرح الجمل، ج ١، ص ٢٥٢، والمقرب، ص ٢٥٨.

(٤) التوبة / ٦٢.

(٥) التفسير، ج ٤، ص ٧٨.

(٦) الزجاج، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٥٨، وهذا مذهب سيويوه في الآية الكريمة، ومذهب المبرد أنه لا حذف في الكلام، ولكن فيه تقديم وتأخير، تقديره عنده: الله أحق أن يرضوه ورسوله، فالهاء في (يرضوه) تعود إلى لفظ الجلالة.

وينظر: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). مشكل إعراب القرآن، ط ٣، (تحقيق: حاتم الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٣٣١. وتنتظر تخريجات أخرى لإفراد الضمير في هذه الآية في: ابن هشام، المغني، ص ٥٠٩، ٥١٠.

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليعُ البهق^(١).

فجعل الشاعر الضمير رابطاً بتأويله باسم الإشارة، وأول اسم الإشارة بـ (المذكور)، والمفسرون يلجؤون كثيراً إلى هذا التأويل في اسم الإشارة عند الاحتياج^(٢).

ويبقى هنا سؤال: ما الحاجة إلى استعارة اسم الإشارة؟ ولماذا لم يؤول بالمذكور ابتداءً، لا سيما أن الاستعارة خلاف الأصل، وإن أمكن التخريج بالأصول، امتنع العدول إلى خلافها لغير مقتض. أجاب أبو السَّعود عن هذا السؤال بنكتة لطيفة، وهي أن الضمير لا يتعرض إلا لذات ما يرجع إليه، من غير تعرُّض لوصف من أوصافه، والمذكورية من جملة أوصاف ما رجع إليه الضمير، فلا يتعرض الضمير لها، وإنما المتعرِّض لها اسم الإشارة^(٣)، وهذا التخريج يصحَّ استعارة اسم الإشارة، لا سيما أن التأويل في اسم الإشارة واقع وكثير^(٤).

الأدوات والحروف:

يكثر أبو السَّعود في تفسيره من ذكر معاني الأدوات والحروف، لما لهذه المعاني من شأن في تجلية المعنى القرآني، وقد وجدت أن المقام سيطول جداً لو تعرضت لكل ما ذكره أبو السَّعود من معاني الأدوات والحروف، فأثرت التعرض لمعان استوقفت أبا السَّعود، وكانت محل بحثه، ودريئة نظره، وتصلح لتبيين منهجه، وطريقة تفكيره النَّحوي، فتحصَّل لي منها: الكلام على معنى (لو)، والكلام على الظرف (لن).

أولاً: معنى لو:

تعرِّض أبو السَّعود لدلالة (لو) في غير موضع من تفسيره، وقد اختلف العلماء في دلالة (لو)، وتشعبت فيها الأقوال، وحاصل ما ذكره أبو السَّعود أن كلمة (لو) لتعليق حصول أمر ماضٍ، وهو الجزاء، بحصول أمر مفروض فيه، وهو الشرط، لما بينهما من الدوران، ومن قضية

(١) الرجز لرؤية، وقد استوفى إميل يعقوب تخرجه في: المعجم المفصل، ج٣، ص١٢١٢.

(٢) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج١، ص٨٩.

(٣) التفسير، ج٤، ص٧٨.

(٤) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج١، ص٨٩.

مفروضية الشرط، دلالتها على انتفائه قطعاً، أما دلالتها على انتفاء الجزاء، فبحسب ما بينه وبين الشرط من دوران، فإن كان ما بينهما من دوران كلياً أو جزئياً قد بني الحكم على اعتباره، فهي دالة على انتفاء الجزاء، لأن الجزاء تعلّق بالشرط تعلّق المعلول بالعلة، ويلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول، ومثال الدوران الكلي قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١)، فإن وجود المشيئة علة لوجود الهداية، وقد انتفت العلة فانتهى المعلول، فلو هنا لتعليل انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط، ولذلك قيل: هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، ومثال الدوران الجزئي: لو طلعت الشمس لوجد الضوء، فالجزاء المتعلق بالشرط ليس وجود أي ضوء كان، كضوء القمر المجامع لعدم الطلوع، بل وجود ضوء خاص ناشئ من طلوع الشمس، ولا ريب في انتفائه بانتفاء الطلوع.

وأبو السّعود بهذا الدوران، يشير إلى حصر مُسببِيَّةِ الثاني في سببِيَّةِ الأول، وهذا يلزم منه امتناع الثاني لامتناع الأول، أما إذا بني الحكم على عدم الدوران بين الشرط والجزاء، بمعنى عدم انحصار مُسببِيَّةِ الثاني في سببِيَّةِ الأول، فلا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني.

ومثاله قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): نعم العبدُ صهيب لو لم يخفِ الله لم يعصه، فإن للجواب سبباً آخر غير الشرط، وعليه فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب، ضرورة ألا يكون المعنى: أنه قد خاف وعصى.

وقد يساق الشرط بلو، للاستدلال بانتفاء الثاني لكونه ظاهراً أو مسلماً، على انتفاء الأول

لكونه متنازعا فيه، ومثل عليه أبو السّعود بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢)، فإن الفساد لازم لتعدد الآلهة، فالشرط ملزوم والجزاء لازم، ولا ريب في انتفاء اللازم، فيتعين انتفاء الملزوم^(٣)، وأبو السّعود يردُّ بهذا على من يقول إن (لو) لا تفيد الامتناع مطلقاً، وعلى من يقول إنها

(١) الأنعام / ١٤٩.

(٢) الأنبياء / ٢٢.

(٣) تنظر هذه المباحث في: أبو السّعود، التفسير، ج ١، ص ٥٥، ٥٦، وانظر: ابن هشام، المغني، ص ٣٤٠، والأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، د.ت. ج ٢، ص ٢٥٧.

تفيد امتناع الشرط ولا تقتضي امتناع الجواب^(١)، والأمر عنده على التفصيل الذي سبق.

وثمة استعمال آخر لـ (لو) فيما ذكره العلماء، وهو أن يقصد بها بيان استمرار شيء، فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه، ومثاله: لو أهانني لأكرمته، هذا لبيان استمرار وجود الإكرام، فإنه إذا استلزم الإكرام الإهانة، فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام^(٢).

ثانياً: الظرف (لدى)

تعرض أبو السَّعود للظرف (لدى) في تفسيره^(٣)، وقال: إن لدى في الأصل ظرف بمعنى أول غاية زمان أو مكان أو غيرهما من الذوات^(٤)، ثم وازن بينهما وبين (عند) وقال: إنها ليست مرادفة لـ (عند) إذ قد تكون (لدى) فضلة، وبعضهم يخصها بظرف المكان^(٥)، وقال: وتضاف إلى صريح الزمان، ولا تقطع عن الإضافة بحال، وأكثر ما تضاف إلى المفردات، وقد تضاف إلى (أن) وصلتها، وقد تضاف إلى الجملة الاسمية، وإلى الجملة الفعلية، وقلما تخلو من (من)^(٦).

ومن جملة الفروق بينها وبين (عند) التي لم يذكرها أبو السَّعود، أن (عند) معربة ولدى مبنية عند الأكثر^(٧)، وأما قوله: ولا تقطع عن الإضافة بحال، فليس كذلك، إذ قد تقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى إذا انتصبت بعدها كلمة (عُدوة)، كما في قول الشاعر:

(١) ينظر: المرادي، حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني، (تحقيق: طه محسن)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٧٦م. ص٢٨٩.

(٢) ينظر: الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت٨٩٨هـ). الفوائد الضيائية، (تحقيق: أسامة طه الرفاعي)، دار الكتاب الإسلامي، استانبول، د.ت. ج٢، ص٣٨١.

(٣) ج٢، ص٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٣٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٦٥، والصبان، الحاشية على شرح الأشموني، ج٢، ص٨٥٩.

(٦) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٩٧.

(٧) ينظر: ابن هشام، المغني، ص٢٠٨.

فما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الكلب منهمُ لدن غُدوةً حتى دَنَتْ لُغْرُوب^(١).

مسائل متفرقة:

أولاً: تعرض أبو السَّعود في تفسيره لمسألة في البديل، وهي أنه ليس من شروط البديل جواز طرح المبدل منه مطلقاً^(٢)، وهذه مسألة اختلف العلماء فيها، فمنهم من ذهب إلى أن المبدل منه مُطْرَح؛ لأنَّ الثاني سمي بدلاً لقيامه مقامه، ومنهم من قال إنه مراد غير مطرَح^(٣).

ودليل الفريق الأول أن البديل على نية استئناف عامل، فإذا قلت: قام زيد أخوك، فالتقدير: قام أخوك، فترك الأول، واستئناف كلام آخر، طرَحْ له، واعتماد على الثاني^(٤). ودليل الفريق الثاني قول الشاعر:

إنَّ السِوْفَ غُدُوًّا ورواحها تركت فزارة مثل قرن الأعضب^(٥).

فقوله: تركت، لأنه عنى المبدل منه، وهو السيف، فكيف يكون مطرحاً؟^(٦).

ويرد على دليل الفريق الثاني، نصب بعض العلماء (غدوها) في البيت على الظرف، فيصير

(١) البيت لأبي سفيان بن حرب. ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج١، ص١٢٩. وراجع هذه المسألة بتوسع في: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٦٦، ومغني اللبيب، ص٢٠٨، وشرح الأشموني (مع حاشية الصبان)، ج٢، ص٨٥٩.

(٢) التفسير، ج٣، ص١٠١.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٨٠.

(٤) ابن عصفور، المقرب، ص٢٦٦.

(٥) البيت للأخطل، وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل، ج١، ص١١٨. وفي ديوان الأخطل: تركت هوازن. ينظر: الأخطل (ت٩٠هـ). الديوان (بشرح السكري)، ط٤، (تحقيق: فخر الدين قباوة)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦م، ص٧٤. والأعضب، بالعين، مكسور القرن. ابن منظور، اللسان، ج١، ص٦٠٩ (عضب).

(٦) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٨٠، والأشموني (مع الصبان)، ج٣، ص١١٤٣.

المعنى: وقت غدوها^(١)، وهو احتمال وجيه يسقط البيت عن رتبة الدليل في المسألة.

ومن أدلة الفريق الثاني أيضاً، قول الشاعر:

وكانه لهقُ السَّراةِ كأنه ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسَوادٍ^(٢).

فقوله: حاجبيه، بدل من الضمير في (كانه)، لو أهدر الضمير ما جعل لفظ (معين) مفرداً، ولقيل: معينان^(٣). وهذا لا يستقيم الاستدلال به أيضاً؛ لأنّ من عادة العرب أفراد الخبر عن التنثية لفظاً، والمراد به التنثية، لا سيما فيما تلازم من الأشياء، ومنه قول الشاعر:

فكأنّ في العينين حبّ قرنفلٍ أو سنبلاً كُحلت به فانهت^(٤).

فالظاهر: كُحلتا، ولكنه أفرَدَ لتلازم العينين^(٥).

وكذلك يرد على الفريق الأول قولهم: زيد أكرمت أباه عمراً، فلو طرح المفعول، وهو المبدل منه، بقيت الجملة بلا راجع، وهو ممتنع. وقد حاول بعض العلماء^(٦) ردّ هذا الدليل بتخريج غريب فقال: المانع اتصال الضمير وهو عارض، ومقتضى الطبيعة قد لا يظهر لمعاوق كالحروف المكفوفة. انتهى. وهذا القياس المنطقي، إن سلّم، فهو مصحح لنفي إطلاق اطراح المبدل منه، وهو

(١) ينظر: البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٢٠٠.

(٢) نسبه بعضهم إلى الأعشى. وليس في ديوانه. ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج١، ص٢٤٣. وجاء في خزانة الأدب، ج٥، ص١٩٩: اللّهُق: البياض، والسَّراة: أعلى الشيء، وثور الوحش يوصف بأنه لهق السَّراة، ومعين: يعني أنّ ما بين حاجبيه وعينه أسود. وجاء في بعض الروايات مغشياً بسواد. ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ). همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني)، دار المعرفة، بيروت، د.ت. ج٢، ص١٥٨.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ج٥، ص١٩٧.

(٤) البيت لسلمي بن ربيعة، ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج١، ص١٤٩. ونسبه في الأصمعيات إلى علباء بن أرقم، ينظر: الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ). الأصمعيات، ط٧، (تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م. ص١٦١. وفيه: وكأنما في العين.

(٥) تنظر المسألة في الكيشي، الإرشاد، ص٣٨١، ٣٨٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٥، ص١٩٧.

(٦) وهو الكيشي (ت٦٩٥هـ) في كتابه، الإرشاد، ص٣٨٢.

ما ادعاه أبو السَّعود، وإلى هذا الرأي يميل الباحث.

ثانياً: تعرض أبو السَّعود لمسألة في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّرَ

﴿سُورَةُ التَّوْبَةِ﴾^(١)، وجعل الاستثناء في الآية الكريمة مفرغاً من الموجب لكونه بمعنى النفي^(٢). وقد تقرر أن التفريغ لا يكون في الموجب والأمر والتمني والشرط الذي لا يتضمن النهي، واختلف العلماء في الموجب الذي يلزمه النفي، كالحال في (لو) و (لولا)، فذهب بعضهم إلى جواز التفريغ، فأجاز: لولا القوم إلا زيد لأكرمك، وذهب بعضهم إلى منع ذلك^(٣).

والذي ذهب إليه أبو السَّعود هو نفي في المعنى، وهو مصحح للتفريغ، لأنه وقع في مقابلة (يريدون)، فدلّ التقابل على أنّ معناه: لا يريد إلا إتمام نوره. واعتراض بأنّ حمل (يأبى) على النفي والإثبات ممنوع، لأنه إما تحقيق أو نفي، وكلاهما لا يتجزأ، فالصواب حمل المعنى على العموم المصحح للتفريغ، فيصير المعنى مع تقدير محذوف: يأبى الله كل شيء إلا أن يُنمَّ نوره^(٤). وهذا الاعتراض فيه نظر عند الباحث، لأنه إنما يصح فيما تمحّض للنفي كالأدوات، أما في مثالنا فالتحقيق والنفي جاءا باعتبارين مختلفين، الأول باعتبار اللفظ، والثاني باعتبار المعنى، فلا مانع من تجزئتها بتكثّر الاعتبارات، بخلاف الأدوات المتمحضة للنفي، فلا تقاس عليها.

ثالثاً: تعرّض أبو السَّعود لمسألة تعدد الخبر في قوله تعالى: ﴿هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾^(٥) إذ جعل

(يُصَلِّي) خبراً ثانياً، في أحد الوجوه، عند من يرى تعدده عند كون الثاني جملة^(٦).

وتعدد الخبر عند العلماء على ضربين: الأول تعدد في اللفظ والمعنى، وهذا الضرب يجوز

(١) التوبة/ ٣٢.

(٢) التفسير، ج٤، ص٦١.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٩٨.

(٤) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، ج٢، ص٤٤٤، والشهاب، عناية القاضي، ج٤، ص٣٢٢.

(٥) آل عمران/ ٣٩.

(٦) التفسير، ج٢، ص٣١.

فيه العطف وتركه، والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى. وضابط الأول صحة الاقتصار على واحد من الخبرين، نحو: زيد كاتبٌ شاعر، وضابط الثاني أنه لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، نحو: هذا حلو حامض، وإنما المصحح لتعدد الخبر كونه حكماً، ويجوز الحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر^(١). وقد منع ابن عصفور في المقرب^(٢) تعدد الخبر من غير عطف إلا في الضرب الثاني، وخالفه العلماء في ذلك^(٣).

واشترط بعض العلماء في تعدد الخبر اتحاد الجنس، فلا يجوز مثلاً أن يكون أحدهما مفرداً والآخر جملة، واعترض بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(٤)، إذ جوزوا كون (تسعى) خبراً ثانياً، وهذا الاعتراض لا يُسلم، لجواز كون (تسعى) جملة صفة لـ (حية)^(٥)، وقد تقدم أن الدليل إذا دخله الاحتمال، سقط به الاستدلال.

رابعاً: تعرض أبو السعود لمسألة عمل فعل الأمر في غير ضمير المخاطب في قوله تعالى:

﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٦)، فجعل (زوجك) معطوفة على فاعل اسكن، وهذا يعني أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وقد اختلف العلماء في عمل فعل الأمر في غير ضمير المخاطب، فمنعه بعضهم، وجعل (زوجك) مرفوعة بفعل محذوف دلّ عليه الموجود، بمعنى: (ولتسكن زوجك)، وأجاز بعضهم ما ذهب إليه أبو السعود^(٧).

(١) ينظر: الأشموني (مع الصبان)، ج ١، ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) ص ٩٢.

(٣) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ج ١، ص ٢٩٤.

(٤) طه / ٢٠.

(٥) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١، ص ٢٢١، ٢٢٢. وجاء فيه أن الجملة (تسعى) في محل الحال، وهذا لا يستقيم إلا بتأويل ذكره المحقق، وهو أن يكون صاحب الحال، الضمير (هي) بحسب رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

(٦) البقرة / ٣٥.

(٧) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٤، ص ٥٨.

خامساً: تعرض أبو السّعود لمسألة لواحق الضمير في إياك وما شابهها، وقال: إنّ ما يلحقه من الكاف والياء والهاء، حروف زيدت لتعيين الخطاب والتكلم والغيبة، لا محلّ لها من الإعراب^(١)، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك، وإيائه، وإيائي، هي الضمائر المنصوبة، وأنّ (إيا) عماد، ومنهم من قال: (إياك) بكماله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أن (إيا) هي الضمير والباقي حروف لا محلّ لها من الإعراب، وأما الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) فذهب إلى أنّ (إيا) اسم مضمّر أضيف إلى الكاف والهاء والياء، وذهب بعض العلماء إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، وقال آخرون: إنه اسم مظهرٍ خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات^(٢). وقد ناقش أبو الفتح ابن جني هذه الأقوال، وانتصر لقول البصريين بما يفتق ويرضي^(٣).

سادساً: تعرض أبو السّعود لمسألة صرفية، وهي الخلاف في وزن كلمة (أشياء)، فقال: هو اسم جمع على رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، أصله شيئاء، بهمزتين بينهما ألف، فقلبت الكلمة بتقديم لامها على فائها، فصار وزنها لقعاء، ومنعت الصرف لألف التأنيث الممدودة. وقيل هو جمع شيء، على أنه مخفف من شيء، كهين مخفف من هين، والأصل شيئاء، بزنة أفعلاء، فاجتمعت همزتان، لام الكلمة والتي للتأنيث، إذ الألف كالهزمة، فخفت الكلمة بأن قلبت الهزمة الأولى ياء لانكسار ما قبلها، فصارت أشيياء، فاجتمعت ياءان، أولاهما عين الكلمة، فحذفت تخفيفاً، فصارت أشياء، ووزنها أفعلاء، ومنعت الصرف لألف التأنيث. وقيل إنما حذفت من أشيياء، الياء المنقلبة من الهزمة، التي هي لام الكلمة، وفتحت الياء المكسورة لتسلم ألف الجمع، فوزنها أفعلاء^(٤).

أما القول: إنّ وزنها أفعاء، والأصل أفعلاء فمذهب الكوفية، ومذهب بعض البصريين أيضاً، وهو قول مرجوح، لأن قولهم إنّ أصل شيء شيء، دعوى بلا دليل، ولم يجيء هذا في كلام العرب، كما تجده في هين وسيد، فقد شاع استخدام التشديد لأنه الأصل.

(١) التفسير، ج ١، ص ١٩.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٦٩٥.

(٣) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣١١-٣١٦.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ٨٤.

وقولهم إنّ أشياء في الأصل أفعلاء، فلو صح هذا لامتنع جمعها على (فعالي) إذ ليس في كلام العرب أفعلاء جُمع على فعالي، وقد جمعتها العرب على (أشأوى)، فجواز هذا الجمع يدل على بطلان مذهب الكوفية، ومن الأدلة على بطلان هذا القول، أنهم صغّروا أشياء على لفظها فقالوا: أشيَاء، وأفعلاء لا يصغّر على لفظه، إنما يردّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء فيقال: (شيئآت)، وذلك لأن أفعلاء من أبنية الكثرة، والتصغير قلة فتناقضا^(١).

وذهب بعض العلماء إلى أن أشياء جمع شيء، كأبيات جمع بيت، فهي على وزن أفعال، منع صرفه توهماً أنه كحمراء، مع أنه كأسماء، وقد استبعد العلماء هذا الرأي، لأنه ليس من دأب العرب منع الصرف بلا سبب، ولأن الحمل على التوهم مع وجود مَحْمِلٍ صحيح ممنوع^(٢)، لذلك فالباحث يميل إلى رأي جمهور البصريين.

(١) تنظر هذه المناقشة في: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٨١٨.

(٢) والقول بأن وزن أشياء أفعال هو رأي الكسائي، ينظر الردّ في: الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ). شرح شافية ابن الحاجب، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين)، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٩٨٢م. ق١، ج١، ص٢٩-٣٠.

الفصل الرابع

المصادر والآراء

المبحث الأول: مصادر أبي السعود في النحو

- ١ - مصادرہ في النحو.
- ٢ - منهجه في الأخذ من المصادر.
- ٣ - مواقف أبي السعود من الزمخشري والبيضاوي.
- ٤ - مواقف أبي السعود من المذاهب النحوية.

المبحث الثاني: المصطلحات والاختيارات

- ١ - المصطلحات النحوية.
- ٢ - الترجيحات والاختيارات.

المبحث الأول: مصادر أبي السّعود في النّحو

أولاً: مصادره في النّحو:

تتنوع المصادر التي استفاد منها أبو السّعود في بناء تفسيره في مجال النّحو، فهو ينقل من علماء ألقوا في التفسير، وعلماء ألقوا في النّحو، وعلماء ألقوا في معاني القرآن وإعرابه، وعلماء ألقوا معاجم وكتباً في اللغة.

ولكنني لا أبعد النجعة إذا قلت إن أبا السّعود قليلاً ما كان يرجع إلى كتب هؤلاء العلماء الذين يذكروهم، وإنما يذكر آراءهم بوساطة تفسيري الزمخشري والبيضاوي، إذ إنهما المعتمد الرئيس الذي يعول عليه في بناء تفسيره، ولا غرو فهو، كما أسلفت، حلقة في سلسلة من المفسرين اتخذوا من النحو الآلة الرئيسة في تجلية المعاني القرآنية، ومثلت ذلك بالزمخشري والرازي والبيضاوي، وقد بين أبو السّعود في مقدمة تفسيره^(١) أنه اشتغل بمطالعة تفسيري الزمخشري والبيضاوي ومدارستهما، واهتمّ بهما في سوابق أيامه.

وهو وإن اعتمد على هذين التفسيرين، إلا أن له مواقف وآراء ذاتية، وتحقيقات نحوية تستحقّ الدراسة، وتنفي أنّهم بعض الباحثين له بالتقليد المحض للزمخشري والبيضاوي^(٢)، كما سيأتي.

واستفاد أبو السّعود كذلك من تفسير القرطبي (ت ٦٧١هـ)^(٣) وقد نقل منه مسألة

(١) ج ١، ص ٤.

(٢) ينظر: ربيعة، النّحو وكتب التفسير، ج ٢، ص ١٠٣٧ و ص ١٠٣٩.

(٣) أبو عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي، من كبار المفسرين، وصفوه بالزاهد الورع، كان كثير الانشغال بالآخرة، منصرفاً عن الدنيا، سمع من الشيخ أبي العباس القرطبي مؤلف كتاب (المفهم شرح صحيح مسلم)، بعض هذا الشرح، وحدث عن خلق من علماء زمانه، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب بمصر، وتوفي بها سنة (٦٧١هـ) له: التفسير المشهور، والتذكرة وغيرهما.

انظر: ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت ٧٩٩هـ). الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ص ٣١٧، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). طبقات المفسرين، ط ١، (تحقيق: علي محمد عمر)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٦م. ص ٩٢.

واحدة^(١)، في قسم الدراسة، وهي قوله: الاستفهام بكيف، إنما هو سؤال عن حال شيء متقرر الوجود عند السائل والمسؤول^(٢).

وينقل أبو السَّعود كثيراً من آراء: الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش، وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ)، والزرّاج، وأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وأبي علي الفارسي، والسهيلي، وأبي البقاء العكبري، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)^(٣). وعلى الرغم من أنه ينقل أكثر آراء هؤلاء العلماء من تفسيري الزمخشري والبيضاوي. فإنه قد رجع في نقل بعض هذه الآراء إلى كتب أصحابها، وسأعرض هنا أمثلة لأنواع هذه الكتب^(٤):

١ - كتب النحو:

من أبرز كتب النحو التي أفاد أبو السَّعود منها، كتاب سيبويه، فهو يكثر من نقل آرائه في تفسيره، ويعتمد عليها في بعض تخريجاته النحوية. ومثال ذلك، نقله من كتاب سيبويه في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمَعْرُوفِ﴾^(٥). قال أبو السَّعود^(٦): وقد سلف أن ما لا تكون من هذه الفواتح مفردة كصاد وقاف ونون، ولا موازنة لمفرد كحاميم الموازنة لقابيل، فطريق التلفظ بها الحكاية ساكنة الأعجاز

(١) ينظر: أبو السَّعود، التفسير، ج ١، ص ٢٥٦.

(٢) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م ٢، ج ٣، ص ٢٧٢.

(٣) تنظر الأمثلة، في تفسير أبي السَّعود بحسب ترتيبها في متن الدراسة: (ج ١، ص ١٦)، (ج ١، ص ٣٨)، (ج ١، ص ٨٥)، (ج ٣، ص ٢٧١)، (ج ١، ص ٦٧)، (ج ٢، ص ٢٥٨)، (ج ١، ص ٦٤)، (ج ٢، ص ٢٣٥)، (ج ١، ص ١٢٨)، (ج ١، ص ١٦٢)، (ج ١، ص ٢٤)، (ج ٣، ص ٢٧٧)، (ج ١، ص ٢٥٠)، (ج ١، ص ١٥٤)، (ج ١، ص ١٣٠)، (ج ٢، ص ٦١)، (ج ٣، ص ١٦٨).

(٤) استفدت بعض هذه التنظيمات المنهجية من: دحلان، أثر النحو في تفسير القرطبي، ص ١٧٦.

(٥) آل عمران ١/.

(٦) التفسير، ج ٢، ص ٢.

على الوقف، حسبما ذكره سيبويه في الكتاب^(١).

أما نقله عن النحاة المتأخرين فمثاله ما نقله عن ابن مالك في جواز تقدّم الحال على عاملها المعنوي، إذا كانت الحال ظرفاً أو حرف جر، وعاملها كذلك^(٢).

٢ - كتب معاني القرآن وإعرابه:

هذه الكتب من المصادر المهمة في تفسير أبي السعود، فهو يكثر من الإفادة من آراء مؤلفيها في تخريج الوجوه النحوية. أذكر منها:

(أ) معاني القرآن للفراء

كتاب الفراء أكثر كتب المعاني التي نقل أبو السعود منها، وأفاد مما فيها من تخريجات نحوية وآراء لغوية، ومثال ذلك قوله في تفسير الآية: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّتِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣): إنّ الأرحام منصوبة بالعطف على الاسم الجليل: أي: اتقوا الله والأرحام، وصلوها ولا تقطعوها. ثم ذكر أنّ هذا رأي الفراء^(٤).

(ب) مجاز القرآن لأبي عبيدة

نقل أبو السعود^(٥) من هذا الكتاب إعراب كلمة (خيراً) في قوله تعالى: ﴿فَعَامِنُوا خَيْرًا﴾

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٥٨.

(٢) التفسير، ج٢، ص٦١. وانظر قول ابن مالك في التسهيل، ص١١١، والأشموني، شرح الألفية (بحاشية الصبان)، ج٢، ص٧٣٤.

(٣) النساء/١.

(٤) ينظر: أبو السعود، التفسير، ج٢، ص١٣٩. وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢٥٢.

(٥) التفسير، ج٢، ص٢٥٨.

لَكُمْ^(١)، وقال: إنها خبر كان المضمرة الواقعة جواباً للأمر عند أبي عبيدة^(٢).

(ج) معاني القرآن وإعرابه للزجاج

نقل أبو السّعود من هذا الكتاب إعراب كلمة (الجن). في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ

الجن﴾^(٣). قال: ^(٤) إنَّ أبا إسحاق الزجاج نصَّ على أنَّ الجنَّ بدل من شركاء مفسَّر له^(٥).

(د) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري^(٦)

نقل أبو السّعود من هذا الكتاب في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ

يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٧)، فقال^(٨): إنَّ (أو) عند ابن الأنباري بمعنى (إلا أن)، والمعنى: إلا أن يتوب عليهم^(٩).

(١) النساء / ١٧٠.

(٢) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٤٣.

(٣) الأنعام / ١٠٠.

(٤) التفسير، ج ٣، ص ١٦٧.

(٥) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٦) أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري، إمام نحوي على مذهب الكوفيين، قالوا: كان أحفظ أهل زمانه، وأعلمهم بالنحو والأدب، أخذ عن ثعلب وخلق كثير، ومدح العلماء أخلاقه وطريقته في التدين، أملى كتباً كثيرة منها: غريب الحديث، والهيات، والأضداد، والمشكل، والمذكر والمؤنث وغيرها كثير. توفي سنة (٣٢٨هـ).

ينظر: الفيروزآبادي، البلغة، ص ٢١٢، والسيوطي، البغية، ج ١، ص ٢١٢.

(٧) آل عمران / ١٢٨.

(٨) التفسير، ج ٢، ص ٨٣.

(٩) ينظر: الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، (تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م. ج ٢، ص ٥٨٣.

(هـ) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري

وهذا الكتاب من المصادر البارزة في تفسير أبي السعود. ومثال نقله منه، ما ذكره في

تفسير قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ﴾^(١) قال عن ما^(٢): "ونقل أبو البقاء أنها شرطية".^(٣)

٣ - كتب اللغة والمعاجم:

ينقل أبو السعود أحياناً آراء نحوية من كتب اللغة والمعاجم ومثال ذلك:

(أ) إصلاح المنطق لابن السكيت^(٤).

ومثال نقل أبي السعود من هذا الكتاب قوله:^(٥) "وقال ابن السكيت: القيل والقال اسمان لا

(١) البقرة/٢٣٦.

(٢) التفسير، ج١، ص٢٣٣.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان، ج١، ص١٨٨.

بقي أن أشير إلى أن أبا السعود نقل رأي الكسائي في قوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُا لِيَهُ لِيَكْفَمَ أَنْ تَصِيْرُوا﴾ [النساء/١٧٦] في تفسيره، ج٢، ص٢٦٤. وقال: وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين إلى تقدير اللام ولا في طرفي (أن)، أي: لئلا تضلوا. وقد رأيت قول الكسائي هذا في كتابه (معاني القرآن)، ولكنني لم أمثل به؛ لأن هذا الكتاب كان يعدّ من المفقودات، كما صرح محققه، وقد أعيد بناؤه على صورة قريبة من الأصل، وهذا يجعلني لا أطمئن إلى أنّ أبا السعود نقل من هذا الكتاب. ينظر: الكسائي، علي بن حمزة (ت١٨٩هـ). معاني القرآن، (أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى)، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٢٢.

(٤) يعقوب بن إسحاق، من أكابر أهل اللغة والأدب، كان مؤدّب ولد جعفر المتوكل، والسكيت لقب أبيه، أخذ عن أبي عمرو الشيباني والفراء وابن الأعرابي، مدح العلماء تأليفه، توفي مقتولاً، وقد قتله المتوكل، فيما نقل، سنة (٢٤٤هـ). له: إصلاح المنطق، والأضداد وغيرهما. ينظر: الأتباري، نزهة الألباء، ص١٥٩.

(٥) التفسير، ج٢، ص٢٣٥.

مصدران".^(١)

(ب) القاموس المحيط للفيروزآبادي

نقل أبو السَّعود من (القاموس المحيط) أن كلمة (سبحان) مصدر، لأنه سُمع له فعل من الثلاثي^(٢).

ثانياً: منهج أبي السَّعود في الأخذ من المصادر

يتتبع طريقة أبي السَّعود في الاقتباس والنقل والإفادة من مصادره والتعامل مع التَّصوُّص التي ينقلها، والآراء التي يعتمد عليها في تحليل الوجوه التَّحويية، تحسَّلاً عندي عدة نقاط تعبر عن منهجه في هذا النقل، وسأعرض هذه النقاط مع التمثيل، إذا احتاج الأمر إلى التوضيح.

١- إذا نقل أبو السَّعود من الزمخشري أو البيضاوي، فإنه لا يكاد يعزو إليهما البتة، فإني لم أجده يذكرهما، في حدود دراستي، إلا مرة واحدة ذكر فيها الزمخشري في غير مجال النَّحو واللغة^(٣)، ويبدو لي أنه اكتفى بما ذكره في المقدمة من اعتماده على التفسيرين، فأغناه ذلك عن إعادة العزو في كل مرة ينقل منهما، هذا في الوقت الذي يحرص فيه على ردِّ الأقوال إلى أصحابها إذا نقل من غير هذين التفسيرين، كما سبق.

٢- لاحظت أن أبا السَّعود يذكر أسماء العلماء الذين ينقل منهم، وقليلاً ما يذكر أسماء الكتب والتأليف، ومن الكتب التي ذكرها في تفسيره: كتاب سيبويه^(٤)، والقاموس المحيط^(٥).

(١) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ). إصلاح المنطق، ط٤، (تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد شاكر)، دار المعارف، القاهرة، د.ت. ص ٨٩.

(٢) ينظر: أبو السَّعود، التفسير، ج ٣، ص ١٦٨، وينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٤ (سبح).

(٣) ينظر: أبو السَّعود، التفسير، ج ١، ص ٨١.

(٤) التفسير، ج ٢، ص ٢.

(٥) التفسير، ج ٣، ص ١٦٨.

٣- قد يجمع أبو السَّعود أقوال العلماء ويحشدها حشداً، دون تحقيق أو ترجيح، ومثال ذلك ما

جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمِّنُوا خَيْرَ نَفْسِكُمْ﴾^(١). قال: (خيراً): منصوب على أنه مفعول لفعل واجب الإضمار، كما هو رأي الخليل وسيبويه، أو على أنه نعت لمصدر محذوف، كما هو رأي الفراء، أو على أنه خبر كان المضمرة الواقعة جواباً للأمر لا جزاء للشرط الصناعي، وهو رأي الكسائي وأبي عبيدة.^(٢)

ومثاله أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣). قال: (القرية): منصوبة على الظرفية عند سيبويه، وعلى المفعولية عند الأخفش^(٤). فأنت تراه يجمع الأقوال دون أن يحققها أو يرجح قولاً على آخر.

٤- في المقابل هناك مواضع يذكر فيها أبو السَّعود الآراء من مصادرهما، ثم يحققها ويرجح أقوالاً على أقوال بحسب اجتهاده، وقد يعرض القول ويردّه ويبين سبب رده، بل إنه يرد قول الجمهور إذا تحقق ضعفه عنده^(٥)، وسأعقد في هذه الدراسة فصلاً لاختياراته وترجيحاته، تغني عن التمثيل في هذا الموضوع^(٦).

٥- كثيراً ما يتصرف أبو السَّعود بالتصوُّص التي ينقلها من العلماء، ويذكرها بلغته الخاصة، ويصبغها بأسلوب المناطقة والجدليين، وهو "يحسن الأخذ والتوجيه وزيادة الشرح والإيضاح

(١) النساء/١٧٠.

(٢) التفسير، ج٢، ص٢٥٨.

(٣) البقرة/٥٨.

(٤) التفسير، ج١، ص١٠٤.

(٥) انظر مثال ذلك في تفسيره، ج٢، ص١٣٠.

(٦) انظر أمثلة رده أقوال العلماء في تفسيره ومنها: رده رأي المبرد، ج٣، ص٣٣، ورده رأي الزجاج، ج١،

لما يأخذه"^(١). ولكننا، مع ذلك، لا نعدم نصوصاً ينقلها بالحرف تقريباً دون تغيير شيء منها، ومثالها ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾^(٢). قال: "وكان الأصل دخول الفاء على الجملة لأنها الجزاء، ولكن كرهوا إيلاءها حرف الشرط؛ فأدخلوها الخبر، وعوّض المبتدأ عن الشرط لفظاً"^(٣)، وهذا منقول بالحرف تقريباً من البيضاوي في تفسيره^(٤).

ثالثاً: مواقف من الزمخشري والبيضاوي

أطلق بعض الباحثين، كما أسلفت، دعوى مفادها أن أبا السعود يقلد الزمخشري والبيضاوي، ويردد ما جاء في تفسيريهما، وأنه لم يستقلّ عنهما بنظر خاص أو موقف خاص^(٥)، مما دفعني إلى إجراء ما يشبه الدراسة الموازنة، فقرأت تفسير الزمخشري والبيضاوي، قسم الدراسة، وعرضت آراء أبي السعود عليهما، فوجدت أبا السعود خالف أنظارهما في مواضع شتى من تفسيره، وقد تحصلّ عندي شيء كثير من ذلك، ساعد على بناء هذا المبحث والمبحث القادم الموسوم بالاختيارات النحوية لأبي السعود، وتيقنت أنّ هذه الدعوى لم تقم على تحقيق علمي كافٍ، وأنها بحاجة إلى مراجعة، وأنّ الموضوعية العلمية تقتضي النظر في الأصول للثبوت من صحتها، فلما نظرت في الأصول، وجدت أبا السعود قد استقل بمواقف كثيرة، وخالف الرجلين في مسائل شتى، تقضي برد دعوى انسياقه الكلي وراءهما، فالحقيقة العلمية أن أبا السعود ليس مجرد مررد لآراء الزمخشري والبيضاوي، وأنّ مواقفه العلمية مبنية على مواقفها، لا استقلال فيها. ثم إنني ما وجدت عالماً في

(١) رفيده، النحو وكتب التفسير، ج٢، ص١٠٣٥.

(٢) البقرة ٢٦.

(٣) التفسير، ج١، ص٧٣.

(٤) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج١، ص٦٣.

(٥) ينظر: رفيده، النحو وكتب التفسير، ج٢، ص١٠٣٧، و ص١٠٣٩.

حدود اطلاعي، ممن ترجم له، أو قرأ تفسيره، رماه بالتقليد والترديد، بل إن العلماء قد أثنوا على تفسيره بمحامد كثيرة، كما مر في ترجمته. وأنا بهذا لا أنفي تأثره بالتفسيرين، فقد مرّ أنه أسس عمله عليهما، ولكن هذا لا يسوّغ اتهامه بالتقليد ومجرد الترديد.

فهذه الدعوى من مسوّغات عقد هذه الدراسة في هذا المبحث والمبحث القادم؛ لذلك فإنني سأذكر مواقفه من الزمخشري والبيضاوي، ثم مواقفه من المذاهب التحوية استجلاءً للسمات المنهجية في تفكيره التحوي، وسأقتصر على بعض الأمثلة المعبرة عن المقصود؛ لأن عرض كل ما تحصل من مواقفه يطول إطالة تخرج بنا عن المقصود.

١ - مخالفته للزمخشري والبيضاوي:

هذا النوع من المخالفة هو الأكثر في تفسير أبي السعود، وإليك الأمثلة:

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُو۟سِب۟خُكُم۟ بِخَيْرٍ مِّنۢ ذٰلِكُم۟ۗ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌۭ ۙ﴾^(١).

قال أبو السعود: وقيل اللام في (للذين) متعلقة بخير، وكذا الظرف، وجنات: خبر مبتدأ محذوف، والجملة مبيّنة لخير، ولا يخفى أن تعليق الإخبار والبيان بما هو خير لطائفة، ربما يوهم أنّ هناك خيراً آخر لآخرين^(٢). وفي هذا رد ما جوزّه الزمخشري والبيضاوي^(٣).

المثال الثاني:

في قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ اِنَّ لَّمۡ يَكُنۡ رَبُّكَ مُهَلِّكًا الْقُرَىٰ يَظُنُّو۟نَ وَاَهْلُهَا عٰفِلُو۟نَ﴾^(٤).

قال أبو السعود عن (بظلم): إنه متعلق إما بمهلك، أي بسبب ظلمهم، أو بمحذوف وقع حالاً

(١) آل عمران/١٥.

(٢) التفسير، ج ٢، ص ١٥.

(٣) ينظر: الكشف، ص ١٦٤، وأنوار التنزيل، ج ٢، ص ٨.

(٤) الأنعام / ١٣١.

من القرى، أي: ملتبسة بظلم، وأمّا كونه حالاً من (ربك). أو من ضميره في (مهلك)، كما قيل، فيأباه أن غفلة أهلها مأخوذة في معنى الظلم وحقيقته لا محالة، فلا يحسن تقييده بقوله تعالى: (وأهلها غافلون)^(١). وهذه مخالفة لما قرره الزمخشري والبيضاوي^(٢).

المثال الثالث:

في قوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي

السَّبْتِ﴾^(٣) قال أبو السعود عن (إذ): ظرف للمضاف المحذوف، أو بدل منه، وقيل: ظرف لكانت أو حاضرة، وليس بذاك، إذ لا فائدة في تقييد الكون أو الحضور بوقت العدوان^(٤). وهذا ردّ لما قرره الزمخشري والبيضاوي^(٥).

المثال الرابع:

في قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٦)، جوز الزمخشري والبيضاوي أن تكون (براءة) مبتدأ،

لتخصصها بصفقتها، والخبر قوله تعالى: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾^(٧)، ولكن أبا السعود ردّ هذا التجويز، واقتصر على كونها خبراً لمبتدأ محذوف، لأنّ هذه البراءة أمر حادث لم يعهد عند المخاطبين ذاتها ولا عنوان ابتدائها من الله ورسوله، حتى يخرج ذلك العنوان مخرج الصفة لها، ويُجعل العمدة في

(١) التفسير، ج٣، ص١٨٦.

(٢) ينظر: الكشاف، ص٣٤٦، وأنوار التنزيل، ج٢، ص١٨٣.

(٣) الأعراف/١٦٣.

(٤) التفسير، ج٣، ص٢٨٤.

(٥) ينظر: الكشاف، ص٣٩٢، وأنوار التنزيل، ج٣، ص٣٩.

(٦) التوبة/١.

(٧) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص٤٢٢، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج٣، ص٧٠.

الإخبار هو وصولها إلى المعاهدين إلخ. (١)

المثال الخامس:

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُمْ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا

فِيهَا﴾ (٢) قال أبو السعود: "وقد جُوِّزَ أن يكون (فَأَنَّ لَهُ) معطوفاً على (أَنَّهُ)، وجواب الشرط محذوف تقديره: ألم يعلموا أن من يحادد الله ورسوله يهلك فَأَنَّ لَهُ إلخ، ورُدَّ بأن ذلك إنما يجوز عند كون فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم" (٣).

وهو بهذا التقرير يردّ رأي كل من الزمخشري والبيضاوي (٤).

٢ - مخالفته الزمخشري

وجدت أن مخالفته للزمخشري أقل بكثير من مخالفته للبيضاوي، ومثال هذه المخالفة في

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (٥)، قرّر أبو السعود أن (إِذْ) منصوب على المفعولية

بمضمّر مقدّم خوطب به النبيّ (صلى الله عليه وسلم)، أي: واذكر لهم وقت ابتلائه (عليه السلام). ثم نقل أبو السعود رأي الزمخشري وجعله مرجوحاً. قال: وقيل منصوب على الظرفية بمضمّر

مؤخر، أي: وإذ ابتلاه كان كيت وكيت، أو بما سيجيء من قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ﴾ (٦)، ثم

(١) التفسير، ج٤، ص٣٩-٤٠.

(٢) التوبة/٦٣.

(٣) التفسير، ج٤، ص٧٩.

(٤) ينظر: الكشاف، ص٤٤٠، وأتوار التنزيل، ج٣، ص٨٧. ولمزيد من الأمثلة انظر تفسير أبي السعود، ج١، ص٦١، و٧٩، و١٠٦، و٢١٢، و٢٧٥، ج٢، ص١٠-١١، و٨١، و١٢٢، و١٣٢، ج٣، ص٢٦، و٣٣، و٣٧، و٦٤، و٨٧، و١٠٥-١٠٦، ج٤، ص٩، ص١٠، ص١٢.

(٥) البقرة/١٢٤.

(٦) البقرة/١٢٤.

رَجَّحَ أَبُو السَّعُودِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، لِأَنَّهُ اللَّائِقُ بِجَزَالَةِ التَّنْزِيلِ^(١).

٣ - مخالفته للبيضاوي

أسلفت أن مخالفة أبي السَّعُودِ للبيضاوي أكثر من مخالفته للزمخشري، والأمثلة على ذلك كثيرة، لذلك سأقتصر على مثالين خشية الإطالة:

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾^(٢) قال أبو السَّعُودِ: إِنَّ (شَنَاٰنَ) مصدر أضيف إلى مفعوله لا إلى فاعله، كما قيل^(٣) وهو بهذا يردّ ما قرره البيضاوي^(٤).

المثال الثاني:

في قوله تعالى: ﴿الْمَصَّ، كَتَبْتُ أَنْزِلُ إِلَيْكَ﴾^(٥). جوّز البيضاوي أن يكون (كتاب) خبراً و (المص) مبتدأ^(٦)، وردّه أبو السَّعُودِ بقوله: وفيه أن ما يجعل عنواناً للموضوع، حقّه أن يكون قبل ذلك معلوم الانتساب إليه عند المخاطب، وإذ لا عهد بالتسمية قبل، فحقها الإخبار بها^(٧).

٤ - تقديم رأي الزمخشري على البيضاوي

قد يذكر أبو السَّعُودِ رأي كلٍّ من الزمخشري والبيضاوي، ثم يقدّم رأي الزمخشري

(١) ينظر: أبو السَّعُودِ، التفسير، ج ١، ص ١٥٤، والزمخشري، الكشاف، ص ٩٥.

(٢) المائدة/٢.

(٣) التفسير، ج ٣، ص ٥.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل، ج ٢، ص ١١٤.

(٥) الأعراف/١-٢.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل، ج ٣، ص ٥.

(٧) التفسير، ج ٣، ص ٢٠٩.

ويرجحه. ومثاله في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾^(١).

اعتمد أبو السَّعود^(٢) ما ذكره الزمخشري في إعراب (حلالاً)، فهي حال من الاسم الموصول في (مما في الأرض)، أو مفعول كلوا^(٣)، وردّ تجويز البيضاوي أن تكون صفة لمصدر محذوف^(٤).

٥ - تقديم رأي البيضاوي على الزمخشري

ومثال تقديم رأي البيضاوي على الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾^(٥)، قدّم أبو السَّعود^(٦) رأي البيضاوي في أنّ (أياماً) منصوب بمضمر دلّ هو عليه، أي: صوموا أياماً^(٧)، قدّمه على رأي الزمخشري في أنها منصوبة بالصيام في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(٨).

ومثاله أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَنظَرْنَاهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٩)، أقرّ أبو السَّعود^(١٠)

(١) البقرة / ١٦٨.

(٢) التفسير، ج ١، ص ١٨٧.

(٣) ينظر، الزمخشري، الكشاف، ص ١٠٧.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل، ج ١، ص ١١٨.

(٥) البقرة / ١٨٤.

(٦) التفسير، ج ١، ص ١٩٩.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل، ج ١، ص ١٢٤.

(٨) البقرة / ١٨٣. وينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ١١٢.

(٩) الأنعام / ٥٢.

(١٠) التفسير، ج ٣، ص ١٣٩.

البيضاوي على أنّ (فتطردهم) جواب النفي، و (فتكون) جواب النهي^(١)، ثم ضعف رأي الزمخشري في جواز أن تكون (فتكون) معطوفة على (فتطردهم) على طريقة التسبيب^(٢).

رابعاً: مواقفه من المذاهب النحوية:

أقصد بالمذاهب النحوية، ما عرف باسم المدارس النحوية، من بصرية وكوفية وغيرهما، وتهدف الدراسة هنا إلى جمع مواقف أبي السعود من هذه المذاهب، ومحاولة تصنيف منهجه في دائرة من دوائر هذه المذاهب، بالتوكؤ على ملاحظة تطبيقاته المنهجية، وسألخص مواقفه هذه في النقاط الآتية:

١- يذكر أبو السعود المذاهب النحوية ولا يرجح بينها:

كثيراً ما يذكر أبو السعود مذهب البصريين ومذهب الكوفيين في المسألة، ولا يرجح رأياً على رأي، إنما يكتفي بذكر هذه الآراء فقط، وأمثلة ذلك كثيرة ومنها:

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيهِ﴾^(٣).

قال أبو السعود عن (بني): إنها على إضمار القول عند البصريين، ومتعلقة بـ(وصى) عند الكوفيين، لأنه في معنى القول، فهي عند الأولين بتقدير القول، وعند الآخرين متعلقة بالإخبار الذي هو في معنى القول^(٤).

(١) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج٢، ص١٦٣.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص٣٢٩، وانظر مثلاً آخر في تفسير أبي السعود، ج٤، ص١٦.

(٣) البقرة/١٣٢.

(٤) التفسير، ج١، ص١٦٣.

المثال الثاني:

في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً﴾^(١).

قال أبو السَّعود إن انتصاب (فتنين) عند البصريين على الحالية من المخاطبين، والعامل ما في (لكم) من معنى الفعل، وعند الكوفيين على خبرية كان مضمره، أي: فما لكم في المنافقين كنتم فتنين^(٢).

المثال الثالث:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(٣). قال أبو السَّعود: إنَّ الرابط في هذه الآية، إما الضمير المحذوف، كما هو رأي جمهور البصريين، والتقدير: أجر المصلحين منهم، وإما الألف واللام، كما هو رأي الكوفيين، فإنه في حكم: مصلحهم^(٤).

٢- تقديم رأي البصريين على الكوفيين

يقدم أبو السَّعود في كثير من المواضع رأي البصريين على الكوفيين، وذلك بطريقتين: إما بتقديم رأي البصريين ثم ذكر رأي الكوفيين بعد قوله (وقيل)، وهذا يشعر بميله إلى الرأي الأول، وإما بعرض الرأيين ثم ردّ رأي الكوفيين بالتصريح، وإليك مثال كل حالة:

الحالة الأولى:

المثال الأول: قال أبو السَّعود في تفسيره عن الضمير (إِيَّاكَ): إنه ضمير منفصل، وما يلحقه من الكاف والياء والهاء، حروف زيدت لتعيين الخطاب والتكلم والغيبة لا محل لها من الإعراب،

(١) النساء/٨٨.

(٢) التفسير، ج٢، ٢١٢.

(٣) الأعراف/١٧٠.

(٤) التفسير، ج٣، ص٢٨٨. وانظر مزيداً من الأمثلة في تفسيره: ج١، ص١٠٩، ج٢، ص١٩٣.

وقيل: هي الضمائر و (إيّا) دعامة لها لتصيّرُها منفصلة^(١). وفي هذا تقديم لمذهب البصريين على الكوفيين^(٢).

المثال الثاني: قال أبو السّعود في تفسيره عن (اللهمّ): إنّ الميم عوض عن حرف النداء ولذلك لا يجتمعان، وهذا من خصائص الاسم الجليل، وقيل: أصله يا الله أمنا بخير، فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وهمزته^(٣) وهذا تقديم لرأي البصريين على الكوفيين^(٤).

الحالة الثانية:

المثال الأول:

قال أبو السّعود في تفسيره عن الحرف (إنّ): إنه من الحروف التي تشابه الفعل في عدد الحروف، والبناء على الفتح، ولزوم الاسماء، ودخول نون الوقاية عليها، والتعدي خاصة في الدخول على اسمين، ولذلك أعملت عمله الفرعي، وهو نصب الأول ورفع الثاني، وعند الكوفيين لا عمل لها في الخبر، بل هو باق على حاله بقضية الاستصحاب، وأجيب بأن ارتفاع الخبر مشروط بالتجرد عن العوامل، وإلا لما انتصب خبر كان، وقد زال بدخولها؛ فيتعيّن أعمال الحرف^(٥)، وهذا تقديم لمذهب البصريين على الكوفيين^(٦).

المثال الثاني:

قال أبو السّعود في تفسيره: (هلمّ) أصله عند البصريين: هالمّ، من لمّ إذا قصد، حذفت الألف لتقدير السكون في اللام، فإنه الأصل، وعند الكوفيين: هل أمّ، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على

(١) التفسير، ج ١، ص ١٦.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٦٩٥.

(٣) التفسير، ج ٢، ص ٢١.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٣٤١.

(٥) التفسير، ج ١، ص ٣٥.

(٦) ينظر الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٧٦.

اللام، وهو بعيد، لأن هل لا تدخل الأمر^(١).

٣ - اعتماد المذهبين بعد تدعيم رأي الكوفية

يجمع أبو السّعود في بعض تطبيقاته بين رأي البصريين والكوفيين دون أن يرجح بينهما معتمداً الرأيين، ولكنه يحتاج إلى تدعيم رأي الكوفية، فيدافع عنه ويقرّره.

ومثال ذلك قوله عند تفسير ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢): إن اللام في (ليذر) إما متعلقة بالخبر المقدر لكان، كما هو رأي البصرية، وانتصاب الفعل بعدها بأن المقدر، أي: ما كان الله مريداً لأن يذر المؤمنين، وإما مزيدة للتأكيد ناصبة للفعل، كما هو رأي الكوفية، ولا يقدر في ذلك زيادتها، كما لا يقدر زيادة حروف الجر في عملها^(٣).

٤ - الاكتفاء بذكر رأي البصريين

إنّ تفسير أبي السّعود طافح جداً بذكر آراء البصريين منفردين دون غيرهم، ولا أظنني أجنب الصواب إذا قلت إنّ تفسيره مؤسس على آراء البصريين من الجهة التّحوية، وإليك بعض الأمثلة:

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ﴾^(٤)، قال أبو السّعود في (لمغفرة): إنّ اللام لام الابتداء^(٥)، وهذا مذهب البصريين، ولم يشر إلى مذهب الكوفيين، فهي عندهم: لام جواب قسم

(١) التفسير، ج٣، ص١٩٧، وينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، ج١، ص٤٩٨، ولمزيد من الأمثلة ينظر: أبو السّعود، التفسير، ج١، ص٩، ص١٧٣، ج٢، ص١٦٨.

(٢) آل عمران / ١٧٩.

(٣) التفسير، ج٢، ص١١٨-١١٩، وانظر مثلاً مشابهاً في تفسيره، ج١، ص١٧٤.

(٤) آل عمران / ١٥٧.

(٥) التفسير، ج٢، ص١٠٤.

مقدّر^(١)

المثال الثاني:

في قوله تعالى: ﴿فَيَسَّ مَا يَشْتَرُونَ﴾^(٢)، قال أبو السَّعود: ما نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس، ويشترون صفته، والمخصوص بالذم محذوف^(٣)، وجعل بئس ونعم فعلين هو مذهب البصريين، ولم يشر أبو السَّعود هنا إلى مذهب الكوفيين البتة^(٤).

المثال الثالث:

في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥)، قال أبو السَّعود: "جواب الشرط محذوف عند جمهور البصريين ثقة بدلالة المذكور عليه، أي: إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فردّوه إلخ"^(٦)

المثال الرابع:

في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٧)، قال أبو السَّعود: إنَّ (حصرت) حال بإضمار قد، وقيل: صفة لموصوف محذوف هو حال من فاعل جاؤوا، أي: جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم^(٨). وهذا الذي ذكره أبو السَّعود، تقرير لمذهب البصريين الذين يمنعون أن يكون الفعل

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٩٩.

(٢) آل عمران / ١٨٧.

(٣) التفسير، ج٢، ص١٢٥.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٩٧.

(٥) النساء / ٥٩.

(٦) التفسير، ج٢، ص١٩٤.

(٧) النساء / ٩٠.

(٨) التفسير، ج٢، ص٢١٤.

الماضي في موضع الحال إلا إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف^(١)، ولذلك خرّج أبو السّعود الآية على وفق مذهبيهم، ولم يشر إلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً دون هذه القيود.

المثال الخامس:

في قوله تعالى: ﴿وَرَسَّيْنَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢)، قال أبو السّعود: إنَّ (أو) في هذه الآية للإبهام على السامع، يعني أن مَنْ يبصرهم يقول: إنهم مائة ألف أو يزيدون^(٣)، وهذا تخريج البصريين، ولم يلتفت أبو السّعود إلى تخريج الكوفيين، الذين يعدّون (أو) هنا بمعنى (بل)^(٤).

مظاهر النزعة البصرية عند أبي السّعود:

يميل الباحث إلى أن أبا السّعود يتبع المنهج البصري في تسياره التّحوي، وآية ذلك ما قدمته من اعتماده في جلّ تطبيقاته على آراء البصريين، وقليلاً ما يجمع بين آراء المذهبيين، ولتدعيم هذا الرأي فإنني تتبعت الأصول العامة للمنهج في تفسير أبي السّعود، فرأيت جلّها مائلاً في تطبيقاته التّحوية، وسأعرض لهذه الأصول مع الأمثلة لتوضيح المراد^(٥).

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٥٢.

(٢) الصافات /١٤٧. وأنا على ذكر بأن هذه الآية الكريمة خارج حدود دراستي، ولكنني مثلت بها، لأن أبا السّعود ذكرها في حدود الدراسة، في تفسيره لسورة النساء.

(٣) التفسير، ج٢، ص٢٠٤.

(٤) وقال بعض الكوفيين: إنها بمعنى الواو، ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٧٨، وابن هشام، المغني، ص٩١.

(٥) استفدت هذه الأصول من: الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص٣٧٧-٣٩٣، والمخزومي، مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٤٥٩-٤٧٠، والسعدي، جاسم.

أولاً: التقدير والتأويل:

يعتمد المذهب البصري قواعده بوصفها أصولاً محكمة لا معدى عنها، الأمر الذي يلجئهم إلى تأويل التّصوّص للتخلص من المعارضة الظاهرة لهذه الأصول، وهذه سمة منهجية نجدها بكثرة في تطبيقات أبي السعود النّحوية، بل تجده مغرقاً أحياناً في التقدير والتأويل على وفق طريقة البصريين، ومثال ذلك:

(أ) تقدير مبتدأ في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^(١)، قال أبو السعود في إعراب هذه الآية: إنّها في محل الرفع على المدح والتعظيم بتقدير المبتدأ^(٢).

(ب) التأويل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِمِي﴾^(٣)، قال أبو السعود: "ووقوع أول كافر به خبراً من ضمير الجمع بتأويل: أول فريق أو فوج، أو بتأويل: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به"^(٤).

ثانياً: انتهاجه منهج المناطقة والمتكلمين:

من أبرز ما يتصف به المنهج البصري، اعتماده على الأصول العقلية، واتصاله الوثيق بمناهج المناطقة والمتكلمين في التعليل والتقسيم والتفعيد، مما جعلهم أكثر معيارية وتمركزاً حول الأصول، وقارئ تفسير أبي السعود يلحظ هذه السمة جلية في تطبيقاته، فتجده من جهة يستخدم مصطلحات المناطقة والمتكلمين مثل: المقدم والتالي، والسلب الكلي والإيجاب الجزئي، والجزء

الدراسات النّحوية واللّغوية ومنهجها التعليمي في البصرة، وزارة التربية، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م. ص ١٨٥-١٩٨.

(١) البقرة / ٢٢.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٦٠-٦١.

(٣) البقرة / ٤١.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٩٦.

والجزئي^(١)، ومن جهة أخرى يستخدم أساليبهم في التعليل، فيوغل في العلل الجدلية، ويستخدم المذهب الكلامي^(٢) في التحليل، ومثاله تعليله منع صرف كلمة (الرَّحْمَن) قال: "وإنما امتنع صرفه إلحاقاً له بالأغلب في بابه من غير نظر إلى الاختصاص العارض، فإنه كما حُظر وجود (فعلی)، حظر وجود (فعلانة)، فاعتباره يوجب اجتماع الصرف وعدمه؛ فيلزم الرجوع إلى أصل هذه الكلمة قبل الاختصاص، بأن تقاس إلى نظائرها"^(٣) إلخ. وأمثلة هذا الأمر كثيرة جداً في تفسيره^(٤).

ثالثاً الضبط والتقعيد:

يهتم أبو السَّعود، كما هو حال البصريين، بطرد القواعد وضبط الأصول، ويعدّ ما يخالفها من باب الشاذّ إن لم يحتمل التأويل، وأمثلة ذلك كثيرة أيضاً، منها:

أ- يرى أبو السَّعود أن الكسر هو الأصل في تحريك الساكن^(٥)

ب- القاعدة المستمرة حذف مفعول المشيئة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾^(٦) قال أبو السَّعود: "أي عدم إشراكهم، حسبما هو القاعدة المستمرة في حذف مفعول المشيئة من وقوعها شرطاً، وكون مفعولها مضمون الجزاء"^(٧)

ج- يحكم بالشذوذ على ما يخالف القاعدة المضبوطة، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا

(١) التفسير، ج ١، ص ١١، ص ٦٦، ج ٣، ص ٢٩، وانظر تفاصيل هذه المصطلحات المنطقية في: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩١هـ). تهذيب المنطق (بحاشية المولى عبد الله اليزيدي)، ط ٨، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، د.ت. ص ٤٨، ص ٥٧.

(٢) المذهب الكلامي: إيراد الحجة للمطلوب على طريق أهل الكلام، وذلك بملاحظة اللازم والملزوم والقرائن في أثناء تحليل القضايا. ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص ١٤٥.

(٣) التفسير، ج ١، ص ١١.

(٤) انظر مثلاً: ج ٣، ص ٢٩، ص ٣٣.

(٥) التفسير، ج ٢، ص ٩١.

(٦) الأنعام/ ١٠٧.

(٧) التفسير، ج ٣، ص ١٧١.

نُصِيْبَيْنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً^(١)، رفض أبو السَّعود أن تكون (لا تصيبين) صفة لـ(فتنة)، و(لا) للنفي، وقال: إن فيه شذوذاً؛ لأن القاعدة أنّ النون لا تدخل المنفي في غير القسم^(٢)، وكذلك حكم بالشذوذ على مجيء خبر كاد اسماً صريحاً^(٣).

رابعاً: تخطئة القراءات القرآنية لا سيّما السبعية منها:

وهذا أيضاً من جرّاء التمسك بالمقاييس المستتبطة والأصول المقعدة، إذ تجد هؤلاء العلماء يخطئون القراءات القرآنية ويحكمون بشذوذها إذا خالفت مقاييسهم، وهذه النزعة تبرز في المذهب البصري أكثر من غيره، وقد لوحظت في تطبيقات أبي السَّعود فيما تقدّم في هذه الدراسة؛ فلا حاجة إلى التكرار^(٤).

ويبقى ههنا سؤال: إذا كان أبو السَّعود قد أسّس عمله على تفسير الزمخشري، وقد عدّ بعض الباحثين الزمخشري من نحاة المذهب البغدادي^(٥)، فلماذا يستبعد الباحث أن ينتهج أبو السَّعود نهج الزمخشري، ويكون ممّن خلطوا بين المذهبين؟
والجواب عن هذا السؤال من وجوه:

الأول: إنّ عدّ الزمخشري من نحاة المذهب البغدادي، أمر لم يستقرّ عليه رأي الباحثين.
الثاني: لقد تقرر سابقاً نفي تقليد أبي السَّعود للزمخشري، إنما هي متابعة عن حجة ودليل وسير وتقسيم وتحليل وتحقيق، وتأسيس تفسيره على تفسير الزمخشري لا يلزم منه اتحاد المناهج

(١) الأنفال/٢٥.

(٢) التفسير، ج٤، ص١٦، ويحكم أبو السَّعود بالشذوذ على ما نقوله العرب إذا خالف القاعدة ينظر تفسيره، ج١، ص٣٩.

(٣) التفسير، ج١، ص٥٤.

(٤) انظر: ص٥٣ من هذه الدراسة.

(٥) تنتظر التفاصيل في: محمود، محمود حسني. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة،

بيروت، دار عمار، عمان، ١٩٨٦م. ص٤٢٠

التَّحْوِيَّةُ وَالْأَبْصَارُ الْمَذْهَبِيَّةُ.

الثالث: تقرر سابقاً أنّ أبا السَّعُودِ أسَّسَ تطبيقاته التَّحْوِيَّةَ في تفسيره على آراء البصريين ومناهجهم، ومظاهر النزعة البصرية ماثلة في هذه التطبيقات، وهذه السمات المنهجية هي أساس التصنيف المذهبي، فالمذهب في النهاية هو منهج وأصول، وعليه فلا يضير في هذا التصنيف أن يذكر أبو السَّعُودِ بعض آراء الكوفية بعد تقرير الآراء البصرية، فإنّ هذا القدر من ذكر الآراء الكوفية في تفسيره غير كافٍ لإخراج الرجل من مذهب وتصنيفه في مذهب آخر.

الرابع: وجدت أنّ أبا السَّعُودِ يخالف الزمخشري فيما ذكره من موافقة الأخير لمذهب الكوفيين، ويقدم رأي البصريين على ما قرره الزمخشري من موافقة للكوفيين. ومثاله^(١):

تجوز الزمخشري مع الكوفيين تقديم معمول الصفة على الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ

لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾^(٢)، فجعل (في أنفسهم) متعلقاً بـ(بليغاً)^(٣)، وهذا التخريج منعه البصريون؛ "لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أنّ التابع لا يتقدم على المتبوع"^(٤)، ولذلك قدم أبو السَّعُودِ رأي البصريين وأخر هذا الرأي الذي جوزه الزمخشري، فقال: وقيل: متعلق بـ(بليغاً) على رأي من يجيز تقديم معمول الصفة على الموصوف^(٥).

لذلك، يبدو لي أنّ أبا السَّعُودِ يميل إلى المذهب البصري في تطبيقاته التَّحْوِيَّةِ، وينتهج سبيل البصريين في التحليل التَّحْوِيّ عند تعرضه لتفسير آيات القرآن الكريم.

(١) ذكر الأستاذ محمود حسني في كتابه المدرسة البغدادية، ص ٤٣١، عدة أمثلة، منها ما هو في تفسير الزمخشري، ومنها ما هو خارجه، لذلك أثرت التمثيل بما في تفسير الزمخشري.

(٢) النساء ٦٣.

(٣) ينظر: الكشف، ص ٢٤٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١١٦، ومحمود حسني، المدرسة البغدادية، ص ٤٣٢.

(٥) التفسير، ج ٢، ص ١٩٦.

المبحث الثاني: المصطلحات والاختيارات:

أولاً: المصطلحات التحوية في تفسير أبي السعود:

الاصطلاح بتعريف عام: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما^(١).

ويقصد بالمصطلح التحوي: الألفاظ الفنية التي اتفق النحاة على التعبير بها عن الأفكار والمعاني التحوية^(٢).

وسيتناول هذا القسم من الدراسة المصطلحات التحوية التي يستخدمها أبو السعود في تفسيره، وسيتم البحث في هذه المصطلحات من جهات ثلاث: المصطلحات التي استخدمها أبو السعود، ثم أبحث في منهجه في تناول هذه المصطلحات واستخدامها، وأختم الدراسة في هذا القسم بإطلاقه لفظ الزائد في القرآن الكريم.

(أ) المصطلحات التحوية التي استخدمها أبو السعود:

الملاحظ أنّ أبا السعود يستخدم في تفسيره مصطلحات نحوية بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون، ومصطلحات بصرية اصطلاحية عليها الكوفيون بأسماء أخرى، ومصطلحات كوفية اصطلاحية عليها البصريون بأسماء أخرى^(٣). وإليك الأمثلة الموضحة:

١ - مصطلحات بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون:

يستخدم أبو السعود مصطلحات خاصة بالمذهب البصري، تعبّر عن معانٍ لم يعرفها

(١) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٢٤.

(٢) ينظر: القوزي، عوض محمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره، ط ١، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٨١م، ص ٢٢-٢٣.

(٣) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٧٨.

الكوفيون أو أنكروها ومنها: لام الابتداء^(١)، وقد تقدّم أنّ الكوفيين ينكرون لام الابتداء، فهي عندهم لام القسم^(٢)، ومنها اسم الفعل^(٣)، فقد أنكروه الكوفيون البتة، وجعلوه من باب الفعل^(٤)، ومنها المفعول المطلق^(٥)، والمفعول له^(٦)، والمفعول معه^(٧)، إذ لا يعرف الكوفيون من هذه المفاعيل إلا المفعول به، والباقي عندهم شبيه بالمفعول^(٨).

٢ - مصطلحات بصرية اصطلح عليها الكوفيون بأسماء أخرى:

وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في تفسير أبي السّعود، ومثاله:

- النفي^(٩) ويسميه الكوفيون: الجحد^(١٠)
- اسم الفاعل^(١١) ويسميه الكوفيون: الفعل الدائم^(١٢)

(١) التفسير، ج١، ص١١٥.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٩٩، والمخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٨٠.

(٣) التفسير، ج١، ص٢١١.

(٤) ينظر: الأشموني، شرح الألفية (بحاشية الصبان)، ج٣، ص١٢٣٤، والمخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٨١.

(٥) التفسير، ج٣، ص٢٣٤.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص١٣٥.

(٧) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣.

(٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦٥، والمخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٨٢.

(٩) التفسير، ج١، ص١٠٩.

(١٠) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٨٣.

(١١) التفسير، ج١، ص١٥.

(١٢) ينظر: الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص٤٥٠.

- ضمير الشأن^(١) ويسميه الكوفيون: المجهول^(٢)
- التمييز^(٣) ويسميه الكوفيون: التفسير والمفسر^(٤)
- الظرف^(٥) ويسميه الكوفيون: محل أو صفة^(٦)
- لا النافية للجنس^(٧) ويسميه الكوفيون: لا التبرئة^(٨)

٣- مصطلحات كوفية، اصطلح عليها البصريون بأسماء أخرى:

وهذه المصطلحات قليلة في تفسير أبي السعود، ومثالها:

- التبيين^(٩) ويسميه البصريون: البذل^(١٠)

-
- (١) التفسير، ج ١، ص ١٢٥.
- (٢) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). المفصل، ط ١ (قدّم له: محمد عز الدين السعيد)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م، ص ١٦٣.
- (٣) التفسير، ج ١، ص ٧٤.
- (٤) ينظر: السيوطي، الهمع، ج ١، ص ٢٥٠، والأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٤٤٩.
- (٥) التفسير، ج ١، ص ٨٧، وكثيراً ما يطلق أبو السعود لفظ الظرف على الجار أيضاً. ينظر: تفسيره، ج ١، ص ٥٣، و ص ٩٣.
- (٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٥١، والمخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٨٣.
- (٧) التفسير، ج ١، ص ٢٤.
- (٨) ينظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ). شرح الكافية، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ج ١، ص ١١٠، والقوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٢.
- (٩) التفسير، ج ٤، ص ٤٥.
- (١٠) ينظر: الأشموني، شرح الألفية (بحاشية الصبان)، ج ٣، ص ١١٣٠، والمخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٨٣.

- الخفض^(١) ويسميه البصريون: الجر^(٢)
- النعت^(٣) ويسميه البصريون: الصفة^(٤)

(ب) منهج أبي السعود في استخدام هذه المصطلحات:

بتتبع تطبيقات أبي السعود التَّحوية، وبالنظر في طريقته في تناول المصطلحات واستخدامها، يمكن وصف منهجه بالنقاط الآتية:

- ١- يخلط أبو السَّعود في تفسيره بين مصطلحات المذهبين: البصري والكوفي، ولكنَّ استخدامه لمصطلحات الكوفيين قليل جداً، ومقتصر على المصطلحات التي شاعت ودارت على ألسنة العلماء وأقلامهم، من مثل: الخفض والنعت وغيرهما، والذي أميل إليه أنَّ هذه المصطلحات لم تعد تمثل هوية مذهبية، لا سيما عند هؤلاء المتأخرين، الذين أخذوا يستخدمون المصطلحات الشائعة الدائرة في فلك الاستعمال؛ بغض النظر عن تصنيفها المذهبي، يقول الأستاذ محمود حسني: إن المصطلحات البصرية قد طغت في أواخر القرن الثالث الهجري وما بعده على المصطلحات الكوفية؛ فلم تعد المصطلحات تصلح أن تكون دليلاً على مذهب التَّحوي^(٥).
- ٢- يتحاشى أبو السَّعود استخدام المصطلح غير الذائع عند التَّحويين، لذلك تجده يتحاشى

(١) التفسير، ج١، ص٧٢.

(٢) قال الأستاذ مهدي المخزومي: "والخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجرّ من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون". ينظر: مدرسة الكوفة، ص٣٨٤.

(٣) التفسير، ج١، ص٣٩.

(٤) ينظر: السيوطي، الهمع، ج٢، ص١١٦، وجاء فيه: والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة.

(٥) المدرسة البغدادية، ص١٢٧.

استخدام المصطلح الذي استخدمه الزمخشري والبيضاوي في غير المعروف من استخدام النحويين له، ومثاله: استخدام الزمخشري والبيضاوي مصطلح: النَّصَب على الاختصاص^(١)، فخالفهما ونزع إلى الذائع؛ فاستعمل مصطلح النَّصَب على المدح أو الذم^(٢).

٣- قد يجمع أبو السَّعود بين المصطلح البصري والمصطلح الكوفي في الوجه الواحد من الإعراب، فقد استخدم في توجيه قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّتٍ﴾^(٣) مصطلح الخفض ومصطلح الجر^(٤) وقد تقدّم أنّ الخفض من المصطلحات التي توسع الكوفيون في استخدامها.

٤- قد يكتفي أبو السَّعود بذكر ما يعبر عنه المصطلح، ويستغني بذلك عن ذكر المصطلح نفسه، وذلك بسبب ذبوع التعبير بهذا الاسم، ومثاله: تعبيره عن المفعول لأجله بالعلة^(٥)، لأنّ المفعول لأجله هو علة الإقدام على الفعل^(٦).

٥- قد يجمع أبو السَّعود بين المصطلح وما يعبر عنه المصطلح، في وجه واحد من الإعراب، ومثاله: ما قاله في توجيه قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٧): إذ جعل (حذر) منصوباً بيجعلون على العلة، ثم قال في الوجه نفسه: ولا ضير في تعدد

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ١٦٣، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج ٢، ص ٨.

(٢) ينظر: أبو السَّعود، التفسير، ج ٢، ص ١٢، وتتنظر هذه المسألة في: رفيده، النحو وكتب التفسير، ج ٢، ص ١٠٣٥.

(٣) البقرة/ ٢٥.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٦٨.

(٥) التفسير، ج ١، ص ١٢٩.

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ٧٧.

(٧) البقرة/ ١٩.

المفعول له، فإنّ الفعل يُعلّل بعلة شتى^(١).

(ج) إطلاقه لفظ الزائد في القرآن الكريم:

اختلف العلماء في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن، فمنهم من منع ذلك ؛ لأنه قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله تعالى منزّه عن ذلك، لذا فرّ هؤلاء العلماء إلى التعبير بألفاظ أخرى، كالتأكيد والصلة والمقحم^(٢)، وجوّزه آخرون ؛ لأنه لا يُعنى بالزائد أنه يجوز سقوطه، ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائد للتوكيد، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن^(٣).

والبصريون يستخدمون عبارة الزيادة واللغو، والكوفيون يستخدمون عبارة الصلة والحشو^(٤)، وإذا نظرنا في تفسير أبي السعود، نجد أنه يجيز إطلاق لفظ الزائد، بل إنني وجدته يكثر من استخدام هذا اللفظ^(٥)، وهو كذلك يستخدم باقي المصطلحات المعبرة عن معنى الزائد، فيستخدم: المقحم^(٦)، واللغو^(٧)، وهي عنده تؤدي معنى واحداً، وهو الزيادة.

والذي أميل إليه، أنّه لا ضير من استخدام مصطلح الزائد في القرآن الكريم، ذلك أنه مصطلح عند النحاة، ومن قواعد العلماء أنه لا بدّ من مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم، ومحاكمة مصطلحهم بعد فهم المعنى الذي توافق عليه المصطلحون، وإطلاق لفظ الزيادة لا يلزم منه نفي الفائدة ؛ حتى يُحترز منه، وقد بيّن النحاة فائدة الزائد في كلام العرب، فهي إما معنوية وإما

(١) انظر تفسيره، ج ١، ص ٥٤.

(٢) ينظر: السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٥٨٣.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف (ت ٧٥٦هـ). الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ط ١، (تحقيق: علي محمد معوض وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٤) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ٣، ص ٤٨، وقد استخدم سيوييه في كتابه عبارة اللغو بمعنى الزائد، ينظر الكتاب، ج ٤، ص ٢٢١، والكوفيون يعبرون عن الزائد بمصطلح العازل أيضاً، ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص ١٧٩.

(٥) ينظر مثلاً: التفسير، ج ١، ص ٧٣، و ص ١٣٣، ج ٢، ص ١٠٠.

(٦) ينظر مثلاً: التفسير ج ١، ص ١٧٢، و ص ١٨٧، ج ٢، ص ٦٧، ج ٣، ص ١٤٠.

(٧) ينظر مثلاً: التفسير ج ٢، ص ١٠٨، ج ٣، ص ١٣١، و ص ٢١٤.

لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى، وإثبات فائدة التأكيد لا يلزمنا بنفي إطلاق الزيادة، كما أسلفت، وإنما سميت زيادة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت، فهذه الفائدة العارضة، لم تغير الفائدة الحاصلة قبلها، وأما الفائدة اللفظية؛ فبتزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح^(١).

والباحث يبدي تحفظاً من إطلاق لفظ اللغو، والحشو في كتاب الله تعالى؛ لارتباط هذين اللفظين بمعان فاسدة في الأذهان، لا تليق بمنزلة القرآن وقداسته^(٢).

ولنا في إطلاق لفظ الزائد أو الصلة مندوحة عن ذلك، لا سيما أنّ من دأب النحاة صيانة ما هو مقدّس، واعتبار ذلك في أثناء الاصطلاح؛ إيماناً بمثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمِنْ يُعْظِمُ شَعْبَهُ أَتَىٰ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٣)، فتجدهم يطلقون على لام الأمر في مثل قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ عَيْنَنَا رَبُّنَا﴾^(٤)، لام الدعاء؛ تعظيماً لله تعالى، وملازمة لباب الأدب في الاصطلاح، ويقولون: إنّ الأمر لمن هو دونك، والدعاء لمن هو أعلى منك^(٥).

ثانياً: الترجيحات النحوية في تفسير أبي السعود

المقصود بالترجيح هنا: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر^(٦)، وهو اختيار يحتاج إلى

(١) انظر هذه المسألة بتوسع في: الأسترايادي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٢) بل إنّ اجتناب مثل هذه الألفاظ في التنزيل الكريم، واجب عند بعض العلماء؛ لأنه يتبادر إلى الأذهان منها ما يجب تنزيه كلام الله تعالى عنه. ينظر: الأزهرى، موصل الطلاب، ص ١٥٩.

(٣) الحج/ ٣٢.

(٤) الزخرف/ ٧٧.

(٥) ينظر: المكوّدي، عبد الرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ). شرح المقدمة الأجرومية، ط ١، (تحقيق: عماد أحمد الزين)، دار الفتح، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٤٣.

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص ٤١.

تحقيق، ويعبر عن استقلالية في النظر. وفائدة البحث في ترجيحات أبي السعود من وجوه وهي: إظهار لسماته المنهجية في التعامل مع القضايا النحوية، وإبراز للأسس التي يعتمد عليها في الترجيح، وإثبات لاستقلال أبي السعود بمواقف نحوية خاصة تقوم على التحقيق والنظر، وتعبير عن تفكيره النحوي. والحق أن البحث في الترجيحات النحوية لأبي السعود يحتاج إلى دراية مستقلة واسعة، لذلك فإنني أدعو الباحثين إلى الاهتمام بهذا الجانب في تفسيره، فهو يستحق البحث والتجلية والتحقيق العلمي.

ولما كان البحث في الترجيحات ليس مقصوداً بالذات في مثل دراستي، وإنما يهدف إلى تجلية السمات المنهجية النحوية عند أبي السعود، فإنني سأقتصر على بعض الأمثلة التي تحقق المقصود، وسأبحث قضية الترجيحات النحوية من ثلاثة جوانب: الأول: منهجه في الترجيح النحوي، والثاني: الأسس التي يعتمد عليها في الترجيح والاختيار، والثالث: عرض نماذج من ترجيحات أبي السعود واختياراته النحوية. وأبدأ الآن بتفصيل ما أجملت:

(أ) منهج أبي السعود في الترجيحات النحوية:

يمكن وصف منهج أبي السعود في الترجيحات النحوية من خلال النقاط الآتية:

١- أبو السعود في بعض اختياراته وترجيحاته لا يعلل، ولا يبيّن سبب الترجيح، وقد يكون هذا الأمر لوضوح سبب الترجيح، فيكتفي أن يقول: وهذا ظاهر، وهذا ليس بسديد، وهذا فيه تعسف، وكما لا يخفى، وغيرها من التعبيرات.

المثال: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾^(١)، نقل أبو السعود رأي البيضاوي وغيره، وخالفه ورجح غيره. فقال عن الواو في (ولو): "وقيل الواو حالية، وليس بواضح، وقيل اعتراضية،

(١) البقرة/ ٢٢١.

وليس بسديد، والحق أنها عاطفة" (١).

٢- وهو في ترجيحات أخرى يعلل ويبين سبب الترجيح، أو سبب الرفض للأقوال التي ينقلها، وهذه السمة المنهجية أكثر في تفسيره من الأولى.

المثال: قال عن إعراب ﴿الْمَعْرُوفِ﴾ (٢): محلها الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، وإمّا التّصّب على إضمار فعل يليق بالمقام، "وأما الرفع بالابتداء، أو التّصّب بتقدير فعل القسم، أو الجر بتقدير حرفه، فلا مساغ لشيء منها؛ لما أنّ ما بعدها غير صالح للخبرية، ولا للإقسام عليه، فإن الاسم الجليل مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة مستأنفة، أي: هو المستحقّ للمعبودية لا غير" (٣).

٣- يهتم أبو السّعود في أثناء الترجيح بتحرير قضية النزاع؛ فتجده يحزر الوجوه التي يخالفها، ويخرّجها بدقّة قبل أن يبيّن وجه مخالفته لها، وهذا من جرّاء تأثره بالمذهب الكلامي.

المثال: في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ (٤)، جعل أبو السّعود (الذين) موصولا بـ (أولي الألباب) في الآية السابقة، وهو في محلّ الجرّ على أنّه نعت كاشف لها، ثم قال: "وقيل: وهو مرفوع على الابتداء، والخبر هو القول المقدّر قبل قوله تعالى: (رَبَّنَا) (٥)، وفيه من تفكيك النظم الجليل ما لا يخفى" (٦).

٤- من عادة أبي السّعود أن يبدأ بالوجه الراجح عنده، ثم يذكر الوجوه التي سيردّها، في حال المخالفة والردّ، وغالباً ما يذكرها بعد قوله: (وقيل)، وهذا كثير جداً في تفسيره، ويُدرك بأول النظر؛ فلا حاجة إلى الإطالة بالتمثيل.

(١) التفسير، ج ١، ص ٢٢١. وانظر مزيداً من الأمثلة في تفسيره: ج ١، ص ٢٦٣، ج ٢، ص ١٦.

(٢) آل عمران / ١.

(٣) التفسير، ج ٢، ص ٢. وانظر أيضاً: ج ١، ص ٨٦.

(٤) آل عمران / ١٩١.

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: (رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا باطلاً) [آل عمران / ١٩١].

(٦) التفسير، ج ٢، ص ١٢٨.

(ب) الأسس التي يعتمد عليها أبو السّعود في ترجيحاته:

يعتمد أبو السّعود في ترجيحاته النّحوية على جملة من الأسس، يبني بها قناعته بقبول الوجه أو رده، وهذه الأسس هي:

١ - المعنى:

تقدّم أنّ أبا السّعود يهتمّ بالمعنى اهتماماً عظيماً، وأنه يقدّم اعتبار المعنى على القواعد النّحوية، والأمثلة على اعتماد المعنى في الترجيح كثيرة جداً في تفسيره ومنها:

المثال: في قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَسْمَأَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ

الْكذِبَ﴾^(١). بيّن أبو السّعود وجه تعلق (حتى) في الآية الكريمة، ثم خالف قول من قال بتعلقها بقوله تعالى (أذنت)، وذلك لاستلزامه أن يكون إذنه (صلى الله عليه وسلم) لهم معللاً ومغياً بالتبيين والعلم، ويكون توجيه الاستفهام إليه من تلك الحيثية، وذلك بيّن الفساد^(٢). فهو رجع وجهاً لأن المعنى يستلزم فساد الوجه الآخر^(٣).

وقد يتفرع على هذه المسألة ترجيح أبي السّعود بالقواعد البلاغية، فهو قد يخالف رأياً

منسجماً مع الكليات النّحوية، لأنه لا ينسجم مع القواعد البلاغية^(٤)، ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَأَلَّه

يَدْعُوا إِلَىٰ الْإِحْسَانِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَذِينَهُمْ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٥)، ذهب أبو السّعود إلى أنّ

المقصود أنّ الله يدعو بوساطة عباده المؤمنين من يقارنهم، ثم عرض وجوهاً أخرى في تخريج هذه

(١) التوبة/ ٤٣.

(٢) التفسير، ج ٤، ص ٦٨.

(٣) انظر مزيداً من الأمثلة في تفسيره، ج ١، ص ٢٢٢، ج ٢، ص ٢٨، وص ٢٥٥، ج ٣، ص ١٧٠.

(٤) لفت الأستاذ المفسر إبراهيم خليفة نظري إلى هذه المسألة قبل أن أشرع في بحثي هذا، وقد لاحظتها جليّة في تطبيقات أبي السّعود.

(٥) البقرة/ ٢٢١.

الآية الكريمة، وقال: "وقد قيل: معنى (والله يدعو): وأولياء الله يدعون، وهم المؤمنون، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تشريفاً لهم، وأنت خبير بأن الضمير في المعطوف على الخبر، أعني قوله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ﴾، الله تعالى، فيلزم التفكيك، وقيل: معناه: والله يدعو بأحكامه المذكورة إلى الجنة والمغفرة، فإنها موصلة لمن عمل بها إليهما، وهذا وإن كان مستدعياً لاتحاد مرجع الضميرين الكائنين في الجملتين المتعاطفتين الواقعتين خبراً للمبتدأ، لكن يفوت حينئذ حسن المقابلة بينه وبين قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^(١)، ولعل الطريق الأسلم ما أوضحناه أولاً^(٢).

٢ - القواعد النحوية:

ويؤسس أبو السَّعود ترجيحاته على القواعد النحوية أيضاً، ويخالف وجهاً إعرابياً ويختار آخر بناء على هذه القواعد، وهذا ليس بقليل في تفسيره، فالقواعد النحوية من أبرز الآلات التي يفسر بها أبو السَّعود كلام الله تعالى، كما سبق، ومثال ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾^(٣).

قال أبو السَّعود: إن اللام في (لأيمانكم) متعلقة بالفعل أو بعرضة، وقد جُوز أن تكون اللام للتعليل، ويتعلق (أن تبروا) بالفعل أو بعرضة، وأنت خبير بأنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي^(٤).

٣ - الترجيح بالتخريج على الأصول:

يعمد أبو السَّعود إلى الترجيح بالاعتماد على الأصول، فيخالف الوجه الذي لا ينسجم مع هذه الأصول، ويرجح ماوافقها. ومثال ذلك:

(١) البقرة/ ٢٢١.

(٢) التفسير، ج ١، ص ٢٢٢، وينظر أيضاً: ج ٢، ص ٢٥٥.

(٣) البقرة/ ٢٢٤.

(٤) التفسير، ج ١، ص ٢٢٣، وانظر على سبيل المثال: ج ١، ص ١٩، ج ٢، ص ٦١، ج ٣، ص ٢٥٤، و ص ٢٦٦.

في قوله تعالى: ﴿كُنْ أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾^(١)، قال أبو السَّعُود: إنَّ جملة (أنزل إليك) صفة لـ(كتاب)، وجعلها خبراً له على معنى: كتاب عظيم الشأن أنزل إليك، خلاف الأصل^(٢).

٤ - الترجيح بالقراءة القرآنية:

يعتمد أبو السَّعُود على القراءة في ترجيح وجه على آخر، وقد كان لي وقفة في هذه الدراسة مع هذه السمة المنهجية في تطبيقات أبي السَّعُود، فأكتفي بما هنالك روماً للاختصار^(٣).

(ج) عرض نماذج من ترجيحات أبي السَّعُود واختياراته في النَّحو:

قدمت أنَّ ترجيحات أبي السَّعُود كثيرة، وبحاجة إلى دراسة مستقلة، ولكنني أثرت أن أعرض جملة من هذه الترجيحات لنستبين بها سمات التفكير النَّحوي عند أبي السَّعُود، ولتحقيق هذا الغرض؛ فإنني سأتابع الخطوات الآتية:

١- أعرض المسألة على وفق عرض أبي السَّعُود لها، وقد أتدخل لتوضيح ما يحتاج إلى توضيح.

٢- عرض اختيار أبي السَّعُود مع دليله إذا توافر.

٣- تذييل المسألة بمناقشة الترجيح إذا اقتضى الأمر ذلك.

المسألة الأولى^(٤):

في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مَضَى﴾^(٥).

(١) الأعراف/ ٢.

(٢) التفسير، ج٣، ص٢٠٩، وانظر أيضاً: ج٢، ص١٢٦.

(٣) انظر: ص٦٠ من هذه الدراسة.

(٤) التفسير، ج١، ص١٥٧.

(٥) البقرة/ ١٢٥.

جمع أبو السَّعود في إعراب قوله تعالى: (واِتَّخِذُوا) أقوالاً وهي:

١- أنه على إرادة قول هو عطف على جعلنا، أو حال من فاعله، أي: وقلنا أو قائلين لهم: اتَّخِذُوا.

٢- هو بنفسه معطوف على الأمر الذي يتضمَّنه قوله تعالى: ﴿مَثَابَةُ لَيْثَانٍ﴾^(١) كأنه قيل: ثوبوا إليه واتَّخِذُوا إلخ.

٣- معطوف على المضمَر العامل في (إِذ) في أول الآية الكريمة عند قوله تعالى: (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ)، فالمعنى: واذكروا إِذْ جَعَلْنَا إلخ.

٤- هي جملة مستأنفة

ثم رجع أبو السَّعود الوجه الأول؛ لأنه الأليق بجزالة النظم، وهذا الوجه الذي رجحه أبو السَّعود، يقتضي أن يكون الخطاب لإبراهيم (صلى الله عليه وسلم) وذريته، أو لمحمد (صلى الله عليه وسلم) وأُمَّته^(٢).

المسألة الثانية^(٣):

في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٤).

نقل أبو السَّعود في (ما) وجوهاً وهي:

١- أنها مصدرية ظرفية بتقدير المضاف.

٢- أنها شرطية بمعنى (إن)، فيكون من باب اعتراض الشرط على الشرط، فيكون الثاني قيداً للأول، كما في قولك: إن تأتني إن تحسن إليّ أكرمك، أي: إن تأتني محسناً إليّ أكرمك،

(١) البقرة/ ١٢٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٦٠٩.

(٣) التفسير، ج ١، ص ٢٣٣.

(٤) البقرة/ ٢٣٦.

والمعنى: إن طلقتموهنّ غير ماسّين لهنّ.

هذا ما نقله أبو السّعود، وبقي وجه ثالث لـ (ما) ذكره العلماء، وهو أن تكون موصولة بمعنى الذي، وتكون للنساء، كأنه قيل: إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن^(١).

ورجح أبو السّعود أنّها شرطية، وعزا هذا الوجه إلى أبي البقاء العكبري^(٢)، وبيّن سبب مخالفته للوجه الأول، وهي أنها مصدرية ظرفية، فقال: إنّ (ما) الظرفية إنما يحسن موقعها فيما إذا كان المظروف أمراً ممتداً منطبقاً على ما أضيف إليها من المدّة أو الزمان، ولا يخفى أن التظليق ليس كذلك، ثم إنّ تعليق الظرف بنفي الجُناح ربما يوهم إمكان المسيس بعد الطلاق، فالوجه أن يُقدّر الحال مكان الزمان والمدّة^(٣) وهذا الذي قرره أبو السّعود جارٍ على قول أكثر العلماء: إنّ (ما) إذا كانت شرطاً، تكون اسماً غير ظرف زمان ولا مكان، واختار نفر من العلماء أن (ما) الشرطية تكون زمانية أيضاً^(٤).

وأما القول الثالث، وهو أنها موصولة، فلم يتعرض له أبو السّعود؛ لظهور ضعفه، لأنه يلزم منه الوصف بـ(ما) الموصولة، وهي لا يوصف بها، بخلاف الذي والتي وفروعهما^(٥).

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج ١، ص ٥٨١، وقد استضعف الإمام تقي الدين السبكي هذا الوجه في

فتاويه. ينظر: السبكي، علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ). الفتاوى، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج ١، ص ٣١.

(٢) ينظر: التبيان، ج ١، ص ١٨٨.

(٣) رجح الإمام تقي الدين السبكي أن تكون (ما) ظرفية مصدرية، وبحث هذا الأمر في فصل طويل ينظر في فتاويه، ج ١، ص ٣١.

(٤) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٥٢٨، ومن العلماء القائلين: إنّ (ما) الشرطية تكون زمانية: أبو علي الفارسي، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك وغيرهم، ينظر: ابن هشام، المغني، ص ٣٩٨.

(٥) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٥٢٨، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج ١، ص ٥٨١.

المسألة الثالثة^(١):

في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا فَاغْفِرَ لَنَا﴾^(٢).

نقل أبو السَّعود في إعراب هذه الآية أقوالاً منها:

١- أنها في محل الجرّ على أنها نعت أو بدل من (للذين اتقوا) في الآية السابقة، عند قوله

تعالى: ﴿قُلْ أُو۟سَيِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٣).

٢- أنها في محل الجرّ على الوجه السابق، لكن للعباد، وليس للذين اتقوا.

وقد جوّز الزمخشري والبيضاوي هذين الوجهين، ولم يقدموا قولاً على آخر^(٤)، أما أبو

السَّعود فقد قدّم القول الأول، وقال: إنه أظهر، وجعل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ جملة

معتضة^(٥)، ولكن ما علة ترجيح أبي السَّعود هذا الوجه على الوجه الآخر؟

لم يبيّن أبو السَّعود السبب، ولكننا نجد الجواب عند أبي البقاء العكبري الذي بين سبب

ضعف الوجه الثاني بقوله: "ويضعف أن يكون صفة للعباد، لأنّ فيه تخصيصاً لعلم الله، وهو جائز على ضعفه"^(٦).

(١) التفسير، ج ٢، ص ١٦.

(٢) آل عمران/ ١٦.

(٣) آل عمران/ ١٥.

(٤) ينظر: الكشف، ص ١٦٤، وأنوار التنزيل، ج ٢، ص ٩.

(٥) وهذا اختيار أبي إسحاق الزجاج، وأبي جعفر ابن النحاس، ينظر: الزجاج، المعاني، ج ١، ص ٣٨٥، وابن

النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٣١٦.

(٦) التبيان، ج ١، ص ٢٤٦.

فإذا فرض أنّ هذه علة اختيار أبي السعود، فإنّه يرد عليها أن التخصص لا يوهم الاختصاص، لظهور المعنى وبعده الالتباس بالتخصيص، إذ يفهم منه الاهتمام بشأنهم ورفع مكانتهم^(١)، فهو بصير بهم على جهة العناية والكلاءة، وهذه جهة تخصيص لا تعين على اعتبار المفهوم الذي بُني عليه الترجيح، ولا تنهض سبباً لرد تبعية (الذين) للعباد، لذلك فالباحث يميل إلى اعتبار الوجه الثاني كما اعتبر الوجه الأول، على سنن الزمخشري والبيضاوي^(٢).

المسألة الرابعة^(٣):

في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٤).

نقل أبو السّعود في إعراب (محراً) وجوهاً وهي:

- ١- منصوب على الحالية من الموصول (ما)، والعامل فيه نذرت.
- ٢- منصوب على الحالية من ضميره في الصلة، والعامل فيه معنى الاستقرار، فإنها في قوة: ما استقرّ في بطني محراً.

ثم اختار أبو السّعود الوجه الأول وضعّف الثاني بقوله: "ولا يخفى أنّ المراد تقييد فعلها بالتحريّر ليحصل به التقرب إليه تعالى، لا تقييد ما لا دخل لها فيه من الاستقرار في بطنها". وذلك أنّ الحال قيد في عاملها وصف لصاحبها، فجعل العامل (نذرت) فيه تقييد لهذا العمل الصادر عنها بالتحريّر بقصد التقرب إلى الله تعالى، أما جعل العامل معنى الاستقرار ففيه تقييد لما لا مدخلة لها فيه، والأول أظهر كما لا يخفى.

(١) ينظر: الألوسي، روح المعاني، م٢، ج٣، ص١٠٢.

(٢) وممن ذهب إلى اعتبار الوجه الثاني، وقال بتبعية (الذين) للعباد، أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء، ج٢، ص٥٧١.

(٣) التفسير، ج٢، ص٢٨.

(٤) آل عمران/ ٣٥.

وفي توجيه إعراب (محرراً) أقوال أخرى ذكرها العلماء، منها:

- ١- الانتصاب على المصدر بتقدير: نذرت لك ما في بطني نذرَ تحرير، على حذف المضاف^(١).
 - ٢- أن يكون نعت مفعول محذوف، والتقدير: غلاماً محرراً، أي خالصاً لك^(٢)، وقد استضعف لأن (نذر) قد أخذ مفعوله وهو (ما في بطني)، ولم يتعدَّ إلى مفعول آخر^(٣).
 - ٣- وذهب ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) إلى أن المعنى: نذرت لك أن أجعل ما في بطني محرراً^(٤).
- والباحث يميل إلى قول أبي السعود، ففيه غناء عن التكلف الظاهر في هذه الأقوال، واحتراز عن تقدير هذه المحذوفات مع استقامة المعنى بدونها.

المسألة الخامسة^(٥):

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَالِكَةِ وَالنَّيِّتِ أَرْبَابًا﴾^(٦).

نقل أبو السعود أقوال العلماء في (لا)، فرأي الزمخشري وتبعه البيضاوي، أنها غير مزيدة على معنى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليس له أن يأمر بعبادته، ولا يأمر باتخاذ أكفائه أرباباً، بل ينهى عنه، وهو أدنى من العبادة^(٧).

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣ ص ١١٥.

(٢) وهذا القول لمكي بن أبي طالب، ينظر: مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٥٦.

(٣) وهذا اعتراض المفسر ابن عطية. ينظر: ابن عطية، عبد الحق الأندلسي (ت ٥٤٦هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، (تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين)، نشر المحققين، الدوحة، ١٩٨٢م. ج ٣، ص ٨٦. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ٧٢.

(٤) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ). تفسير غريب القرآن، (تحقيق: السيد أحمد صقر)، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١٠٣.

(٥) التفسير، ج ٢، ص ٥٣.

(٦) آل عمران / ٨٠.

(٧) هذا وجه صححه الزمخشري في الكشاف، ص ١٧٩، والبيضاوي في أنوار التنزيل، ج ٢، ص ٢٥.

رفض أبو السَّعود هذا القول، واختار أن تكون (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله تعالى:

﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ﴾^(١)، أي: ما كان لبشر أن يستتبئه الله تعالى، ثم يأمر الناس بعبادة نفسه، ويأمر باتخاذ الملائكة والنبیین أرباباً.

فما الذي حمل أبا السَّعود على مخالفة ما قرره الزمخشري والبيضاوي، واختيار كون (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي؟

اجاب أبو السَّعود بقوله: وأما ما قيل من أنها غير مزيدة، فيقضي بفساده ما ذكر من توسيط الاستدراك بين الجملتين المتعاطفتين، ضرورة أنهما حينئذ في حكم جملة واحدة. ويقصد أبو السَّعود بالاستدراك قوله تعالى في الآية السابقة لهذه الآية: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ﴾^(٢)، ولتوضيح الاعتراض لا بدّ من فهم الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري أولاً، فهو جعل (لا) غير مزيدة، فهي لتأسيس النفي، فيصير المعنى عنده: أنّ الرّسول (صلى الله عليه وسلم) كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنّصارى عن عبادة عزيز والمسيح (عليهما السلام)، فلما قالوا له: أنتخذك ربّاً، قيل لهم: ما كان لبشر أن يستتبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء، والنهي في قول الزمخشري تفسير لـ (لا يأمر)، وهذا باعتبار حالة النبي (صلى الله عليه وسلم)، وإلا فانتفاء الأمر أعمّ من النهي^(٣).

والمفهوم من السابق: أنه ما كان له أن يأمر بعبادة نفسه مع نفي توقف نهيه عن عبادة غيره، فهذا ظاهره التعارض؛ لأنه لو فعل، فقد نهى عما هو أدنى مما يدعو إليه، فإذا ثبت هذا الوجه، لم يحسن توسيط الاستدراك الذي يقصد به المسارعة إلى تحقيق الحق بيان ما يليق بشأن من يستتبئه الله تعالى، كما حققه أبو السَّعود، إذ الجملة الثانية (ولا يأمركم)، المعطوفة، مع الجملة الأولى (ثم يقولون)، المعطوف عليها، تصيران بحكم الجملة الواحدة، وهذا تقرير اعتراض أبي

(١) آل عمران / ٧٩.

(٢) آل عمران / ٧٩.

(٣) انظر هذه المباحث في: الزمخشري، الكشف، ص ١٧٩، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٢٣٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ١٥٠، وابن هشام، المغني، ص ٣٣٣.

السَّعُود.

المسألة السادسة^(١):

في قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢).

تعرّض أبو السَّعُود لمتعلق اللام في (ليقطع)، ونقل قولي الزمخشري ومن بعده البيضاوي فيه وهما:

١- أن اللام متعلقة بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ﴾^(٣).

٢- أنها متعلقة بالنَّصْر نفسه^(٤).

ثم اختار أبو السَّعُود الرأي الأول وردّ الثاني، وعلل الردّ بما في هذا الوجه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيّ وهو الخبر، هذا من جهة، ولأنه مخلّ بالمعنى من جهة أخرى، لأنه يلزم منه قصر النَّصْر المخصوص المعلن بعلى معيّنة على الحصول من جهته تعالى، وليس المراد إلا قصر حقيقة النَّصْر على ذلك.

أما الفصل بالخبر فيقصد به قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٥)، إذ إن تعليق

اللام بالنَّصْر يقتضي الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، أي قوله تعالى: ﴿مِنْ عِنْدِ

اللَّهِ﴾، وأما الاعتراض من جهة المعنى فمفاده أن قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ قصر لحقيقة النَّصْر على الحصول من جهة الله تعالى، وليس المقصود قصر النَّصْر المعلن بعلى

(١) التفسير، ج ٢، ص ٨٢.

(٢) آل عمران/ ١٢٧.

(٣) آل عمران/ ١٢٣.

(٤) ينظر: الكشاف، ص ١٩٤، وأنوار التنزيل، ج ٢، ص ٣٧.

(٥) آل عمران/ ١٢٦.

معينة ومنها قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، لأنَّ القصر بهذا المعنى فيه من الخلل مالا يخفى من جهة المفهوم.

ويبقى ثمة اعتراض على اختيار أبي السعود، وهو طول الفصل بين العامل والمعمول، ولذلك ردّ بعض العلماء هذا الوجه^(١). والأمثل عند الباحث ما اختاره أبو حيّان الأندلسي من تعليق اللام بأقرب مذكور، أي بما تعلق به الخبر في قوله تعالى: (من عند الله)، أي: وما النَّصْر إلا كائن من عند الله، لا من عند غيره؛ لأحد أمرين: إما قطع طرف من الكفار بقتل وأسر، وإما بخزي وانقلاب بخيبة^(٢).

المسألة السابعة^(٣):

في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

عَفُورًا رَّحِيمًا﴾^(٤).

نقل أبو السعود في قوله تعالى: (إلا ما قد سلف) قولين:

١- أنه استثناء منقطع.

٢- أنه استثناء متصل بقصد التأكيد والمبالغة، على قياس قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ

ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ

(١) ينظر ما قاله السمين الحلبي في الدرّ المصون، ج٢، ص٢٠٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط، ج٣، ص٣٣٧.

(٣) التفسير، ج٢، ص١٦٢.

(٤) النساء/ ٢٣.

سَبِيلًا^(١)، إذ عدّ بعض العلماء قوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ كَلَّفَ﴾ في هذه الآية الأخيرة، استثناءً متصلًا مما نكح، للمبالغة في التحريم، فهو من باب تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه، كأنه قيل: إن أمكنكم أن تتكحوا ما قد سلف فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة وسدّ الطريق إلى إباحته، كما يُعلّق بالمحال في التأييد في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢).

واختار أبو السّعود القول الأول، وردّ الثاني بقوله: ولا سبيل إلى جعله استثناءً متصلًا بقصد التأكيد والمبالغة، كما مرّ فيما سلف؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنِ اللَّهُ كَانَ عَفْوَرًا رَحِيمًا﴾، تعليل لما أفاده الاستثناء؛ فيتحمّ الانقطاع. وهو بهذا التخرّيج يشير إلى الفرق بين الموضعين في الآيتين، إذ ثمة فرق في التذييل، لأنّه ذيل في الموضع السابق بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾، فيقتضي أنه غير معفوٍ، بخلافه في الآية اللاحقة، موضع المسألة، فإنّه ذيل بقوله: ﴿إِنِ اللَّهُ كَانَ عَفْوَرًا رَحِيمًا﴾، فالأول فيه تأكيد للتحريم المناسب لقوله ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾، ولا يصح هذا القصد في الثاني للتذييل بالرحمة التي لا يناسبها تأكيد التحريم^(٣). لذلك اختار أبو السّعود الانقطاع، وهو اختيار كثير من العلماء الذين تعرّضوا لهذه الآية^(٤).

(١) النساء/ ٢٢.

(٢) الأعراف/ ٤٠. وانظر هذا التقرير في: الزمخشري، الكشاف، ص ٢٢٩، والآلوسي، روح المعاني، م ٢، ج ٤، ص ٢٤٨.

(٣) ينظر: الشهاب، عناية القاضي، ج ٣، ص ١١٩، والآلوسي، روح المعاني، م ٢، ج ٤، ص ٢٦١.

(٤) ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٩٤، والزمخشري، الكشاف، ص ٢٢٩، و ص ٢٣١، والعكبري، التبيان، ج ١، ص ٣٤٣، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٥٨٣، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج ٢، ص ٣٤٣.

المسألة الثامنة^(١):

في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾^(٢).

اختار أبو السَّعُود في إعراب (سبل السلام) وجهاً وردَّ آخر، فقال: وقيل مفعول ثانٍ ليهدي،

والحق أن انتصابه بنزع الخافض على طريقة قوله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾^(٣) وحجته أن

(يهدي)، يتعدى إلى المفعول الثاني بإلى أو باللام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي

لِلْبَيْتِ هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٤)، والوجه الذي ردّه أبو السَّعُود هو اختيار بعض العلماء الذين تعرضوا لهذه

المسألة^(٥).

المسألة التاسعة^(٦):

في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنَّمِينَ﴾^(٧).

نقل أبو السَّعُود في إعراب جاثمين وجهين:

١- خبر لأصبحوا، والظرف متعلق به.

(١) التفسير، ج٣، ص١٩.

(٢) المائدة/ ١٦.

(٣) الأعراف/ ١٥٥.

(٤) الإسراء/ ٩.

(٥) منهم ابن النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص٤٨٨، والعكبري، التبيان، ج١، ص٤٢٨، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٥٠٥.

(٦) التفسير، ج٣، ص٢٤٤.

(٧) الأعراف/ ٧٨.

٢- حال، والظرف خبر لأصبحوا.

واختار القول الأول وردّ الثاني. قال: ولا مساغ لكون الظرف خبراً، و جاثنين حالاً ؛ لإفضائه إلى كون الإخبار بكونهم في دارهم مقصوداً بالذات، وكونهم جاثنين قيماً تابعاً له غير مقصود بالذات.

والمقصود من قوله، أنّ (جاثنين) لا يُستغنى عنها إلا بإسقاط الفائدة، إذ لا فائدة من القول: فأصبحوا في دارهم^(١)، فإنزالها إلى مرتبة الفضلة محلّ بأصل المعنى ؛ لأنّ الإخبار بكونهم جاثنين هو المقصود بالذات.

المسألة العاشرة^(٢):

في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِيهَا﴾^(٣).

نقل أبو السّعود رأياً في إعراب قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسِيهَا﴾. فقال: ومحل الجملة، قيل: الجرّ على البدلية من الساعة^(٤). ثم ردّ هذا الرأي واختار أنّ محلّها النَّصب بنزع الخافض، لأنها بدل من الجار والمجرور لا من المجرور فقط، كأنه قيل: يسألونك عن الساعة عن أيّان مرساها.

وتحرير الوجه الذي ارتضاه أبو السّعود، أنّ البديل يكون في نية تكرار العامل، والعامل هو يسألونك، والعامل معلق عن العمل، لأنّ الجملة فيها استفهام، والعامل يتعدى بـ(عن)، فتكون الجملة الاستفهامية في موضع نصب على إسقاط الخافض، كأنه قيل: يسألونك أيّان مرسى الساعة، فهو على الحقيقة بدل من موضع (عن الساعة)^(٥).

(١) ينظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج٣، ص٢٩٦.

(٢) التفسير، ج٣، ص٣٠٠.

(٣) الأعراف/ ١٨٧.

(٤) وهو رأي أبي البقاء العكبري من المعربين، انظر: التبيان، ج١، ص٦٠٦.

(٥) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٥، ص٢٣٧، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج٣، ص٣٧٩.

وأكتفي بهذه الأمثلة التي أردت أن أستعين بها على استبانة السمات المنهجية عند أبي السعود، لذا آثرت أن أختار الأمثلة التي انفرد بها عن الزمخشري والبيضاوي، أو خالفهما فيها، أو خالف أحدهما، حرصاً على أن أكون أقرب إلى الواقع العلمي في وصف المنهج النحوي في تفسيره، وأكثر موضوعية في تسجيل السمات المنهجية لتفكيره النحوي.

وما ذكرته من ترجيحات واختيارات هو جملة من النماذج، وما زال الكثير منها بحاجة إلى دراسة مستقلة، فهي تستأهل أن يضطلع بها الباحثون، خدمة للعلم الذي من أوثق أركانه، تجليه الحقائق، وتقدير جهود العلماء^(١).

(١) والأمثلة على الاختيارات والترجيحات كثيرة جداً، فانظر على سبيل المثال لا الحصر:

ج ١، ص ١٠-١١، ص ١٩، ص ٢٢، ص ٤٣، ص ٦٢، ص ٨١، ص ١١٦، ص ١٢٩، ص ١٣٩، ص ١٤٠، ص ٢٠٦، ص ٢٧٤.

ج ٢، ص ١٦، ص ٥٨، ص ٦١، ص ٧٧، ص ٨٧، ص ٩٥، ص ١٠٢، ص ١٢٧، ص ١٣٠، ص ١٨١، ص ٢٣٨.

ج ٣، ص ٥٢، ص ١٧٠، ص ٢٥٤، ص ٢٦٦.

ج ٤، ص ٧، ص ٩، ص ١٠، ص ٢٥، ص ٣٦، ص ٤٢، ص ٤٥، ص ٦٨ وغيرها كثير.

الخاتمة:

تناولتُ في هذه الدراسة منهج المفسّر أبي السعود في التّحو من خلال تفسيره الذي بَعَدَ صيته، وأثنى عليه العلماء، وحرّصت في بنائها على جمع ما تفرّق من مسائل وما تناثر من تحقيقات، وما التحفه جناح تفسيره من خوافي التدقيقات، ثم جمعت هذا النّثر على وفق المنهج العلمي، أملاً في الوصول إلى الجديد، فكان من جرا هذا الورّد والصدور نتائج انتظمتها النقاط الآتية:

١- توقفت الدراسة في ترجمة أبي السعود عند ما شاع في كتب مترجميه من اتهامه بمداهنة ذوي السلطان، ولم يستسلم الباحث لهذا الاتهام، على شهرته، فراح يفند الأمر حتى مال إلى رفض هذا الاتهام، على وفق نتائج البحث.

٢- جَهدت الدراسة في جمع آثار أبي السعود، وأضافت بعد طول بحث كتابين إلى ثبت مؤلفاته، لم يذكرهما مترجموه وهما: شرح الدرّة المضية، ونبذة من مناقب الإمام أبي حنيفة، وهذا الأخير بخط يد أبي السعود. وحرّص الباحث على معرفة أماكن حفظ هذه المؤلفات المخطوطة، ما أمكنه ذلك.

٣- وفي الاحتجاج، أظهرت الدراسة موقف أبي السعود من القراءات القرآنية، فهو من العلماء الذين يجوزون انتقاد القراءة القرآنية إذا خالفت القاعدة الصناعية، وهذه السمة في منهج أبي السعود تشمل القراءة السبعية وغيرها.

٤- و أبو السّعود في منهجه لا يميل إلى الاحتجاج برواية الحديث النبوي في إثبات الوجوه التّحوية، بل لاحظ الباحث أنه يحتجّ بالشعر العربي في مواضع يصحّ فيها الاحتجاج بالحديث.

٥- لاحظ الباحث أنّ أبا السّعود يتابع الزمخشري في الاحتجاج بالشاعر أبي تمام، وهو من الشعراء المولدين؛ فيضاف بذلك إلى سماته المنهجية، تخصيص ترك الاحتجاج بالمولدين، بغير أئمة اللغة.

٦- كشفت الدراسة عن منهج أبي السعود في التعليل، وتأثره في ذلك بالمقروء الثقافي الذي نشأ

عليه، من العلوم العقلية، والمذاهب الكلامية، الأمر الذي جعله يُغرق في العلل الجدلية كما يبدو في تفسيره.

٧- وقفت الدراسة عند دعوى مفادها أنّ أبا السّعود يقلّد الزمخشري والبيضاوي ويردّد ما في تفسيريهما، الأمر الذي دعا إلى إجراء موازنة، أثبتت استقلال أبي السّعود في كثير من مواقفه، وأبدى الباحث تحفظاً من هذه الدعوى التي لم تقم على عمود التحقيق.

٨- خلّصت الدراسة إلى أنّ أبا السّعود يميل في تطبيقاته النّحوية إلى مناهج البصريين، وناقشت هذه القضية على وفق أصول التحقيق العلمي، من خلال آرائه النّحوية، وبروز النزعة البصرية في منهجه.

٩- لفتت الدراسة الأنظار إلى ترجيحات أبي السّعود واختياراته في مجال النّحو، الأمر الذي يكشف عن هوية منهجه، وعن استقلاله بمواقف نحوية خاصة.

١٠- لاحظ الباحث أنّ هذه الترجيحات والاختيارات بحاجة إلى دراسة مستقلة، لذلك نتج عن هذه الدراسة توصية بالاهتمام بهذا الجانب في تفسير أبي السّعود، إذ يستحقّ الأمر، بتقدير الباحث، العناية والجّد في تجليله ودراسته.

وبعد ؛ فأرجو أن أكون قد وقّيت رحمَ العلم حقّه، بما قدمت من جهد، وأن يكون عملي منسجماً مع أصول التحقيق العلمي، نافعا في بابيه، محققاً لأهدافه، وأن أكون به مخلصاً للعلم وأهله. وأسأل الله تعالى أن يجعلني في عين كِلاءة أهل العلم، وأن يرزقني نفحة من أدبهم، توضع في قلبي وعقلي، أترسّم بها خطاي ؛ فلا أحرار في متاهات الجهل، ولا أرفل بأثواب زور، ولا أضرب خبط عشواء، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

تَبَّتِ المصادر والمراجع

أولاً : المصادر المطبوعة

القرآن الكريم.

- الألوسي، محمود بن عبد الله (ت ١٢٧٠هـ). روح المعاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأبيدي، شهاب الدين (ت ٨٦٠هـ). بيان كشف الألفاظ، ط١، (تحقيق: خالد فهمي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م
- الأخطل، غياث بن غوث (ت ٩٠هـ). ديوان الأخطل (بشرح السكري)، ط٤، (تحقيق: فخر الدين قباوة)، دار الفكر، دمشق، بيروت، ١٩٩٦م.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ). معاني القرآن، ط٢، (تحقيق: فائز فارس)، المحقق، ١٩٨١م.
- الأندروبي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، ط١، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٧م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، (تحقيق: محمد إبراهيم سليم)، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت.
- شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ). شرح شافية ابن الحاجب، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- شرح الكافية، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ). الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ط١، (تحقيق: محمد حسن عواد)، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م.

- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، ط١، (تحقيق: شعبان محمد إسماعيل)، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ). شرح ألفية ابن مالك (بحاشية الصبان)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
 - الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ). الأصمعيات، ط٧، (تحقيق: أحمد شاكر، و عبد السلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.
 - الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧هـ). ديوان الأعشى، ط٧، (شرح وتعليق: محمد محمد حسين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
 - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ط١، (جمعه وشرحه: ياسين الأيوبي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
 - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط١، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م.
 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ط٤، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م.
 - لمع الأدلة، ط٢، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
 - الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، (تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.
 - الأنصاري، موسى بن يوسف (ت ١٠٠٢هـ). نزهة خاطر وبهجة الناظر، ط١، (تحقيق: عدنان محمد إبراهيم)، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩١م.
 - البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ). صحيح البخاري (فتح الباري)، (حقق أصولها وأجازها: عبد العزيز بن باز)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

- البغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ). هدية العارفين، أعادت طباعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ). خزنة الأدب ولبّ لسان العرب، ط٤، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ). الفرق بين الفرق، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- البكري، محمد بن أبي السرور (ت ١٠٧١هـ). المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ط١، (تحقيق: ليلي الصباغ)، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٥م.
- البوريني، الحسن بن محمد (ت ١٠٢٤هـ). تراجم الأعيان من أبناء الزمان، (تحقيق: صلاح الدين المنجد)، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٩م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٩١هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، (إعداد: محمد مرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ). مناقب الشافعي، ط١، (تحقيق: السيد أحمد صقر)، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ). السنن، (تحقيق: كمال الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- التفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩١هـ). تهذيب المنطق، (بحاشية المولى عبد الله اليزدي)، ط٨، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، د.ت.
- أبو تمام، حبيب بن أوس (ت ٢٣١هـ). ديوان أبي تمام، (شرح وتعليق: شاهين عطية)، دار صعب، بيروت، د.ت.
- ابن تيميّة، تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ). مقدمة في أصول التفسير، دار ومكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.

- الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت ٨٩٨هـ). **الفوائد الضيائية**، (تحقيق: أسامة طه الرفاعي)، دار الكتاب الإسلامي، استانبول، د.ت.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ). **المقتصد في شرح الإيضاح**، (تحقيق: كاظم بحر المرجان)، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
- الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ). **التعريفات**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
- جرير (ت ١١٠هـ). **ديوان جرير**، ط١، (شرح: يوسف عيد)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ). **النشر في القراءات العشر**، ط١، (قدم له: علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط٣، (عني بنشره: ج — برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- الجمحي، محمد بن سلام (ت ٢٣٢هـ). **طبقات فحول الشعراء**، (قرأه: محمود محمد شاكر)، دار المدني، جدة، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). **الخصائص**، ط٢، (تحقيق: محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- **المحتسب في تبين وجوه شوائب القراءات والإيضاح عنها**، (تحقيق: علي النجدي، عبد الحليم النجار، و عبد الفتاح شلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **سر صناعة الإعراب**، ط١، (تحقيق: مصطفى السقا وآخرين)، وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ). **الإيضاح في شرح المفصل**، (تحقيق: موسى بناي العليي)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

- ابن الحاجّ، أحمد بن محمد. **حاشية على شرح الأزهرى على المقدمة الأجرومية**، دار المعرفة، الدار البيضاء، د.ت.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠١٧هـ). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، أعادت طباعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). **تهذيب التهذيب**، ط١، (تحقيق: خليل مأمون شيحا، وعمر السلامي، و علي بن مسعود)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م.
- ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ). **رسالة التلخيص لوجوه التلخيص**، (رسائل ابن حزم)، ط١، (تحقيق: إحسان عباس)، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨١م.
- الحطيئة، جرول بن أوس (ت نحو ٤٥هـ). **ديوان الحطيئة** (برواية وشرح ابن السكيت)، ط١، (تحقيق: نعمان محمد أمين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). **البحر المحيط**، (بإعانة: صدقي محمد جميل)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (تحقيق: مصطفى أحمد النّماس)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). **مختصر في شوائب القرآن**، (عني بنشره: ج — برجستراسر)، دار الهجرة، د.ت.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩هـ)، **نوجيه اللمع**، ط١، (تحقيق: فايز زكي)، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ). **المقدمة**، (تحقيق: حجر عاصي)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن الخياط، عبد الرحيم بن محمد (ت ٣٠٠هـ). **الانتصار والرد على ابن الروندي**، (تحقيق: ينبرج)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الندوة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ). السنن، ط١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة، جدة، ١٩٩٨م.
- دحلان، أحمد بن زيني (ت ١٣٠٤هـ). الدولة العثمانية (من كتاب الفتوحات الإسلامية)، المكتبة الحقيقية، استانبول، ١٩٨٦م.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (ت ٧٠٢هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط١، (تحقيق: عبد القادر عرفان)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء، ط١١، (تحقيق: محمد نعيم ومأمون صاغرجي، و شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ). اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ط١، (تعليق: محمد المعتصم بالله)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- مفاتيح الغيب، (قدّم له: خليل الميس)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد (ت ٥٩٥هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- الزجاج، إبراهيم بن السريّ (ت ٣١١هـ). معاني القرآن وإعرابه، ط١، (تحقيق: عبد الجليل عبده)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ). الإيضاح في علل النحو، ط٤، (تحقيق: مازن المبارك)، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م.
- مجالس العلماء، ط٣، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت ١٩٤٨م). مناهل العرفان في علوم القرآن، ط١، (تحقيق: بديع السيد اللحام)، دار قتيبة، بيروت، ١٩٩٨م.

- الزركشي، محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ). البرهان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨م.
- الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط ١، (اعتنى به: خليل مأمون شياح)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م
- المفصل، ط ١، (قدّم له: محمد عز الدين السعيدى)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت حوالي ٤٠٣هـ). حجة القراءات، ط ٥، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ). طبقات الشافعية الكبرى، (تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلوي)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- السبكي، علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، الفتاوى، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ). المقاصد الحسنة، ط ٢، (صححه: عبد الله محمد الصديق)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ). الأصول في النحو، ط ١، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ). إصلاح المنطق، ط ٤، (تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف (ت ٧٥٦هـ). الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ط ١، (تحقيق: علي محمد معوض وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ). الأمالي، (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- سيويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ). الكتاب، ط، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ). أخبار النحويين البصريين، ط ١، (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). الإتيقان في علوم القرآن، ط ٣، (تقديم: مصطفى البغا)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
- الاقتراح، ط ١، (ضبطه: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم)، جرس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط ٢، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- طبقات المفسرين، ط ١، (تحقيق: علي محمد عمر)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٦م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩هـ). عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ). الملل والنحل، (تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- الشوكاني، محمد بن إسماعيل (ت ١٢٥٠هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط١، (تحقيق: حسين عبد الله العمري)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٨م.
- الصاوي، أحمد بن محمد (ت ١٢٤١هـ). شرح جوهرة التوحيد، ط٢، (تحقيق: عبد الفتاح البزم)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٩م.
- الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ). حاشية على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
- طاشكبري زاده، أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ). الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ). مسند الشاميين، ط١، (تحقيق: حمدي السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- المعجم الكبير، ط٢، (تحقيق: حمدي السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م.
- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ). تاريخ الأمم والملوك، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- جامع البيان عن تأويل القرآن، (تحقيق: محمود محمد شاكر)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن الطيّب اللغوي، محمد الفاسي (ت ١١٧٠هـ). فيض نشر الاشراف من روض طيّ الاقتراح، ط١، (تحقيق: محمود يوسف فجال). دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٠م.
- العباس بن الأحنف، أبو الفضل (ت ١٩٢هـ). ديوان العباس بن الأحنف، ط١، (شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ). مجاز القرآن، (تحقيق: محمد فؤاد سزكين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ). شرح جمل الزجاجي، ط ١، (تحقيق: صاحب أبو جناح)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.
- المقرّب، (تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- ابن عطية، عبد الحقّ الأندلسي (ت ٥٤٦هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، (تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين)، نشر المحققين، الدوحة، ١٩٨٢م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ). شرح ألفية ابن مالك، ط ١، (بعضاينة: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الخير، دمشق، ١٩٩٠م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ). إعراب القراءات الشوانذ، ط ١، (تحقيق: عبد الحميد السيد)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، ط ٢، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ). الحجة في علل القراءات السبع، ط ٣، (تحقيق: علي النجدي، وعبد الفتاح إسماعيل)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ابن العماد، عبد الحيّ بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (تحقيق: محمود الأرناؤوط)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٩٣م.
- العمري، أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (تحقيق: محمد خريسات، وعصام عقله، و يوسف بني ياسين)، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية، ٢٠٠١م.

- العيدروس، عبد القادر بن شيخ، (ت ١٠٣٨هـ). **الثور السافر عن أخبار القرن العاشر**، ط١، (تحقيق: أحمد حالو، ومحمود الأرنؤوط، وأكرم البوشي)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١م.
- الغزي، نجم الدين (ت ١٠٦١هـ). **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، (تحقيق: جيرائيل سليمان جبور)، جامعة بيروت الأمريكية، المطبعة البولسية، بيروت، ١٩٥٩م.
- **لطف السمر وقطف الثمر**، (تحقيق: محمود الشيخ)، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). **معجم المقاييس في اللغة**، ط٢، (تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ). **معاني القرآن**، ط٢، (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت ٧٩٩هـ). **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الفرزدق، همام بن غالب (ت ١١٠هـ). **ديوان الفرزدق**، ط١، (ضبطه: إيليا الحاوي)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ). **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ط١، (تحقيق: محمد المصري)، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٩٨٧م.
- **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ). **تفسير غريب القرآن**، (تحقيق: السيد أحمد صقر)، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٩٥٨م.
- **الشعر والشعراء**، ط٢، (تحقيق: مفيد قميحة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ). **الجامع لأحكام القرآن**، (تعليق: عرفات العشا)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

- ابن القوطية، محمد بن عمر الأندلسي (ت ٣٦٧هـ). كتاب الأفعال، ط ٣، (تحقيق : علي فودة)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ). معاني القرآن، (أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى)، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الكيشي، محمد بن أحمد (ت ٦٩٥هـ). الإرشاد إلى علم الإعراب، ط ١، (تحقيق: عبد الله علي، ومحسن سالم)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٩م.
- اللكنوي، محمد عبد الحيّ (ت ١٣٠٤هـ). الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ط ١، (تحقيق : أحمد الزعبي)، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٨م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (تحقيق: محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- شواهد التوضيح والتصحيح، (تحقيق: طه محسن)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٥م.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ). المقتضب، (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ). كتاب السبعة في القراءات، ط ٣، (تحقيق: شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط ١، (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، (تحقيق: طه محسن)، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
- المرزباني، محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ). الموشح، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

- ابن أبي مريم، نصر بن علي (ت ٥٦٥هـ). الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط١، (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٩٩٣م.
- المزني، أبو الحسين. الحروف، ط١، (تحقيق: محمود حسني، ومحمد حسن عواد)، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣م.
- مسلم، أبو الحسين ابن الحجاج (ت ٢٦١هـ). صحيح مسلم (بشرح النووي)، ط١، (إشراف: علي عبد الحميد)، دار الخير، بيروت، ١٩٩٤م.
- المكودي، عبد الرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ). شرح المقدمة الآجرومية، ط١، (تحقيق: عماد أحمد الزين)، دار الفتح، عمان، ٢٠٠٣م.
- مكّي بن أبي طالب، أبو محمد المقرئ (ت ٤٣٧هـ). مشكل إعراب القرآن، ط٣، (تحقيق: حاتم الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ). لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- منق، علي بن بالي (ت ٩٩٢هـ). العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ذيل الشقائق النعمانية)، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.
- ابن منير، أحمد بن محمد (ت ٦٨٣هـ). الانتصاف (حاشية على الكشاف)، ط١، (اعتنى به: خليل مأمون شيحا)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الموصلي، عبد الله بن محمود (ت ٦٨٣هـ). الاختيار لتعليل المختار، (تحقيق: زهير عثمان)، دار الأرقم، بيروت، د.ت.
- ابن النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). إعراب القرآن، (تحقيق: زهير غازي زاهد)، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- --- معاني القرآن، ط١، (تحقيق: محمد علي الصابوني)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

- التّسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ). السنن، ط٤، تحقيق: لجنة مكتب تحقيق التراث)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١هـ). شرح قطر الندى وبلّ الصدى، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الأقصى، القاهرة، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط٦، (تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

ثانيا : المصادر المخطوطة

- الكفوي، محمود بن سليمان (ت ٩٩٠هـ). كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، بغداد، صورة مخطوط المكتبة القادرية، رقم : ١٢٤٢.

ثالثا : المراجع

- الأفغاني، سعيد، (١٩٨٧م). في أصول النحو، بيروت، المكتب الإسلامي.
- الأنصاري، أحمد مكي، (١٩٦٤م). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون.
- أوزتونا، يلماز، (١٩٩٠م). تاريخ الدولة العثمانية، ط١، (ترجمة: عدنان محمود سليمان ومحمود الأنصاري)، استانبول، مؤسسة فيصل للتمويل.
- بروكلمان، كارل، (١٩٩٥م). تاريخ الأدب العربي، (نقله إلى العربية: عمر صابر ومحمود فهمي حجازي)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- البستاني، بطرس وآخرون، (١٩٦٢م). دائرة المعارف ، بيروت، لبنان .

- الحديثي، خديجة، (١٩٨١م). **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، بغداد، منشورات وزارة الثقافة، دار الرشيد.
- حسان، تَمّام، (١٩٨١م). **الأصول**، ط١، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- الحلواني، محمد خير، (١٩٧٩م). **المفصل في تاريخ النحو العربي**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد حسين، (١٩٦١م). **التفسير والمفسرون**، ط١، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
- رفيدة، إبراهيم عبد الله، (١٩٨٠م). **النحو وكتب التفسير**، ط١، ليبيا، المنشأة الشعبية للنشر.
- الريان، خالد وعبد القادر، عبد القادر وفرفور، عبد الرحمن، (١٩٩٦م). **المنتقى من مخطوطات جامعة بطرسبرغ**، ط١، دبي، مركز جمعة الماجد.
- زمامة، عبد القادر والتازي، عبد الوهاب وعبد النبي، فاضل و الكتاني، محمد، (١٩٩٧م)، **معجم تفاسير القرآن الكريم**، الدار البيضاء، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم.
- السعدي، جاسم، (١٩٧٣م). **الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة**، النجف الأشرف، وزارة التربية، مطبعة النعمان.
- ششن، رمضان وإيزكي، جواد وأفيكار، جميل، (١٩٨٦م). **فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي**، (تقديم: أكمل الدين إحسان)، استانبول، مطبعة رنكلر.
- شقيرات، أحمد صدقي، (٢٠٠٢م). **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني**، ط١، المؤلف، الأردن، إربد.
- ابن عاشور، محمد الفاضل، (١٩٩٩م). **التفسير ورجاله**، تونس، دار سحنون.
- فنديك، إدوارد، (١٨٩٦م). **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، (صححه: محمد علي البيلوي)، مصر، مطبعة التأليف.

- فنسك وآخرون، (١٩٣٣م). دائرة المعارف الإسلامية، (ترجمة : إبراهيم زكي خورشيد وآخرين)، القاهرة، كتاب الشعب.
- القوزي، عوض محمد، (١٩٨١م). المصطلح النحوي: نشأته وتطوره، ط١، الرياض، جامعة الرياض.
- محمود، محمود حسني، (١٩٨٦م). المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١ عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار.
- المخزومي، مهدي، (٢٠٠٢م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- الملح، حسن، (٢٠٠٠م). نظرية التعليل في النحو العربي، ط١، عمان، دار الشروق.
- الموسى، نهاد، (١٩٨٥م). أبو عبيدة معمر بن المثنى، ط١، الرياض، دار العلوم.
- ياقوت، أحمد سليمان، (١٩٨١م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ط١، جامعة الرياض.
- يعقوب، إميل بديع، (١٩٩٢م). المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

رابعاً : الرسائل الجامعية

- دحلان، محمد لطفي، (١٩٩٢م). أثر النحو في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراة، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خامسا : بحوث منشورة في الدوريات

- محمود، محمود حسني، (١٩٧٩م). احتجاج النحويين بالحديث. مجمع اللغة العربية الأردني، (٣-٤).

**ABU AL-SO'UD AND HIS METHODOLOGY IN SYNTAX THROUGH
HIS EXPLANATION:**

**“GUIDING THE HEALTHY MIND TO THE ADVANTAGES OF THE
HOLLY QUR'AN”**

“THE FIRST TEN PARTS OF THE HOLLY QUR'AN AS A MODEL”

By

Emad Ahmad Suliman Zabin

Supervisor

Dr. Yasin Aayish Khalil

Abstract

This study examined a popular explanation of the Holly Qur'an, which is: the explanation of Abu Al-So'oud. The study attempted to explore the syntactic methodology as shown in this explanation, but limited within the first ten parts of the Holly Qur'an since they are considered as a true example for the methodological features in his full explanation. However, after examining the syntactic material in this explanation, the researcher concluded that it contains syntactic issues, reviews and verifications that deserve to be studied and analyzed, especially as those issues and applications show the effect of syntax in guiding the meaning. Therefore, comes the importance of this study from two dimensions:

The first: that it contains an applied model to understand the texts through the syntactic rules.

The second: is that it handles an explanation that the scientists deal with. It adopts syntax as the main tool in the analysis of the Qur'anic text. This aspect was not studied carefully from a syntactic perspective according to the best knowledge of the researcher. As a result, the researcher attempted to perform this study aiming at the following objectives:

١. The biography of Abu Al-So'oud, and exploring any related issues in terms of his scientific growth and ideological structure, as well as achieving the questions that require a thinking stop within this biography.
٢. Preparing a references list for the books written by Abu Al-So'oud (the printed and the script ones), which introduces the places where the scripts are kept, as possible.
٣. clarifying the evidential methodology of Abu Al-So'oud and exploring his views in the syntactic principles, and showing his opinions from the Qur'anic readings, not to forget the telling of the prophet's speech as well as the Arabic poetry.
٤. Uncovering the reasoning types, types of syntactic reasons, as well as the methodology of Abu Al-So'oud in reasoning, through tracing the reasons in his explanations.
٥. Showing the syntactic methodological features in the explanation of Abu Al-So'oud, through applying syntactic issues in his explanations.
٦. Showing the principles and bases on which Abu Al-So'oud relied in founding his syntactic methodology.
٧. confirming the views of Abu Al-So'oud from the syntactic methodologies, introducing his key syntactic selections in this scope, the fact that helps in showing the characteristics of his syntactic methodology.

In order to achieve these objectives, the researcher followed the scientific steps and procedures. So he collected the material from its origins, studies and classified them, aiming at concluding the methodological features from them.

This study consists of a prefix, four chapters and a conclusion. The prefix sheds light on the relationship of syntax with explanation; syntax is one of the major principles of the science of explanation, as many of the explanation roots are built on the syntactic knowledge. The first chapter handled the biography of Abu Al-So'oud, his most important categorizations and traces. The second chapter confirmed the methodology of Abu Al-So'oud in the syntactic principles, his evidential methodology, cause and effect and reasoning. The third chapter was specified to study the effect of syntax in the explanation of Abu Al-So'oud, and therefore, care was provided for the applied part, especially applying the requirements of syntax in treating the legal issues. The fourth chapter revealed his resources, opinions, his syntactic terms and his views from the syntactic methodologies.

The conclusion included the results of the study, which were:

١. Abu Al-So'oud is one of the scientists who follow the standardized method in their syntactic applications. This comes due to the fact that he was influenced by the Basri methodology, therefore, he usually criticizes the Qur'anic readings; he rules for oddity against those which violate the syntactic totalities. In addition, he considers certainty in confirming these totalities, therefore, he does not rely on telling the prophet's speech in the syntactic reasoning.
٢. being affected by the basri methodology, abu al-So'oud followed the speech methodology, justifying the aspects according to the principles of logic in many of his applications. This seems clear in treating the reasoning issues, providing care for the issues of argumental reasoning not to forget giving more attention to confirming them.
٣. Abu Al-So'oud follows a methodology in explanation that depends on a number of the principal sciences in building the explanation of qur'anic text. Among the most important is syntax, and the most popular scientists are: Al-Zamakhshari and Al-Baydawi. As a result, Abu Al-So'oud founded his explanation from the syntactic perspective after their explanations, but this would not in any case negate his independence in many syntactic situations, neither would it negate his independence in many of his own opinions that he built by his own researches as shown in the study.
٤. Abu Al-So'oud explanation included many of the syntactic choices that need to be independently studied. Consequently, this study would recommend providing care for this aspect of his explanation, since-as to the researcher- it deserves so, and to provide more care and attention to exploring and studying this aspect.